الأمن العام

العدد 427

أيلول 2026م ربيع الأول 1447هـ

مجلة ربعية تصدر عن مديرية الأمن العام



جلالة الملك يشيد بفريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي، ويؤكد أن جهود الفريق مصدر فخر لجميع الأردنيين



من أقوال جلالة
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظـــم
حفظه الله وأدام ملكه

إن خدمة وطننا واجب مقدس علينا جميعا، فلا خوف على الأردن القوي بشعبه ومؤسساته، وسيبقى كذلك بعون الله تعالى.



الإعلام الأمني...
رسالة توعوية ومسؤولية وطنية

تواصل مديرية الأمن العام أداء دورها الإعلامي الحيوي، الذي يشكل ركيزة أساسية في تعزيز الأمن المجتمعي وترسيخ قيم المسؤولية الوطنية، فالإعلام الأمني لم يعد مجرد وسيلة لنقل الأخبار، بل أصبح أداة استراتيجية لنشر الوعي، والتصدي للشائعات، ومواجهة الأخبار المضللة التي تستهدف استقرار المجتمع وثقة المواطن بمؤسساته.

وتضطلع إدارة الاعلام والشرطة المجتمعية بدور إعلامي متكامل في التوعية الأمنية والمجتمعية عبر الحملات الإعلامية والرسائل التوعوية التي تصل إلى كل بيت، مما يسهم في رفع مستوى الوعي لدى المواطنين وتعزيز الأمن المجتمعي وحماية الأرواح والممتلكات.

كما تحرص على التصدي للشائعات بجهود إعلامية مدروسة، وكشف الحقائق وتوضيحها للرأي العام، بما يعزز الثقة ويمنع انتشار الأخبار المضللة التي قد تؤثر على الأمن والاستقرار، من خلال تسخير المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي والخدمات الإلكترونية، لضمان وصول رسائل الأمن العام بسرعة وفاعلية إلى مختلف الفئات، مما يرسخ مفهوم الإعلام الأمني الحديث القائم على الشفافية والسرعة.

وتولي إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية، أهمية كبرى لبناء جسور التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، إدراكًا منها أن الأمن مسؤولية مشتركة لا تتحقق إلا بتكاتف الجهود، هذه الشراكة تسهم في نشر الرسائل الأمنية والتوعوية بين المواطنين، وتعزز ثقافة الالتزام بالقانون والسلوكات الآمنة في مختلف مناحي الحياة..

إن الإعلام الأمني في مديرية الأمن العام هو صوت الحكمة والوعي، ورسالة وطنية تحمل في مضمونها حماية المجتمع وصون استقراره. ومع كل جهد إعلامي، تتجدد الثقة بين المواطن ومؤسساته، ليبقى الأردن نموذجًا في الأمن والوعي والنهج الرشيد.

رئيس التحرير
العميد
عامر حسام السرطاوي

الأمن العام... نحو مستقبلٍ أكثر أمناً واستجابةً



اللـــــــــواء الدكتـــــور
مـديـــر الأمـــن الـعـــام
عبيـــد الله المعايطـــــــة

في مسـيرةِ وطـنٍ جعل من الأمــن والاسـتقرار ركيزةً راسـخةً لبناءِ الدولة وتعزيزِ مسيرتها التنموية، ومن سيادة القانون أساسـاً لصونِ الحقوقِ والحرّيات وحماية الإنسـان، كانـت مديريةُ الأمــن العام وسـتبقى، إحدى ركائـز الدولة الأردنيـة ومؤسسـاتها الوطنيـة التـي حملت علـى عاتقها مسـؤوليةَ حمايةِ الوطن والمواطن، ورسّـخت عبر مسيرتها نموذجاً متقدماً في الجاهزية والاحتراف والانضباط والقدرة على التعامل مع مختلف التحديات.

مديريـة الأمــن العـام تواصـل مسـيرتها بثقـةٍ نحـو المسـتقبل، مسـتندةً إلى رؤيةٍ مؤسسـيةٍ واضحـةٍ، وإرادةٍ راسـخةٍ في التطوير والتحديث، وإيمـانٍ بأن المحافظةَ على أمن الوطن واستقراره تتطلب دائما أن نكون أكثر استعداداً، وأسـرع اسـتجابةً، وأدق في قراءة المتغيـرات، وأكثر قدرةً على اسـتباق المخاطر وتحويل التحديات إلى فرصٍ للتطوير والإنجاز.

واليـوم تدخل مديرية الأمــن العام مرحلـةً جديدةً من العمل المؤسسـي، عنوانها التطوير المستدام، وغايتها بناء منظومةٍ أمنيةٍ وخدميةٍ أكثـر كفاءةً ومرونةً وفاعليةً، قادرةً علـى مواكبة التحـولات المتسـارعة التي يشـهدها العالم، والاسـتجابة لمتطلبـات مجتمعٍ تتزايـد احتياجاتـه، وتعقد تحدياته، وتتغير طبيعة المخاطر التي تحيط به.

لقـد أدركنا مبكراً أن التطوير فـي العمل الأمني ضرورةٌ وطنيةٌ ومسـؤوليةٌ مسـتمرةٌ، تفرضها طبيعة التحولات في أنمـاط الجريمة، وتنامي الجريمة المنظّمة، واتسـاع الفضاء السـيبراني، وتسـارع التطور التكنولوجـي، وتداخل الأبعاد الأمنيّـة والاجتماعيـة والاقتصادية والإنسـانية في مفهوم الأمن المعاصر.



ومن هنا، جاء الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي، وتطوير منظومات القيادة والسيطرة والاتصال، وتوظيف البيانات والتحليل المتقدم، وتعزيز القدرات الفنية والتخصصية، ليس بوصفها أدواتٍ تقنيةً فحسب، وإنما بوصفها مكوناتٍ أساسيةً في بناء أمنٍ حديثٍ قادرٍ على استشراف المخاطر، ورفعِ كفاءة القرار، وتسريع الاستجابة، وتحقيق أعلى مستوياتِ الدقة والفاعلية. وفي مقدمة أولوياتنا، ستبقى مواجهة آفة المخدرات مسؤوليةً تتكامل فيها الجهود الأمنيّة مع الأدوار التوعوية والمجتمعية، حمايةً لشباب الوطن ومستقبله، وصوناً لأمن المجتمع وتماسكه. كما تتواصل جهودنا في مواجهة الجريمة المنظّمة والجريمة الإلكترونية، وتطوير أدوات التحري والاستدلال والتحليل، بما يرسّخ قدرة المنظومة الأمنيّة على التعامل مع الجريمة بأشكالها التقليدية والمستحدثة.

وفي مجال السلامة المرورية، تنطلق مديرية الأمن العام من قناعةٍ راسخةٍ بأن حماية الأرواح مسؤوليةٌ، وأن الوصول إلى واقع مروري أكثر أمناً لا يتحقق بالرقابة وإنفاذ القانون وحدهما، وإنما يتطلب منظومةً متكاملةً تتضافر فيها التشريعات والتوعية والهندسة المرورية والتقنيات الحديثة وتحليل البيانات، إلى جانب شراكةٍ حقيقيةٍ مع مؤسسات الدولة ومختلف مكونات المجتمع.

أما الإنسان، فسيبقى في قلب رسالتنا الأمنيّة والحماية المدنية؛ لأن الأمن الذي نريده ليس مجرد قدرةٍ على مواجهة الجريمة، بل هو منظومةٌ متكاملةٌ تصون كرامة الإنسان، وتحمي حقوقه وحرياته، وتعزز سيادة القانون، وتوفّر له الشعور بالأمان والطمأنينة، وتبني علاقةً قائمةً على الثقة والاحترام والشراكة بين المواطن ومؤسساته الأمنية.

ولأن بناء المستقبل يبدأ ببناء الإنسان، فإن رجل الأمن العام سيبقى محور اهتمامنا، من خلال الاستثمار في التدريب والتأهيل، وتطوير القدرات والمهارات، وتعزيز التخصصية والجاهزية، وتحسين بيئة العمل، وتمكين الكوادر من امتلاك المعرفة والأدوات التي تؤهلها لاتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

كما أن الشراكة المجتمعية أصبحت جزءاً أصيلاً من منظومة الوقاية من الجريمة وتعزيز الأمن المجتمعي. ويأتي الإعلام الأمني شريكاً فاعلاً في هذه المنظومة، من خلال بناء الوعي، وتقديم المعلومة الدقيقة، وتعزيز الثقافة القانونية والأمنيّة، ومواجهة الشائعات والمعلومات المضلّلة، وترسيخ السلوكات الإيجابية، بما يعزز قدرة المجتمع على المشاركة في حماية أمنه واستقراره.

إن استراتيجية مديرية الأمن العام مسارٌ متكاملٌ لإعادة تشكيل العمل الأمني بما يواكب المستقبل؛ أمنٌ أكثرُ استباقيةً، واستجابةٌ أكثرُ سرعةً، وقرارٌ أكثرُ دقةً، وخدماتٌ أكثرُ كفاءةً، وتكنولوجيا أكثرُ حضوراً، وكوادرُ أكثرُ جاهزيةً، وشراكةٌ أعمقُ مع المجتمع.

وإذا كانت السنوات الماضية قد شهدت تحولاتٍ نوعيةً أرست قواعد جديدةٍ في التطوير والتحديث، فإن مسؤوليتنا اليوم تتمثل في البناء على ما تحقق، والانتقال به من مستوى الإنجاز إلى مستوى الأثر، بحيث يلمس المواطن نتائج هذا التطوير؛ في أمنه، وسلامته، وسرعة حصوله على الخدمة، وثقته بمؤسسات الدولة وقدرتها على حمايته والاستجابة لاحتياجاته.

وفي كل خطوةٍ نمضيها، تبقى التوجيهات الملكية السامية مرجعنا وغايتنا، والنهج الذي نهتدي به في تطوير مؤسستنا وتعزيز قدراتها، ويبقى الأردن، بأمنه واستقراره ومؤسساته ومواطنيه، الهدف الأسمى لكل جهدٍ نبذله، ولكل استراتيجيةٍ نضعها، ولكلّ إنجازٍ نسعى إلى تحقيقه.

ومن هنا، تمضي مديرية الأمن العام، بثقةِ المؤسسة الوطنية الراسخة، وبعزم مرتباتها، وبإيمانٍ عميقٍ برسالتها، نحو مستقبلٍ أكثر أمناً واستقراراً، واضعةً نصب أعينها أن يبقى المواطن مطمئناً، وأن يبقى الأردن، في ظلّ قيادته الهاشمية المظفّرة، وطناً آمناً، عزيزاً، مستقراً، عصياً على التحديات، ماضياً بثباتٍ نحو مستقبلٍ مشرقٍ بإذن الله.



الأمن العام

طبعت بدعم من بنك القاهرة عمان رقم
الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٢/٨٨/د
في مطابع الدستور التجارية

المراسلات
مديرية الأمن العام ـ المملكة الأردنية الهاشمية
البريد الإلكتروني : alshorta.mag@psd.gov.jo
الموقع الإلكتروني : psd@psd.gov.jo

رئيس التحرير
العميد عامر حسام السرطاوي

مدير التحرير
العقيد إياد نايف العمرو

مسؤول التحرير
الرائد مأمون أحمد المصري

سكرتير التحرير
النقيب فيروز أحمد حتاحت

هيئة التحرير
الملازم1 حسين علي الصمادي
الملازم2 سيف وحيد اربيحات
الرقيب راشد هاني العقيلي

التدقيق اللغوي
الملازم2 معاذ محمد الصبح

متابعة وتنسيق
الرائد عمر سمير أبو حشيش

الإخراج الفني
المدني عبدالهادي نافع البرغوثي

في هذا العدد



جلالة الملك عبدالله الثاني يلتقي فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي التابع لمديرية الأمن العام/ الدفاع المدني

صفحة 6



مدير الأمن العام يلتقي المفتش العام للشرطة الرواندية

صفحة 8



مدير الأمن العام يشارك في منتدى التعاون العالمي للأمن العام في جمهورية الصين الشعبية ويؤكّد أهمية تعزيز الشراكات الأمنية الدولية

صفحة 8

الفهرس

أخبار مديرية الأمن العام	6
التكنولوجيا في خدمة السلامة المروري نحو إدارة سير أكثر تميزاً وتطوراً / العميد رائد شحادة العساف	18
عصمة الدماء/ العقيد فؤاد أحمد الجراح	20
عرين الشرف... مدرسة تدريب قوات الدرك وعقيدة صانعي الرجال/ العقيد الركن محمد خالد الرواحنة	22
بين حكمة القيادة الهاشمية... وجاهزية الأمن العام/ العقيد الركن عاطف موسى حمادنه	24
الإعلام... حين تتحوّل الكلمة إلى وعي/ العقيد إياد نايف العمرو	26
حين تتحوّل البيانات إلى قرار « التدريب المتخصص بوابة جديدة لتعزيز السلامة المرورية» / المقدم علاء كمال المومني	28
بزيّ الأمن وقلب المتطوّع حين يصبح العطاء لغة الأثر/ المقدم حمزة عبدالله الوريكات	30
الذكاء الاصطناعي والجرائم الإلكترونية/ إعداد: المقدم محمود المغايرة	32
الكريستال ميث... مخدّر يسرق العقل ويهدد المجتمع / المقدم نبيل حسن الرواشدة	36
القيـادة الهاشمية وإدارة الدولة في إقليم مضطرب / المقدم الدكتورة خنساء مصلح حمدان المصالحة	39
فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي... ذراع إنسانية تتجاوز الحدود/ المقدم سند المناصير	40
الذكاء الاصطناعي وإدارة رأس المال البشري الشرطي/ الرائد يزن فؤاد المعاني	43
الإشاعة... خطر يبدأ بكلمة وينتهي بأزمة/ الرائد مأمون المصري	44
قال: ما فيها شيء... وكان فيها أشياء كثيرة/ الرائد الدكتور عدي تركي الفواعير	46
الفـــرق/ النقيب عبدالله السعودي	48
الهوية الأردنية... أصالة التاريخ وروح الانتماء في وجه التحديات/ ملازم ا ضياء زكي الشويات	49
عبق التأسيس ومسيرة التمكين/ الملازم٢ : معاذ الصبح	50
الثواني الخمس الأولى: عندما تصبح الابتسامة أداة أمنية/ إعداد الملازم٢ عمار بني ياسين	52
الأمن العام رجالِ المهامّ/ الدكتور: سامح محمد سالم الضروس	53
دور الأمن العام في حماية المال العام/ الدكتور معتصم عنيزات	54
جائزة الحسين بن عبد الله الثاني للعمل التطوعي مبادرة U Leader/ الدكتورة روان أبو زعنونة	56
التّعليم... لصناعة المستقبل وتمكين الشباب لبنائه / أميمة محمد الجبور	58
قراءات في الثقافة العامة/ الدكتور حمزه الشوابكه	59
بين الشاشة والطفولة: كيف تُعيد التكنولوجيا تشكيل نفسية الأطفال والمراهقين؟/ الدكتورة مرام بني مصطفى	60
أخبار رياضية	62
من الأسرة إلى المجتمع: كيف نصنع جيلاً يؤمن بالعطاء؟/ إعداد: كواكب نهار علي	64



جلالة الملك عبدالله الثاني

يلتقي فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي التابع لمديرية الأمن العام/ الدفاع المدني





إلتقى جلالة الملك عبدالله الثاني فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي التابع لمديرية الأمن العام/ الدفاع المدني، والذي أنهى مؤخرا مهمة إنسانية في فنزويلا للتعامل مع تبعات زلزال مزدوج.

وأكد جلالة الملك أن هذه الجهود مصدر فخر لجميع الأردنيين، مشيدا بأداء الفريق لواجبه الإنساني على أكمل وجه.

مدير الأمن العام يلتقي المفتش العام للشرطة الرواندية



زار مديـر الأمن العام، اللـواء الدكتور عبيد الله المعايطـة، مقر الشـرطة الوطنية فـي جمهورية رواندا، حيث التقى المفتش العام للشرطة الوطنية الروانديـة، المفوض العام فيلكـس ناموهوراني، وبحث معه سـبل تعزيز التعاون المشترك وتطوير الشراكة المؤسسية بين الجانبين.

وأكـد اللـواء المعايطـة، خـلال اللقـاء، أهمية توسيع مجالات التنسيق والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانـون، في ظل ما تشـهده السـاحة الأمنية من تحديـات متنامية ومتغيرات متسـارعة في أنماط الجريمـة الحديثة، مشـيراً إلـى أن تبـادل الخبرات والتجارب الناجحة يسهم في تعزيز القدرات الأمنية، ورفـع كفاءة الكـوادر الشـرطية، وتطوير منظومة العمل الأمني وفق أفضل الممارسات الدولية.

واسـتعرض الجانبان عـدداً مـن الملفات ذات الاهتمـام المشـترك، شـملت تطويـر الخدمـات الشـرطية، والتحـول الرقمـي فـي العمـل الأمني، وتعزيـز مفهـوم الشـرطة المجتمعيـة، وتحديث أنظمة القيادة والسـيطرة، إلـى جانب التعاون في مجالات الإصـلاح والتأهيـل وبرامج إعـادة الإدماج المجتمعـي للنـزلاء، بمـا يدعـم الجهـود الراميـة إلى الحـد من العودة إلـى الجريمـة وتعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي.

وجدد اللـواء المعايطة تأكيـده حرص مديرية الأمن العام على بناء شـراكات فاعلـة مع الأجهزة الأمنّية في الدول الشـقيقة والصديقة، بما يسهم في تبـادل الخبـرات، وتعزيز الكفاءة المؤسسـية، وتطويـر الأداء الأمني، وخدمـة المصالح والأهداف الأمنّية المشتركة.

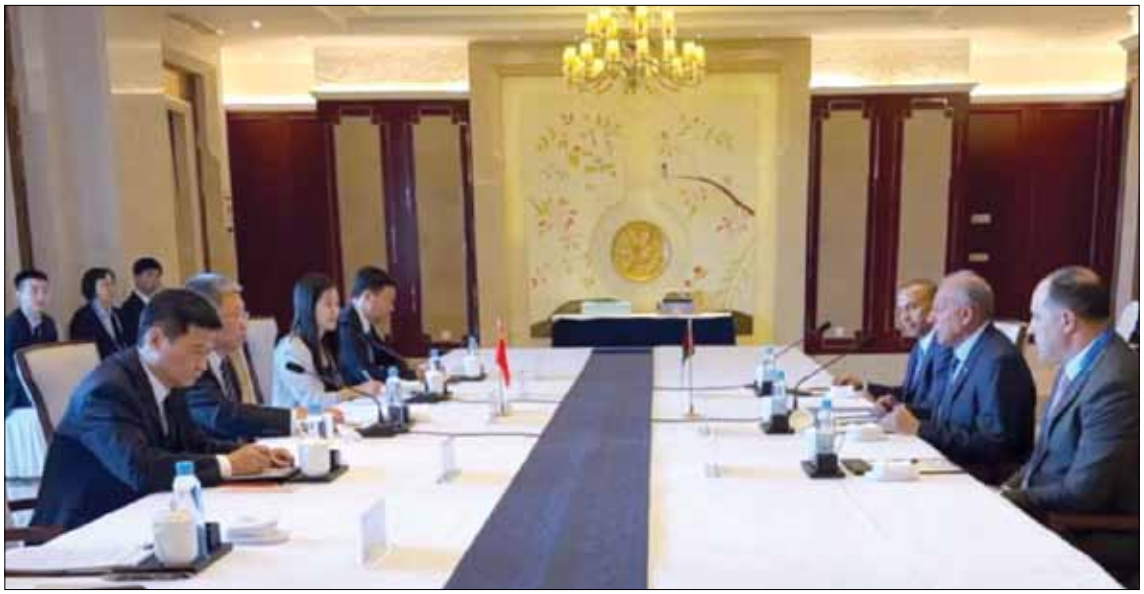
مـن جانبـه، أعـرب المفـوّض العـام فيلكس ناموهورانـي عن تقديره للمسـتوى المتقدّم الذي بلغته مديريـة الأمن العام الأردنيـة في المجالات الأمنية والشرطية والتدريبية، مؤكداً تطلع الشرطة الوطنية الرواندية إلى توسيع آفاق التعاون الثنائي، والاستفادة من الخبرات والتجارب الأردنية الرائدة.

كما والتقى اللواء المعايطة على هامش الزيارة وزير الداخلية الرواندي، فينسنت بيروتا، حيث جرى بحـث سـبل تعزيز التعـاون الثنائي فـي المجالات الأمنية والشرطية، وتبادل الخبرات في بناء القدرات، ومكافحة الجريمة، والتدريب، والتحول الرقمي، بما يعزز الأمن والاسـتقرار ويخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وتضمنـت الزيارة جـولات ميدانية إلى عدد من الإدارات والمراكـز الشـرطية والتدريبيـة التابعـة للشـرطة الوطنية الرواندية، اطلع خلالها على أبرز الممارسـات والخبـرات المعتمـدة، وبحـث فرص تطوير التعاون المسـتقبلي فـي مختلف المجالات الأمنية والشرطية ذات الاهتمام المشترك.

مدير الأمن العام يشارك في منتدى التعاون العالمي للأمن العام في جمهورية الصين الشعبية ويؤكّـد أهمية تعزيز الشراكات الأمنية الدولية

اللواء المعايطة: التحدّيات الأمنيّة العابرة للحدود تتطلب تعاوناً دولياً أكثر تكاملاً وتنسيقاً وتبادلاً للخبرات



شارك مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة في أعمال منتدى التعاون العالمي للأمن العام، الذي استضافته جمهورية الصين الشعبية تحت شعار: "الاتحاد من أجل تعزيز حوكمة الأمن العام وتحقيق الاستقرار في عالم مضطرب"، وبمشاركة وزراء وقادة أجهزة الأمن والشرطة، ونخبة من الخبراء والمختصين في المجالات الأمنية والشرطية من مختلف دول العالم.

والتقى اللواء المعايطة نائب وزير الأمن العام الصيني تشي يان جون، حيث بحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية الصين الشعبية، والارتقاء بمستويات التعاون الأمني والشرطي، وتوسيع مجالات تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى، بما يسهم في رفع جاهزية الأجهزة الأمنية وتعزيز قدرتها على الاستجابة الفاعلة للتحديات الأمنية المشتركة.

وأكّـد اللواء المعايطة، أهمية تعزيز الشراكات بين أجهزة إنفاذ القانون، في ظلِّ ما يشهده العالم من تحديات أمنية متسارعة ومتداخلة وعابرة للحدود، الأمر الذي يتطلب تطوير أدوات الاستجابة الأمنية بما يواكب طبيعة هذه التحديات ومستجداتها. وزار اللواء المعايطة معرض المعدات والتقنيات الأمنية المصاحب لأعمال المنتدى، واطلع على أحدث المنظومات والحلول والتقنيات والابتكارات المستخدمة في المجالات الأمنية والشرطية، ودورها في تطوير قدرات أجهزة إنفاذ القانون، ورفع كفاءة الأداء وتعزيز سرعة الاستجابة والجاهزية الأمنية. وتأتي مشاركة مدير الأمن العام في أعمال المنتدى في إطار حرص مديرية الأمن العام على تعزيز حضورها في المحافل الأمنية الدولية، وترسيخ نهج الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات، بما يخدم تطوير منظومة العمل الأمني والشرطي، ويدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

مدير الأمن العام يلتقي قائد الحرس الوطني الإماراتي ويؤكد أهمية توسيع التعاون الأمني





استقبل مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة، في مبنى المديرية، قائد الحرس الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة اللواء الركن صالح محمد بن مجرن العامري، والوفد المرافق له، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير أوجه التعاون الأمني بين البلدين الشقيقين. وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل الارتقاء بمستوى التعاون المشترك، وآليات تطوير العمل الأمني وتوسيع مجالات التدريب وتبادل الخبرات والتقنيات المتخصصة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتعزيز الجاهزية الأمنية والتنسيق في مواجهة مختلف التحديات المشتركة.

وأكد اللواء المعايطة عمق العلاقات الأخوية والاستراتيجية التي تجمع المملكة ودولة الإمارات العربية المتحدة، وما تحظى به من دعم ورعاية من قيادتي البلدين الشقيقين، مشيراً إلى أهمية البناء على ما تحقق من شراكات وتعاون، وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الأمن والاستقرار.

وبيّن أن مديرية الأمن العام، وبتوجيهات ملكية سامية، تواصل ترسيخ شراكاتها مع الأجهزة الأمنية في الدول الشقيقة والصديقة، والاستفادة من



الخبرات المكتسبة، بما ينعكس على كفاءة الأداء والجاهزية، وتطوير الخدمات الأمنية والإنسانية المقدمة للمواطنين.

من جانبه، أكد اللواء الركن العامري أهمية مواصلة تطوير البرامج المشتركة في مجالات التدريب والتأهيل والتقنيات الأمنية الحديثة، بما يعزز بناء القدرات المؤسسية ويرفع من كفاءة الأجهزة الأمنية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات والتحديات الأمنية المختلفة.

وأشاد قائد الحرس الوطني الإماراتي بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه مديرية الأمن العام، وما تمتلكه من خبرات وكفاءات متخصصة وتطور في منظوماتها التشغيلية والتقنية والخدمية، مؤكداً أهمية استمرار التعاون وتبادل التجارب والخبرات بين الجانبين.

واستمع الوفد الضيف إلى إيجاز قدمه مدير إدارة التخطيط والتعاون الدولي حول أبرز محاور استراتيجية مديرية الأمن العام وأولوياتها في تطوير منظومة العمل الأمني، ورفع كفاءة الموارد البشرية، إلى جانب أهم البرامج والمشروعات التطويرية التي تنفذها المديرية.

وجال مدير الأمن العام والوفد الضيف في مديرية العمليات والسيطرة، واطلعوا على أحدث التقنيات والأنظمة الفنية والتكنولوجية المستخدمة في مركز القيادة والسيطرة، وقدم مدير العمليات والسيطرة إيجازاً حول إدارة العمليات الأمنية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في دعم القرار الميداني، وأهميتها في تعزيز سرعة الاستجابة ضمن منظومة أمنية متكاملة تعمل على مدار الساعة بكفاءة وفاعلية.

مدير الأمن العام يشارك في اجتماع الإنتربول التاسع لقادة الشرطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



· مدير الأمن العام يشارك في اجتماع الإنتربول التاسع لقادة الشرطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويؤكد أهمية تعزيز التعاون الشرطي والأمني بين دول المنطقة

· اللواء المعايطة: التحديات الأمنية المتسارعة تتطلب شراكات أكثر فاعلية وتوظيفاً أوسع للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في العمل الأمني

شارك مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة في أعمال الاجتماع التاسع لقادة الشرطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي تستضيفه العاصمة المصرية القاهرة، بمشاركة قادة الأجهزة الشرطية والأمنية وكبار المسؤولين والخبراء بالشأن الأمني من مختلف دول المنطقة.

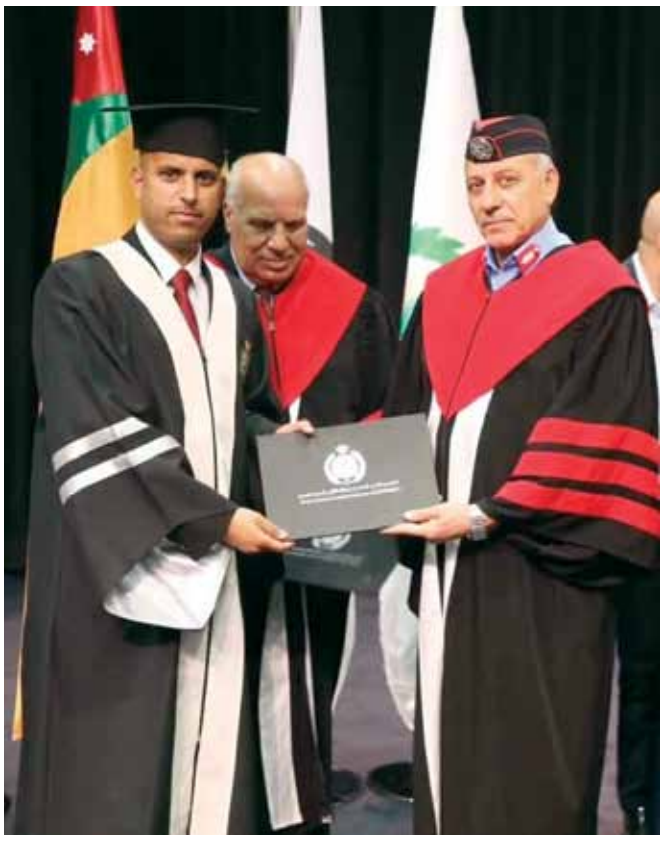
وأكّد اللواء المعايطة خلال مشاركته، أن المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، وما يرافقها من تطور في أنماط الجريمة وأساليبها، تفرض على أجهزة إنفاذ القانون في دول المنطقة تعزيز التعاون والتنسيق المشترك، وتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات، بما يمكنها من مواجهة التحديات الأمنية المستجدة بكفاءة وفاعلية. وأشار إلى أن الجرائم العابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية والمالية والاتجار بالمخدرات والبشر، تستدعي بناء منظومة أمنية متكاملة تقوم على الشراكة والتنسيق وتوظيف التقنيات الحديثة وأدوات الذكاء الاصطناعي، بما يعزز القدرة على استباق الجريمة والتعامل مع التهديدات الأمنية قبل وقوعها.

وأكّد اللواء المعايطة أهمية الدور الذي تضطلع به المنظّمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في دعم جهود التعاون الشرطي الدولي، مشيراً إلى حرص مديرية الأمن العام في الأردن على تعزيز الاستفادة من منظوماتها وقواعد بياناتها وخدماتها المختلفة، بما يخدم جهود مكافحة الجريمة وترسيخ الأمن والاستقرار. وعلى هامش أعمال الاجتماع، عقد مدير الأمن العام سلسلة لقاءات ثنائية مع عدد من كبار المسؤولين الأمنيين الدوليين، شملت مساعد وزير الداخلية ورئيس قطاع الأمن العام في جمهورية مصر العربية اللواء محمود أبو عمرة، والأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان، ووكيل وزارة الأمن العام العراقية الفريق هادي كسار شليباوي، والأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية فالديسي أوركيزا، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون الأمني المشترك وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة وتطوير آليات التنسيق في مختلف المجالات الشرطية والأمنية.

وتناولت اللقاءات عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والجهود المبذولة لمواجهة التحديات الأمنّية الراهنة، وبحث فرص تطوير الشراكات المؤسسية وتوسيع مجالات التعاون في التدريب وبناء القدرات، بما يعزّز من كفاءة الأجهزة الأمنية وقدرتها على مواجهة مختلف التهديدات.

مدير الأمن العام يرعى حفل تخريج الفوج الرابع عشر من طلبة أكاديمية الأمير الحسين





رعى مدير الأمن العام، اللواء الدكتور عبيد اللّه المعايطة، رئيس المجلس الأعلى لأكاديمية الأمير الحسين بن عبد اللّه الثاني للحماية المدنية، حفل تخريج الفوج الرابع عشر من طلبة الأكاديمية، والذي أُقيم في قصر الثقافة بمدينة الحسين للشباب، بحضور رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الأستاذ الدكتور أحمد فخري العجلوني.

وسلّم اللواء الدكتور المعايطة الشهادات لأوائل الطلبة في مختلف التخصصات، والتي شملت في الدراسات العليا: ماجستير إدارة الكوارث والأزمات، وفي البكالوريوس: الهندسة الميكانيكية بفرعي (الإطفاء والسلامة) و(الطاقة المتجددة)، إدارة الكوارث والأزمات، والإسعاف الطبي المتخصص، وفي الدبلوم: الأمن والسلامة، الدعم اللوجستي.

وحضر الحفل عدد من الأكاديميين، وسفراء وملحقين ثقافيين من الدول الشقيقة ، إلى جانب جمع من المدعوين وذوي الخريجين، الذين شاركوهم فرحة الإنجاز والتفوق.

اللواء المعايطة يفتتح مشروع تحديث مرافق الاتحاد الرياضي للشرطة



افتتح مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد اللّه المعايطة، مشروع تحديث وتطوير مرافق الأمانة العامة للاتحاد الرياضي للشرطة، والذي شمل عدداً من المرافق الرياضية والتأهيلية المتخصصة، بحضور عدد من كبار ضباط مديرية الأمن العام.

وأكد اللواء المعايطة أن هذا الافتتاح يأتي انسجاماً مع الرؤى والتوجيهات الملكية السامية، ويجسد اهتمام مديرية الأمن العام المتواصل بتطوير البُنى الرياضية للاتحاد الرياضي للشرطة، لتمكينه من مواصلة دوره الوطني في إعداد وصقل الرياضيين ورفد المنتخبات الوطنية بالمواهب والكفاءات القادرة على تمثيل الأردن ورفع رايته في مختلف المحافل الرياضية.

وجال مدير الأمن العام في مرافق الاتحاد المطوَّرة، واطلع على أعمال التحديث والتجهيز التي أُنجزت وفق أحدث المعايير الفنية والرياضية، بما يعزز كفاءة العملية التدريبية ويوفر بيئة متكاملة لإعداد الرياضيين وتأهيلهم.

وتابع اللواء المعايطة والحضور خلال الافتتاح، عروضاً موسيقية قدمتها موسيقات الأمن العام، وعروضاً رياضية قدمتها الفرق الرياضية التابعة للاتحاد، شملت عدداً من الفنون القتالية المختلفة، إلى جانب منافسات نهائية في رياضة شد الحبل لفئتي الرجال والشرطة النسائية، عكست المستوى المتقدم الذي بلغته الرياضة الشُرطية في مختلف الألعاب.

وفي ختام الفعالية، توّج اللواء المعايطة الفائزين في المنافسات الرياضية بالكؤوس والميداليات، مشيداً بما أظهروه من مستويات متميزة وروح رياضية عالية، ومؤكداً أن هذا المستوى يعكس حجم الجهود المبذولة في إعداد الرياضيين وتمكينهم من مواصلة مسيرة التميز والعطاء.

مدير الأمن العام يلتقي هيئة الكرامة والوفاء الشبابية ويؤكد: الشباب شريك أساسي في حماية المجتمع وصناعة مستقبله



التقى مدير الأمن العام، اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة، في مبنى المديرية، رئيس هيئة الكرامة والوفاء الشبابية اللواء المتقاعد وائل شفيق عجيلات وعدداً من أعضاء الهيئة، في لقاء تناول سبل تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات الشبابية والمجتمعية، ودعم المبادرات الهادفة إلى توسيع مشاركة الشباب في خدمة الوطن والمجتمع.

وأكّد اللواء المعايطة أن الشباب يشكلون ركيزة أساسية في مسيرة الدولة ورافعة حقيقية لمستقبلها، مشدداً على أن تمكينهم وتعزيز وعيهم الوطني ومشاركتهم في العمل العام يمثل استثماراً في طاقاتهم وقدراتهم، وبما ينسجم مع الرؤى الملكية السامية التي جعلت من الشباب محوراً رئيساً في مسارات التحديث والبناء.

وبيّن اللواء المعايطة، أن مديرية الأمن العام تولي فئة الشباب اهتماماً خاصاً، انطلاقاً من إيمانها بدورهم في تعزيز التماسك المجتمعي ونشر ثقافة المسؤولية والوعي، لافتاً إلى حرص المديرية على دعم المبادرات الوطنية التي تتيح للشباب مساحات أوسع للمشاركة والعمل والعطاء، وتوظف طاقاتهم في خدمة مجتمعاتهم.

من جانبه، أكد رئيس هيئة الكرامة والوفاءالشبابية. اللواء المتقاعد وائل شفيق عجيلات أهمية تعزيز دور الشباب ورفع مستوى وعيهم الوطني، بما يسهم في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في خدمة المجتمع، مثمناً الدور الذي تضطلع به مديرية الأمن العام ونهجها الدائم في التواصل مع مختلف فئات المجتمع، وبناء جسور التعاون والشراكة معها.

وفي ختام اللقاء، جرى حوار موسّع مع أعضاء الهيئة، تناول عدداً من القضايا والموضوعات التي تهم الشباب، حيث استمع اللواء المعايطة إلى آرائهم ومقترحاتهم، مؤكداً أهمية البناء على طاقات الشباب وأفكارهم، وتوفير البيئة التي تمكنهم من الإسهام بفاعلية في مسيرة الوطن وتعزيز أمن المجتمع واستقراره.

هذا وسيكون هناك زيارات أخرى ليتمكن باقي الأعضاء من الشباب في الهيئة من الاطلاع على إدارات ووحدات الأمن العام المختلفة، والدور الذي تقوم به مديرية الأمن العام .

اللواء المعايطة يرعى مراسم تخريج دورة جديدة من مستجدي الأمن العام







رعى مدير الأمــن العام، اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة، حفــل تخريج دورة إعداد وتأهيل جديدة لمســتجدي الأمن العــام، والتي عُقــدت في مدينة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين التدريبية /الموقر.

وشــهد اللواء المعايطة، بحضــور عدد من كبار ضباط مديرية الأمن العام وذوي الخريجين، مراسم الحفــل التي تضمّنت اســتعراض طابــور الخريجين من أمام المنصة بنظامي المســير البطيء والعادي، في عرض عســكري أظهــر ما بلغوه مــن انضباط وكفاءة وجاهزية، وما اكتسبوه من مهارات شرطية وميدانية خلال مدّة التدريب.

وردّد الخرّيجون القســم القانوني للولاء للوطن والملك والدســتور، متعهدين بالالتــزام بالقوانين والأنظمــة، وأداء واجباتهم بأمانة وإخلاص، وتنفيذ الأوامر المشروعة دون تحيّز أو تمييز، والحفاظ على أمن الوطن وخدمة المواطنين.

وفي ختام الحفل، وزّع اللــواء المعايطة الجوائز التقديرية لمســتحقيها، مهنئاً الخريجين وذويهم، ومتمنيــاً لهم التوفيــق فــي أداء واجباتهم وخدمة الوطن في ظلّ القيادة الهاشمية الحكيمة.









مدير الأمن العام يفتتح المبنى الجديد لشعبة مكافحة مخدرات الوسط ويلتقي قائد ومديري شرطة إقليم الوسط



افتتح مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة، المبنى الجديد لشعبة مكافحة مخدرات الوسط، مؤكداً أن تطوير البنية التحتية وتحديث مرافق العمل وتزويدها بأحدث التجهيزات والإمكانات الفنية والتقنية، يشكل ركيزة أساسية لتعزيز قدرات المرتبات ورفع مستوى جاهزيتهم وكفاءة أدائهم خلال تنفيذ المهام والواجبات المتخصصة.

ونقل اللواء المعايطة خلال الافتتاح، تحيات جلالة الملك عبدالله الثاني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، لمرتبات الأمن العام، واعتزاز جلالته بما يبذلونه من جهود مخلصة في مختلف مواقع العمل والاختصاص، في سبيل حماية المجتمع وصون الأرواح والممتلكات وإنفاذ القانون.

وشدّد مدير الأمن العام على ضرورة مواصلة الجهود والحملات الأمنية النوعية لملاحقة تجار المخدرات ومروجيها ومهربيها، مؤكداً أن مديرية الأمن العام ماضية في توجيه الضربات الاستباقية لشبكات الاتجار بهذه الآفة، والتعامل بحزم مع كل من يحاول العبث بأمن المجتمع وسلامة أبنائه، مشيراً إلى أن افتتاح المبنى الجديد لشعبة مكافحة مخدرات الوسط يمثل رسالة واضحة بأن مواجهة المخدرات ستبقى أولوية أمنية لا تهاون فيها.

وجال اللواء المعايطة في مختلف مرافق المبنى، واطلع على ما زُوّد به من تجهيزات فنية ولوجستية حديثة، بما يعزز بيئة العمل ويدعم قدرة المرتبات على تنفيذ واجباتهم بكفاءة واقتدار.

وفي السياق ذاته، التقى مدير الأمن العام في مديرية شرطة الزرقاء، قائد ومديري شرطة إقليم الوسط، للاطلاع على الخطط والبرامج الأمنية والمجتمعية، ومتابعة مستوى الجاهزية والكفاءة في مختلف مواقع العمل، والوقوف على أبرز التحديات والاحتياجات التي تعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد مدير الأمن العام أن المراكز الأمنية تمثل الركيزة الأساسية للعمل الشرطي وخط التماس الأول مع المواطنين، لما تضطلع به من دور مباشر خلال استقبال القضايا ومتابعتها والاستجابة لاحتياجات المواطنين، مشدداً على ضرورة مواصلة تطوير أدائها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وجودتها، بما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الأمنية. واستمع اللواء المعايطة إلى إيجاز قدمه قائد أمن إقليم الوسط، استعرض أبرز الجهود والواجبات الميدانية والنتائج المتحققة في مجالات مكافحة الجريمة واكتشافها، إلى جانب الخطط التطويرية والبرامج الهادفة إلى تعزيز الخدمات الأمنية والمجتمعية، ورفع كفاءة الأداء والجاهزية في مختلف مواقع العمل.

مديرية الأمن العام تطلق مبادرة «تواصل» للطلبة الصم لتعزيز دورهم في التوعية الأمنية

أطلقت مديرية الأمن العام مبادرة "تواصل" في عدد من مدارس المملكة، بهدف تعزيز التواصل مع فئة الطلبة الصم، وتمكينهم من الوصول إلى الرسائل التوعوية والأمنية والمجتمعية بأساليب تراعي احتياجاتهم، وتسهم في تعزيز مشاركتهم الفاعلة ودورهم في المجتمع. ويأتي تنفيذ المبادرة في إطار حرص مديرية الأمن العام على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، وترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية وتعزيز التعليم الدامج، من خلال تدريب مجموعة من الطلبة وتمكينهم من نقل المعلومات والمفاهيم التوعوية إلى زملائهم من الطلبة الصم والناطقين على حد سواء، بأساليب تفاعلية تسهم في بناء جسور التواصل، وتعزيز الثقة بالنفس، وغرس القيم والسلوكيات الإيجابية لديهم منذ الصغر.

وتتناول المبادرة عدداً من الموضوعات التوعوية التي تلامس حياة الطلبة اليومية، من أبرزها مخاطر الألعاب الإلكترونية، والاستخدام الآمن للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وأهمية المحافظة على البيئة، إضافة إلى الثقافة المرورية وقواعد السلامة العامة، وغيرها من الموضوعات التي تسهم في تعزيز الوعي الأمني والمجتمعي، وترسيخ مفاهيم الالتزام والانضباط والمسؤولية لدى الطلبة.

وأكدت مديرية الأمن العام أن المبادرة تأتي انطلاقاً من إيمانها بأن الأشخاص ذوي الإعاقة جزء أصيل وفاعل في المجتمع، وأن إشراكهم في البرامج والأنشطة التوعوية والمجتمعية مسؤولية مشتركة، تسهم في تعزيز ثقتهم بقدراتهم وإمكاناتهم، وترسخ حقهم في المشاركة والتفاعل، وتوفر لهم فرصاً للتعلم والمعرفة.

الأمن العام يطلق خدمات إلكترونية جديدة للمحامين والنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل

أعلنت مديرية الأمن العام عن إطلاق حزمة من الخدمات الإلكترونية الجديدة في مراكز الإصلاح والتأهيل، تهدف إلى تسهيل الإجراءات ورفع كفاءة العمل وتعزيز مسارات التحول الرقمي.

فقد أطلقت المديرية خدمة تنظيم زيارات المحامين لموكليهم إلكترونياً، حيث أصبح بإمكان المحامين تقديم طلبات الزيارة مسبقاً عبر نموذج مخصص على الموقع الرسمي، بما يتيح التحقق من وجود النزيل واستيفاء شروط الزيارة قبل مراجعة المركز، الأمر الذي يسهم في اختصار الوقت والجهد وضمان انسيابية تنظيم الزيارات. وتطبق الخدمة حالياً في ستة مراكز هي: الموقر (٢)، ماركا، الزرقاء، بيرين، الجويدة، وإربد، على أن يتم تعميمها لاحقاً على باقي المراكز. كما أطلقت المديرية خدمة الحوالات المالية الإلكترونية للنزلاء بالتعاون مع البريد الأردني وشركة العلاونة للصرافة، لتمكين ذوي النزلاء من تحويل المبالغ المالية إلكترونياً بسهولة وأمان، ضمن سقف أسبوعي مقداره ١٠٠ دينار، ودون الحاجة لمراجعة المراكز مباشرة. وتستقبل الحوالات أيام الأحد والثلاثاء والأربعاء، مع استمرار خيار الإيداع المباشر كما كان سابقاً.



وأكدت مديرية الأمن العام أن هذه الخطوات تجسد نهجها المستمر في تطوير المنظومة الإصلاحية وتحديث خدماتها، من خلال توظيف الحلول الرقمية والتقنيات الحديثة لتسهيل الإجراءات وتسريع إنجازها، بما يعزز كفاءة العمل ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للنزلاء وذويهم، ويدعم منظومة العدالة وسيادة القانون.

إدارة ترخيص السواقين والمركبات تطلق حزمة خدمات رقمية جديدة

أعلنت إدارة ترخيص السواقين والمركبات عن إطلاق مجموعة من الخدمات الإلكترونية الحديثة، في إطار استكمال مشروع التحول الرقمي وتطوير خدماتها لتسهيل الإجراءات على المواطنين ورفع كفاءة وجودة العمل.

فقد أطلقت الإدارة خدمة حجز مواعيد الفحص العملي إلكترونياً عبر بوابتها الإلكترونية، بحيث يتمكن المتقدمون من حجز مواعيدهم بسهولة ودون الحاجة لمراجعة مراكز الترخيص.

كما وأوقفت استقبال الدفع النقدي نهائياً والاعتماد بشكل كامل نظام الدفع الإلكتروني في جميع معاملاتها، من خلال أنظمة إي فواتيركم، المحافظ الإلكترونية، التطبيقات البنكية، إضافة إلى موظفي البريد الأردني داخل أقسام الترخيص المنتشرة في المملكة.

وفي خطوة إضافية نحو التحول الرقمي، أعلنت الإدارة عن إيقاف إصدار القسائم البلاستيكية والورقية الخاصة برخص القيادة ورخص المركبات وتصاريح القيادة والتدريب، والاعتماد رسمياً على القسائم الإلكترونية الرقمية باعتبارها الوثائق القانونية المعتمدة، والتي يمكن إبرازها عبر الوسائل الإلكترونية عند الحاجة.



ودعت الإدارة المواطنين إلى تفعيل حساباتهم على تطبيق «سند» للاستفادة من هذه الخدمات الإلكترونية، مؤكدة أن هذه الإجراءات تأتي ضمن خطط التحديث الحكومية الرامية إلى تبسيط الإجراءات، تسريع إنجاز المعاملات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.







التكنولوجيا في خدمة السلامة المرورية

نحو إدارة سير أكثر تميزاً وتطوراً



العميد رائد شحادة العساف

مدير إدارة السير

تمضي إدارة السير في مديرية الأمن العام في مسار متواصل لتطوير منظومتها التقنية، وتوظيف التكنولوجيا في الميدان وغرف العمليات والتحقيق المروري والخدمات المقدمة للمواطنين كافّة، بما يعزز قدرتها على التعامل مع الواقع المروري بكفاءة أعلى، ويؤسس لمرحلة أكثر تطوراً في إدارة الحركة على الطرق، بحيث أصبحت الأدوات التكنولوجية والمعدات الرقمية من أهم مرتكزات منظومة إدارة العمل المروري، لا سيما مع التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع النقل، والارتفاع المضطرد في أعداد المركبات ومستخدمي الطرق، وما يفرضه ذلك من مسؤولية مضاعفة لحماية الأرواح والممتلكات.



وفي السياق ذاته، أصبحت المنهجية الخاصة بالعمل المروري لإدارة السير تتمحور حول التغيير في طريقة التفكير والتعامل مع الحدث المروري، أياً كان نوعه ومضمونه، فانتقلت المنهجية من الملاحظة المباشرة والاستجابة بعد وقوع الحدث، إلى جمع المعلومات وتحليلها وربطها ومتابعتها بصورة أكثر سرعة ودقة، بما يسمح ببناء صورة أشمل للحالة المرورية واتخاذ القرار على أساس معلومات آنية وموثوقة، بحيث طال التطوير والتحديث على الأنظمة المرورية لتصبح أكثر قدرة على التنبؤ بالمشكلة قبل تفاقمها، وأكثر سرعة في التعامل معها عند وقوعها، وأكثر دقة في تقييم نتائج الإجراءات المتخذة.

وقد شهدت إدارة السير مؤخراً توسعاً في استخدام التقنيات الحديثة، شمل الرقابة الآلية، وأجهزة العمل الميداني، والمراقبة التلفزيونية في غرف العمليات، إضافة إلى التحول الإلكتروني في إجراءات التحقيق بالحوادث المرورية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي وطائرات الدرونز وأتمتة الخدمات المرورية، بحيث أصبحت منظومة العمل المروري الالكترونية الحديثة تمتد لمتابعة الحركة المرورية ورصد الإعاقات والحوادث والازدحامات، الأمر الذي يعزز قدرة غرفة العمليات على سرعة الاستجابة والتعامل مع الأحداث المرورية بكفاءة أكبر.

وهذا التطور يعني أن إدارة السير لا تنتظر دائماً وصول المعلومة من الميدان؛ بل أصبحت قادرة على أن ترى وتتابع وتحلل، ثم توجه الموارد والكوادر وفقاً للحاجة الفعلية، جنباً إلى جنب مع قراءة أرقام الحوادث والمخالفات المرورية واستخلاص مدلولاتها، لقياس أثر العمل وتوجيه مساره بما يحقق النتائج الإيجابية المرجوة.

ومن جهة أخرى، فإن استخدام الرقابة الآلية والأنظمة الإلكترونية لا ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه وسيلة لزيادة الرقابة المرورية على مخالفات قانون السير، وإنما بوصفه أداة وقائية تسهم في الحد من السلوكيات الخطرة، وتعزز مبدأ المساواة في تطبيق القانون، وتدفع باتجاه بيئة مرورية أكثر أمناً وانضباطاً، وفي هذا السياق، تأتي الأنظمة المرورية الإلكترونية والربط بين قواعد البيانات والجهات ذات العلاقة لتعزيز دقة الإجراءات وسرعة الوصول إلى المعلومات، لمنع



المخالفة التي قد تؤدي إلى حادث، ومنع الحادث الذي قد يؤدي إلى إصابة أو وفاة.

ومن أبرز مظاهر التطور التقني في العمل المروري الانتقال من الأساليب التقليدية في توثيق وتحليل الحوادث إلى أدوات أكثر دقة وتقدماً، فقد أصبحت تقنيات إعادة بناء الحوادث ثلاثية الأبعاد قادرة على توثيق موقع الحادث ورفع القياسات بدقة، وتحديد نقاط الاصطدام والأضرار الناتجة عنه، وإنتاج تصور ثلاثي الأبعاد يساعد المختصين في فهم ملابسات الحادث وتحليل أسبابه بصورة أكثر دقة. كما يمكن توظيف هذه البيانات في دراسة المواقع الخطرة والحوادث المتكررة بهدف دعم إجراءات الحد منها، بالتزامن مع إجراءات أرشفة الحوادث وأتمتة الخدمات المتعلقة بها.

ولأن المواطن شريك في المنظومة المرورية، فقد أصبحت الخدمات المرورية أكثر سهولة وسرعة ووضوحاً، لتقليل زمن الاستجابة وتقديم خدمة ذات جودة أكبر لمتلقي الخدمة، تعزيزاً للثقة وبناءً لجسور التعاون والشراكة ، بدءاً من خدمات الإبلاغ على منصات التواصل الاجتماعي باختلافها أو استقاء المعلومة والتوعية المرورية من خلال محطات التوعية الرقمية المتنقلة والواقع الافتراضي ومنصات التواصل الاجتماعي، الى خدمات الدفع والحجز والاعتراض الإلكتروني ، وما تحمله قادم الأيام من تطوير وتحديث على الخدمات المقدمة.

ورغم كل هذا التطور، يبقى رجل السير هو العنصر الأساسي في المنظومة المرورية، فالتكنولوجيا تستطيع أن ترصد وتحلل وتقدم المعلومات، لكنها لا تستطيع أن تحل محل الخبرة الميدانية والحضور الإنساني والقدرة على تقدير المواقف والتعامل مع المواطن في مختلف الظروف، ولهذا تسعى إدارة السير الى تكاملية المشهد بين رقيب السير والأدوات التكنولوجية التي تعينه على أداء عمله، فرقيب السير الذي يمتلك الأدوات التقنية المناسبة يصبح أكثر قدرة على أداء واجبه، وأكثر قدرة على اتخاذ القرار الصحيح.

ومن هنا، فإن إدارة السير تنظر إلى التطوير بوصفه عملية مستمرة، تقوم على تحديث الأنظمة، وتطوير الكوادر البشرية، وتعزيز التكامل بين قواعد البيانات، وتوسيع الاستفادة من التحليل الذكي للمعلومات، وتطوير أدوات الرقابة والاستجابة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الحديثة ويحافظ في الوقت ذاته على الخصوصية والضوابط القانونية والمهنية.

في نهاية المطاف، هدفنا الأسمى: حماية الإنسان.

فكل دقيقة يتم اختصارها في الوصول إلى موقع حادث قد تعني إنقاذ حياة، وكل سلوك خطِر يتم رصده والحد منه قد يمنع إصابة، وكل معلومة دقيقة تساعد في معالجة موقع خطر قد تحول دون وقوع حادث مستقبلي.

ولهذا فإن التكنولوجيا بالنسبة لإدارة السير ليست غاية، وإنما وسيلة لخدمة الإنسان وتعزيز السلامة المرورية، فنحن أمام مرحلة جديدة من العمل المروري؛ مرحلة يصبح فيها الطريق أكثر اتصالاً، والبيانات أكثر أهمية، والقرار أكثر اعتماداً على التحليل، والاستجابة أكثر سرعة، والخدمات أكثر جودة وتميزاً.

عصمة الدماء



العقيد
فؤاد أحمد الجراح
مدير إدارة الإفتاء والإرشاد الديني

الحمد لله رب العالمين الذي عصم الدماء وحقنها بكلمة التوحيد، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

إن شريعة الإسلام قامت على الرحمة والعدل وحفظ الأرواح وعدت عصمة دم الإنسان سياجاً أمنياً لا يجوز الخرق فيه أو المساس به تحت أي شعار، غير أن طوائف من أصحاب الفكر المنحرف المتطرف استباحوا دماء مخالفيهم واستحلوا أرواح الأبرياء متكئين على تأويلات فاسدة وقواعد باطلة .

يقدم هذا المقال صياغة علمية متكاملة لبيان حرمة الدماء في الشريعة الاسلامية وتفكيك شبهات الفكر المتطرف بنقض أدلتهم وقواعدهم، ونظر الشريعة في عصمة دماء المسلمين وغير المسلمين على حد سواء .

أولاً : المقاصد الشرعية وحرمة دم المسلم :

جاءت الشريعة الإسلامية بتشريعاتها الحكيمة لبناء مجتمع قوي متماسك وترتيب أولوياتها على رعاية الضروريات الخمس: (الدين والنفس والعقل والعرض والمال) .

وتصدرت عصمة النفس قائمة التكاليف حيث عدّ القرآن الكريم استباحة دم شخص واحد بمنزلة اعتداء على الإنسانية جمعاء قال تعالى «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جمعاً»[1] وقد رسخ النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأصل في مواقف شتى مبيناً أن زوال الدنيا بأسرها أهون عند الله من قتل رجل مسلم بغير حق، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم»[2] وأن المؤمن يظل في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً بل وجعل قتل النفس من أكبر الكبائر .

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أكبر الكبائر الإشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور»[3].

ثانياً : تفكيك فكر الجماعات المتطرّفة ونقض قواعدهم :

تعمد الجماعات الارهابية المعاصرة إلى سفك الدماء من خلال أعمال قاعدة فاسدة هي القتل بالشبهة أو لمجرد مخالفة الأمير والقتل بحال ثبوت ارتكاب كبيرة من الكبائر وعقد محاكم تصفيه لذلك .

وهذا ما رأيناه من قتل وسفك للدماء في الدول المجاورة الذي طال حتى العلماء من أهل السنة والجماعة في العراق وسوريا الذي يدل على انحراف وضلال هذه الفرق وفساد قواعدهم التي يبنون عليها الأحكام .

وقد نقلت هذه الأحوال من أحد التائبين والعائدين من تنظيم داعش الإرهابي .

علماً بأن الأحاديث التي تمنع القتل بالشبهة كثيرة منها ما ورد في الصحيحين عن المقداد بن عمرو رضي الله عنه وكان حليفاً لبني زهرة وكان ممن شهد بدراً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم (أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فاقتتلنا فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال أسلمت لله آأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقتله، فقال يا رسول الله إنه قطع إحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال).[4]

الشواهد من هذا الحديث : أن المقداد بن عمرو رضي الله عنه صحابي قديم الإسلام . وقد شهد بدراً وأحد والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يشفع له ذلك في استحلال قتل ذلك الذي ظهر له بالقرائن كفره والشك في صحة إيمانه .

فقد كان من شأن ذلك الرجل الذي سأل المقداد عن أمره أنه :

١. كان كافراً كفراً أصلياً ، لا خلاف في أصله ، أمسلم هو أو ارتد ؟
٢. كان محارباً للمسلمين ، غير مسالم لهم .
٣. ما زال في أرض المعركة ، وقد جنى على هذا (الصحابي، البدري) فقطع له يده .

١ سورة المائدة الآية ٣٢
٢ صحيح البخاري
٣ البخاري كتاب الديات
٤ صحيح البخاري ج٢ ١٩٦٨



٤. وما قال (أسلمت لله) مطمئناً بها (فيما يظهر) بل ليحمي نفسه من الموت ، بعد أن هرب خلف تلك الشجرة .

٥. ولم يقل حتى (لا إله إلا الله) بل قال : (أسلمت لله) فحسب !

٦. ولم يفعل شيئاً من شعائر الإسلام (كالصلوات وغيرها) غير تلك الكلمة التي تقوي شبهة عدم صدقه في إيمانه !

ومع ذلك كله (ولإجل كلمته تلك) عصم دمه، ومنع النبي صلى الله عليه وسلم المقداد من قتله بل توعّد المقداد (وهو صحابي من أهل بدر) بأنه سيكون بمنزلة الكافر قبل إسلامه لو قتله مع تلك القرائن كلها !

ثالثاً : عصمة دماء غير المسلمين (المعاهد، الذمي، والمستأمن)

لم تقتصر حرمة الدماء في الشريعة الإسلامية على المسلم فحسب بل امتدت لتشمل غير المسلمين ممن يدخلون في عهود الأمان والمواطنة أو العلاقات الدولية كالمعاهدين من أهل الذمة والمستأمنيين .

وقد جاء الزجر النبوي الصريح بتحريم الاعتداء عليهم من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وأن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً» [٥]

وقوله صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلاً من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة وأن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً » [٦]

وحتى قتل المعاهد خطأ فقد أوجب الله فيه الدّية والكفارة قال تعالى « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطئاً ومن قتل مؤمناً خطئاً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً» [٧]

قال ابن القيم رحمه الله في كتابه أحكام أهل الذمة :

أحكام المستأمن والحربي مختلفة لأن المستأمن يحرم قتله وتضمن نفسه ويقطع بسرقة ماله والحربي بخلافه ولأن اختلاف الدارين لا يوجب انقطاع العصمة [٨]

والمسلمون قد يحتاجون إلى غيرهم في الصناعة والتجارة ونحو ذلك كالعلوم اللازمة لتقوية الشوكة من الدفاع أو شؤون الزراعة أو الاقتصاد فليس هناك حرج من دخول غير المسلمين في دار الإسلام من أجل هذه المقاصد بعقد وعهد [٩]

وبالتالي فإن قتل غير المسلم – وهو : المستأمن، الداخل إلى بلاد المسلمين – لا يجوز ، وقتله من المحرّمات والكبائر .

رابعاً : الخاتمة والنتائج :

عصمة الدماء في الشريعة الإسلامية تأسست على أصول قطعية ومقاصد كلّية لا تقبل التأويل وإنما كانت تتذرع به جماعات الغلو والتطرّف من القتل بالشبهة أو استباحة دماء المخالفين والمعاهدين والمستأمنين هو انحراف جلي عن هدي الكتاب والسّنة وتعدٍ على أحكام الشريعة الإسلامية وحرمات الله عز وجل .

وإن حماة المجتمعات من هذا الفكر الدخيل تتطلب جمعاً بين التبيان العلمي النافذ ونشر المفاهيم الصحيحة لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف لتظل الشريعة كما أرادها الله تعالى رحمة للعالمين وحافظة للأرواح ، وسياجاً منيعاً يحمي كرامة الإنسان ووجوده .

والحمد لله رب العالمين

٥ البخاري باب من قتل معاهداً ج٤ / ص٩٩

٦ رواه النسائي

٧ سورة النساء / ٩٢

٨ أحكام أهل الذمة ص٨٧٣

٩ بأي عقل ودين يكون التفجير والتدمير جهاداً / عبد المحسن العباد /ص٣٢

عرين الشرف... مدرسة تدريب قوات الدرك وعقيدة صانعي الرجال



العقيد الركن محمد خالد الرواحنة
آمر مدرسة تدريب قوّات الدرك

ثمة بقع في هذا الوطن لا تُقاس بالمساحة، ولا ترتسم على الخرائط بالحجارة والصخور، بل تُحفر عميقاً في ذاكرة العزيمة، وتُكتب حروفها بنبض الرجال الذين مرّوا هنا، فترجموا أعمارهم على دروبها، ونحتوا خطاهم على أديم ميادينها، ميادينٌ واسعة تُنسج فيها حكايات الشرف بصمت العرق، وصبر السواعد، وشموخ الانضباط الذي لا يلين أمام الصعاب، ولا ينحني أمام قسوة الظروف.

هناك، حيث يطرز الغور الأخضر عباءة الصحراء المترامية الأطراف، تقف مدرسة تدريب قوات الدرك في الكفرين، صرحاً شاهداً على معنى أعمق بكثير من مجرد التدريب العسكري بمعناه التقليدي الضيق، إنها معمل الروح الحقيقي، ومحطة لصناعة الإنسان القادر على حمل أمانة الوطن حين تضيق الأكف بالمسؤوليات، وتصبح الواجبات أثقل من أن تُحمل بالكلمات العابرة.

وعلى تراب هذا الميدان المعطاء، لا يدخل المتدّرب إليه كما يخرج منه، فالميدان هنا لا يلقّن فنون الوقوف المعتاد، ولا هندسة التحية العسكرية، ولا طريقة التعامل مع السّلاح فحسب، بل يغرس في النفوس يقيناً راسخاً بأن قيمة المرء الحقيقية لا تظهر حين تينع الظروف وتسهل سبلها، بل حين تعصف الريح العاتية، ويشتد قيظ الصيف وبرد الشتاء، وتضيق اللحظة، ويغدو قرار حاسم رصاصة طائشة لا تحتمل أي تردد أو تلكؤ.

ومنذ أن أشرق فجر التأسيس في الأول من تموز عام ١٩٨٧م، ومركز تدريب الكفرين يمضي بثبات في معارج المجد والتطور والتحديث؛ لم يكن المكان ليرضى بالجمود، بل سار بخطى واثقة مع تغير الاحتياجات الأمنّية والعسكرية وتطور طبيعة الواجبات.

وتبدلت العناوين والأسماء الهيكلية تباعاً، فمن «مركز تدريب الكفرين» إلى فك الارتباط والإلحاق بإدارة التدريب عام ١٩٩٨م، ثم إعادة الهيكلة عام ٢٠٠٠م واستحداث قسم المهارات الأساسية، مروراً بحمل اسم «مدرسة الأمير هاشم بن الحسين للتدريب التخصصي» في عام ٢٠٠١م، وصولاً إلى عام ٢٠٠٨م، حيث استقر الاسم المخلد في الذاكرة المؤسسية والوطنية على «مدرسة تدريب قوات الدرك» تزامناً مع تشكيل المديرية العامة لقوات الدرك.

ولم يتوقف نبض التطوير والتحديث عند هذا الحد، بل تجسد المحول الأبرز والأشمل في تاريخ المؤسسة الأمنية الأردنية في السادس عشر من كانون الأول عام ٢٠١٩، حين صدرت الإرادة الملكية السامية بضم المديرية العامة لقوات الدرك ومديرية الدفاع المدني ضمن جهاز الأمن العام، خطوة مباركة أسست لمرحلة جديدة من العمل الأمني الموحد، وجمعت الخبرات والقدرات والجهود تحت مظلة وطنية واحدة، لتعزز التكامل العالي وترفع مستوى التنسيق المستمر وتخدم منظومة الأمن الوطني بكل كفاءة واقتدار.

ولم يلغِ هذا الدمج التاريخي هوية المدرسة العريقة، بل وضعها أمام مسؤوليات كبرى وجسيمة، لتكون عن جدارة جزءاً حياً من منظومة تدريبية أمنية متكاملة، تواصل بناء الكفاءات والقدرات بما يتناسب تماماً مع طبيعة التحديات والواجبات الأمنية المتغيرة والمتسارعة.

وتتنوع مجالات التدريب وتتعدد مساراتها داخل أسوار المدرسة لتشمل التدريب العسكري المحترف، والضبط والربط الصارم، والتعامل الميداني المتقدم مع الأسلحة، وتدريبات المشاة المتناسقة، واللياقة البدنية الشاقة، والتثقيف القانوني والواجبات الأمنية المتنوعة.

كما تستقبل المدرسة الدورات الإلزامية ودورات الترفيع المختلفة، وتفتح أبوابها لتدريب المشاركين من القوّات المسلحة الأردنية الباسلة والأجهزة الأمنية الأخرى، فضلاً عن استقبال الأشّقاء والأصدقاء من مختلف الدول الشقيقة والصديقة لتكون منارة علم وخبرة للجميع.

إلا أن الجوهر الأعظم وراء كل هذه العناوين والبرامج المتقدّمة لا يكمن قط في وفرة السّلاح أو قسوة التدريب البدني، بل في غاية أسمى وأرقى تتمثل في صناعة الإنسان نفسه، فالقوة إن تجردت عن الأخلاق العالية غدت وزراً وثقلاً، والمعرفة من دون شعور بالمسؤولية تحوّلت إلى خطر داهم، والانضباط المجرّد من الوعي العميق ينقلب إلى تنفيذ آلي أصم لا يدرك الغاية والهدف.

من هنا، خاضت المدرسة معركة أخرى لا تقل شراسة ولا شأناً عن ميادين السّلاح والتدريب العملياتي، ألا وهي معركة الوعي، وهي معركة لا تُخاض بالعتاد البندقي، بل تُخاض بالفكر السليم، والمعرفة الواسعة، والانتماء المطلق، والقدرة الفائقة على التمييز الدقيق بين الحقائق والزيف المضلل.

وقد أولت المدرسة جُلّ اهتمامها لمجال التحصين الفكري من خلال المحاضرات القيمة، والتوجيهات المستمرة، وتوزيع المواد التوعوية الهادفة، والاستفادة القصوى من دور المرشد الديني وإمام الوحدة في مجالات الوعظ والإرشاد السّليم.

فالفكرة الخاطئة قد تبدأ صغيرة كشرارة في حطب جاف، لكنها إن وجدت فراغاً فكرياً أو عقلياً تكبر وتتفاقم، أما الإنسان الواعي والمتحصن، فلا يعود مجرد منفذ للأوامر وحسب، بل يغدو خط الدفاع الأول عن نفسه ووطنه ومؤسسته العريقة، وهنا يندمج التحصين الفكري مع التثقيف الأمني ليكونان معاً درعاً حصيناً يبني الوعي المستنير قبل أن يبني رد الفعل الميداني.

وفي ظلّ عالم يتغير بسرعة مذهلة، حيث أصبحت المعلومة تنتشر أسرع من صوت الرصاصة، وأضحى التأثير على العقول والقلوب يُدار من خلف الشاشات دون الحاجة لميدان تقليدي، باتت المدرسة



واعية تماماً لضرورة مواكبة أحدث التطورات الأمنيّة والتكنولوجية، لكي لا تكتفي بتكرار الأمس، بل لتصنع غداً أمنياً أكثر احترافية وجاهزية.

وخلف كل هامة ترتفع بشموخ في سماء العزّ والوفاء، يقف ذلك المدرب الصّامت بمهابة على حافة الميدان، بعين فاحصة تتقن التقويم والتدقيق، وروح حانية تحرس خطى المتدربين بعزم لا يكل، وقد يراه البعض قاسياً في ظاهره في أثناء ساعات التدريب الطويلة، لكنه يدرك بيقين تام أن قسوة الميدان اليوم هي الرحمة بعينها غداً، فالجندي الذي يُطلب منه اليوم تحمّل أقصى درجات التعب والجهد، هو نفسه الذي سيحمل غداً أمانة حماية إنسان، أو صون ثغر من ثغور الوطن، أو اتخاذ قرار حاسم في لحظة فاصلة لا تحتمل الخطأ أو إعادة المحاولة.

هذه البقعة الطاهرة من أرض الأردن العزيز ليست مجرد إحداثيات جغرافية على خريطة الوطن، بل هي ذاكرة جماعية حية لا تنضب، ونافذة تطل على حكايات آلاف الشباب الذين عبروا هذه الميادين حاملين معهم أحلامهم، وقلقهم البنّاء، وأسئلتهم الكبيرة، ليخرجوا منها أشد صلابة وأكثر إدراكاً لمعنى المسؤولية الوطنية المقدّسة.

حفظ الله الأردن واحة أمن وأمان، وسياج استقرار لا ينكسر، وأدام ملكنا المفدّى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم، وولي عهده الأمين صاحب السّمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، عاضداً وسنداً، ساهرين بعزم وإخلاص على عزّ هذا الوطن ورفعة شأنه في ميادين المجد والفخار.



بين حكمة القيادة الهاشمية...
وجاهزية الأمن العام



العقيد الركن
عاطف موسى حمادنه
إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل

في مشـهد وطني يزهو بالإنجازات، تواصل القيادة الهاشمية الحكيمة رسـم ملامح النهضة الأردنية، مسـتندة إلى رؤية ثاقبة وبصيرة نافذة جعلت من الأردن نموذجًا في الاستقرار والاعتدال. هذه القيـادة، التي حملت علـى عاتقها مسـؤولية البناء وصون الكرامـة، لـم تتوقف يومًا عـن تعزيز مكانة الوطـن وأبنائه في مختلف الميادين.

وتحت مظلة التوجيهات الملكية السـامية، يبـرز دور مديرية الأمن العام كركيزة أساسية في ترسيخ الأمن والأمان، إذ جسدت أعلى معانـي الإخلاص والاحتراف، وعملت بمهنية رفيعة وكفاءة شـهد لها الجميع، حيـث لم تقتصر جهودها علـى حماية الأرواح والممتلكات، بل امتدت لتشـمل تعزيز سـيادة القانون، وتيسـير سـبل الحياة الكريمة، وتطوير الخدمـات الإلكترونية والعملياتية بما يواكب تطلعات الأردن الحديث.



إن مـا تحقق من إنجازات لم يكـن ليظهر لولا قيادة رشـيدة تمتلك الولاء الصادق والخبـرة العميقة، وتتابع أدق التفاصيـل بحرص وإخلاص، لتكون النتيجة واضحة، مجتمـع آمن، مواطن مطمئن، وصورة مشـرقة يقدمها الأردنيـون للعالم تجمع بين الحضـارة والعلم والثقافة، مع تمسك راسـخ بالعادات الأصيلة وكرم الضيافة ونبل الأخـلاق. مديرية الأمن العـام، وهي جزء أصيل من هذه المنظومة الوطنية، تثبت يومًا بعد يوم أن الولاء للقيادة والانتماء للوطن هما أسـاس العمـل الأمني، وأن الغاية الكبـرى هي خدمـة المواطن وصون كرامتـه، وفي ظل القيادة الهاشـمية، يبقى الأمن مسؤولية وطنية ورسالة إنسـانية، فيما تظـل الجاهزيـة العملياتيـة والتوعوية السـبيل لترسيخ الاسـتقرار وحماية المسـتقبل، وليبقى الأردن نموذجًا في العطاء والنهج الحكيم.



SIGNATURE
BY CAIRO AMMAN BANK

Premium Banking Experience

جوائز صممت لكِ!

Designed for You



افتحي حساب توفير وادخلي السحب على عقد وإسوارة تنس ألماس

شهر 2026/8
عقد تنس ألماس

شهر 2026/10
عقد تنس ألماس

شهر 2026/12
عقد وإسوارة تنس ألماس

للمزيد اتصلي على: 06-5007700

Imseeh
trusted since 1957

*يخضع لشروط وأحكام البنك

الإعلام... حين تتحّول الكلمة إلى وعي



العقيد إياد نايف العمرو
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

لـم يعد الإعـلام في عالم اليوم مجرد وسـيلة لنقل الأخبـار أو متابعة الأحداث، بل أصبح قوة فاعلة في تشـكيل الوعـي، وبناء المعرفة وتوجيه السلوك العام، وتعزيز قدرة الإنسان على فهم ما يدور من حوله، فالكلمة الإعلامية المسؤولة قد تفتح الطريق أمام فكرة، والفكرة الواعية قد تتحول إلى سلوك، والسلوك الإيجابي قادر على الإسهام في حماية مجتمع بأكمله.

وفي عصر تتدفق فيه المعلومات بسرعة غير مسبوقة، يتلقى المواطن خـلال دقائق ما كان يحتاج في الماضي إلى أيام للوصول إليه، غير أن هذا التدفق الهائل للمحتوى يفرض حاجة ملحة إلى إعلام لا يكتفي بالسـرعة، بل يجعل الدقة والمصداقية والمسؤولية أساساً لكل رسالة ومعلومة.

ويبـرز دور الإعـلام فـي الوصول إلـى الجمهور، وقدرتـه على صناعة المعنـى من بيـن هذا الكم الهائل مـن المعلومات، وتمييـز الحقيقة من الضجيج، وتحويل المعلومة إلى معرفة، والمعرفة إلى وعي.

ومن هنـا، تتأكد أهميـة الإعلام بوصفه شـريكاً رئيسـاً في بناء مجتمع أكثر وعياً وقدرة على مواجهة التحديات، فالإعلام الحقيقـي لا يكتفي بإخبار الناس بما حـدث، بل يسـاعدهم على فهم أبعـاده وقراءة نتائجـه وإدراك مخاطـره، وامتـلاك المعرفـة التـي تمكنهم من اتخاذ السلوك الصحيح.

ومـع التحّـول الرقمـي لـم تتغيـر أدوات الإعلام فحسب، بل تغيرت سرعة المعلومة وطريقة وصولها وتأثيرها، فالمعلومة لا تنتظر موعداً لنشـرة إخبارية، أو صـدور صحيفة، أو بثاً إذاعياً بل أصبحت تنتقل في اللحظة نفسها التي يقع فيها الحدث، ومن هاتف إلى آخر ومن منصة إلى أخرى، خلال ثوانٍ معدودة.

أصبـح الهاتـف المحمول غرفـة أخبـار مفتوحة، وأصبـح المواطن فـي الوقت ذاته متلقيـاً للمعلومة، وشـاهداً على الحدث، ومعلقاً عليه وناشراً له، وأصبح كل فرد قـادراً على الوصول إلى جمهور واسـع، الأمر الذي وسّع مساحة التعبير والوصول، لكنه في المقابل جعل مسـؤولية التحقق من المعلومة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وهنا تكمن إحدى أكبر معـادلات الإعلام الحديث، السـرعة مقابل التحقق، والانتشار مقابل المسؤولية، والتفاعل مقابل الدقة فالسبق الإعلامي يفقد قيمته عندما يكون على حسـاب الحقيقـة، والمحتوى يفقد أثره عندما يُبنى على معلومة غير موثوقة، ولذلك لم يعـد التحدي الحقيقي أمام الإعلام أن يصل إلى الخبر أولاً، وإنما أن يصل إلى الحقيقة أولاً.

وتبـرز هنـا الحاجـة إلى إعـلام مهني قـادر على مواكبة سـرعة العصر دون أن يصبح أسيرا لها، إعلام يعرف أن سـرعة النشـر مهمـة لكنها لا تسـبق دقة المعلومة، وأن جـذب الانتباه قد يكون هدفاً إعلامياً، لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن المسؤولية.



وفي هذه البيئة الجديدة، أصبح المواطن جزءاً من العملية الإعلامية نفسـها؛ فهو يشارك وينشر ويعلق ويعيد إنتـاج المحتوى، وقد يحول معلومة واحدة إلى قضية عامة خلال سـاعات، ولذلك أصبحت مسـؤولية الإعـلام أكبر في بنـاء جمهور قادر علـى التمييز بين الخبر والرأي، وبين الحقيقة والشـائعة، وبين المصدر الموثوق به والمحتوى المجهول.

ومن هنا تحديداً، تتسـع مسـؤولية الإعلام عندما يتعلّـق الأمر بالأمن، فكلما ازدادت سـرعة المعلومة، ازدادت الحاجـة إلى إعلام أمني قادر على مواكبة هذه السـرعة، دون أن يسـمح لها بأن تسـبق الحقيقة أو تتجاوز المسؤولية.

وتتضاعـف هـذه المسـؤولية عندمـا نصـل إلى الإعلام الأمني؛ لأن المعلومة الأمنية ليسـت مجرد خبر عابر، بل قد تكون مرتبطة مباشـرة بسـلامة الإنسان وأمـن المجتمع وسـلوكه، ففـي المجـال الأمني، قد تكون الكلمـة وقاية قبل أن تكون خبـراً، وقد تكون المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب عاملاً في منع خطـر، أو حماية شـخص أو توجيه سـلوك، أو تهدئة حالة أو مواجهة شائعة.



وهنا يتجاوز الإعلام الأمني دوره التقليدي في نقل أخبار المؤسسة الأمنية والإنجازات، ليصبح جزءاً من منظومة الوقاية وبناء الوعي وتعزيز الشراكة بين رجل الأمن والمواطن، وتظهر القيمة الحقيقية لهذا الدور عندما يصل الإعلام الأمني إلى المواطن قبل وقوع الخطر، ويمنحه المعرفة التي تساعده على الوقاية منه والتعامل معه بوعي ومسؤولية.

وهذا هو التحول الأهم في مفهوم الإعلام الأمني، الانتقال من إعلام رد الفعل إلى إعلام الفعل الاستباقي، ومن نقل الحدث إلى صناعة الوعي، ومن الحديث عن الأمن إلى المساهمة في بناء ثقافة أمنية داخل المجتمع.

وفي عصر الذكاء الاصطناعي، تتسع هذه المسؤولية أكثر؛ فالتكنولوجيا فتحت آفاقاً واسعة أمام صناعة المحتوى والوصول إلى الجمهور، لكنها في الوقت نفسه أوجدت تحديات جديدة تتعلق بالمحتوى المفبرك، والصور المعدلة، والأصوات المحاكية، والمعلومات التي قد تبدو حقيقية وهي ليست كذلك.

وقد أصبح دور الإعلام المهني أكثر أهمية، لأن المجتمع يحتاج إلى من يحقق قبل أن ينشر، ويفسر قبل أن يحكم، ويضع المعلومة في سياقها قبل أن يتركها عرضة للتأويل.

إن المستقبل الإعلامي لا ينتمي فقط إلى من يملك أسرع منصة أو أكبر عدد من المتابعين، بل إلى من يستطيع أن يكسب ثقة الجمهور ويحافظ عليها.

فالثقة هي رأس مال الإعلام الحقيقي، والمصداقية هي القوة التي تجعل الرسالة مسموعة، والوعي هو الأثر الذي يثبت أن الإعلام أدى رسالته.

ومن هنا، فإن الإعلام الأمني ليس مجرد ذراع





إعلامية للمؤسسة الأمنية، بل هو مساحة للتواصل مع المجتمع، ومنصة للتوعية، وأداة للوقاية وجسر لبناء الثقة، وشريك في تعزيز الأمن المجتمعي.

فحين يسبق الإعلام الشائعة بالحقيقة، والخطر بالوقاية، والجهل بالمعرفة، والخوف بالمعلومة الموثوقة، فإنه لا يكون قد نقل رسالة فحسب، بل يكون قد أدى دوراً حقيقياً في حماية المجتمع.

حين تتحوّل البيانات إلى قرار
« التدريب المتخصّص بوابة جديدة لتعزيز السلامة المرورية»



المقدم علاء كمال المومني
مدير المعهد المروري

لم تعد السلامة المرورية في عالم اليوم قضية ترتبط بضبط المخالفات أو معالجة نتائج الحوادث بعد وقوعها، بل أصبحت منظومة متكاملة تبدأ من فهم سلوك الإنسان، وتحليل المخاطر، واستشراف مسببات الحوادث، ثم تحويل البيانات إلى قرارات وبرامج قادرة على إحداث فرق حقيقي في حياة مستخدمي الطريق. ومن هذا المنطلق، يبرز الاستثمار في الإنسان بوصفه أحد أكثر المكوّنات تأثيرًا في المنظومة المرورية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالسائقين الذين ترتبط مهامهم بأنماط نقل ذات طبيعة ومسؤوليات ومخاطر مختلفة.

وفي هذا الإطار، تبرز تجربة المعهد المروري الأردني في تحليل واقع سائقي أنماط النقل المختلفة، بوصفها نموذجا للتوّجه نحو تدريب أكثر ارتباطا بالواقع المروري وأكثر قدرة على الاستجابة للمخاطر الفعلية.

فالمسألة لم تعد تقتصر على عدد الدورات التي يتم تنفيذها أو أعداد السائقين المستفيدين منها، وإنما أصبحت ترتبط بسؤال أكثر أهمية هل يعكس التدريب الاحتياجات الحقيقية للسائقين؟ وهل يستجيب للأخطاء والسلوكات التي تسهم في وقوع الحوادث؟ وهل يمكن قياس أثره على مؤشرات السلامة المرورية؟

وتكتسب هذه الرؤية أهميتها من تعدد أنماط النقل المستهدفة واختلاف طبيعة المخاطر والمسؤوليات المرتبطة بكل منها. وتشمل الفئات المستهدفة (النقل العام، والنقل السياحي، والنقل المدرسي، ونقل المواد الخطرة أو القابلة للانفجار، والشحن الثقيل. وهذه الفئات بطبيعتها، لا تواجه المخاطر ذاتها ولا تؤدّي المهام نفسها، الأمر الذي يجعل منطق "البرنامج التدريبي الواحد للجميع" أقل قدرة على الاستجابة للاحتياجات الفعلية. ومن هنا تبرز فلسفة التدريب المتخصص القائم على المخاطر بحيث يصبح محتوى التدريب انعكاسا حقيقيا لطبيعة المهمة والمخاطر والأخطاء الأكثر شيوعًا لدى كل فئة.

وتكشف الأرقام عن حجم الجهد التدريبي المبذول في هذا المجال؛ ففي المدّة من (٢٠٢٥/٧/١ إلى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نُفذت (٥٢١) دورة تدريبية استفاد منها (١٦,٨٤٣) مشاركا من مختلف أنماط النقل المستهدفة. وهذه الأرقام لا النشاط التدريبي فحسب، بل تشير إلى توجه مؤسّسي نحو بناء المعرفة والمهارات المتخصّصة تعكس حجم شريحة من السائقين ترتبط مسؤولياتهم بصورة مباشرة بسلامة الركاب ومستخدمي الطريق. وعند الانتقال من حجم الجهد إلى قراءة مؤشّرات السلامة، تبدو الصورة أكثر دلالة. فقد ارتفع عدد المركبات بنسبة (٤,٥٪) بين مدّتي المقارنة، في الوقت الذي انخفض فيه معدل الحوادث لكل عشرة آلاف مركبة بنسبة (٤,٣٪)، كما انخفض معدل حوادث الإصابات لكل عشرة آلاف مركبة بنسبة (٣٪). وتزداد أهمية هذه المؤشّرات عند قراءتها في ظل النمو المستمر في حجم الأسطول المروري، إذ إن تقييم واقع السلامة لا ينبغي أن يعتمد على أعداد الحوادث المجردة فقط، وإنما على معدلاتها مقارنة بحجم المركبات والحركة المرورية. وتظهر المؤشرات كذلك تحسّنًا لافتا في بعض النتائج المرتبطة بالسلامة؛ فقد انخفض عدد الوفيات من (١٤٦) إلى (١١٩) حالة، بنسبة تراجع بلغت (١٨,٥٪) ، كما انخفض معدل الوفيات لكل عشرة آلاف مركبة بنسبة (٢٢٪). وفي المقابل، لا تزال بعض المؤشرات تتطلب متابعة مستمرة، وهو ما يؤكّد أن السلامة المرورية عملية تراكمية لا تقاس بنتيجة واحدة أو مدّة زمنية منفردة، وإنما من خلال اتجاهات متواصلة وتحليل مستمر المصادر الخطر.

غير أن القيمة الحقيقية للتحليل لا تكمن في المؤشّرات الإيجابية وحدها، بل في قدرته على كشف الجوانب التي ما زالت تحتاج إلى مزيد من العمل. فقد ارتفعت نسبة الأخطاء المنسوبة إلى سائقي أنماط النقل من إجمالي أخطاء السائقين المرتبطة بالحوادث من

(٦٣,٦ إلى (٦٥,٤٪) خلال مدّة المقارنة. وهذه النتيجة لا ينبغي تفسيرها بمعزل عن بقية العوامل المؤثرة في الحوادث، لكنها تقدم مؤشرًا مهماً على استمرار الحاجة إلى استهداف السلوك البشري بمزيد من التدريب النوعي والوقاية المبكرة.

وتبرز في هذا السياق مجموعة من الأخطاء المتكررة، في مقدّمتها عدم اتخاذ احتياطات السّلامة المرورية اللازمة والرجوع الخاطئ إلى الخلف والتتابع القريب، ومخالفات المسارب، وعدم الالتزام بقواعد وأولويات المرور. وهذه الأخطاء لا ينبغي أن تبقى مجرد أرقام في سجلات الحوادث؛ إذ يمكن تحويلها إلى محاور تدريبية محددة، تبنى حولها برامج عملية، وتقاس نتائجها، وتراجع بصورة دورية. وهنا تحديدا ينتقل التدريب من كونه نشاطا لنقل المعرفة إلى أداة للتدخل الوقائي في السلوك المروري.

ومن هذه الزاوية، تبدو المرحلة المقبلة بحاجة إلى نموذج أكثر تطورًا للتدريب، يقوم على المخاطر الفعلية وليس على المحتوى العام فقط. فالسائق الذي يتعامل يوميًا مع حافلة مدرسية يواجه مسؤوليات ومواقف مختلفة عن سائق مركبة تنقل مواد خطرة، إن متطلبات القيادة الآمنة للشاحنات الثقيلة تختلف عن متطلبات النقل العام أو السياحي. ولذلك فإن بناء برامج تدريبية متخصّصة لكل نمط وربطها بالأخطاء الفعلية والظروف التي تقع فيها الحوادث، يمكن أن يجعل التدريب أكثر دقة وفاعلية وقابلية للقياس.

ويفتح هذا التوجه الباب أمام توسيع استخدام التطبيقات العملية وأجهزة المحاكاة المتقدّمة، التي تتيح تدريب السائقين على مواقف عالية الخطورة يصعب أو يستحيل تنفيذها بأمان على الطرق، مثل فقدان السيطرة على المركبة والتعامل مع السرعات المرتفعة، والمنعطفات والتجاوز، والتوقف الطارئ، والقيادة في الظروف الجوية الصعبة. يمكن أن تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل السلوك الرقمي وتقنيات متابعة أداء المركبات في بناء صورة أكثر دقة عن سلوك السائق، وربط هذه المعلومات بالمحتوى التدريبي بصورة مستمرة.

ومع ذلك، فإن القراءة العلمية لمؤشرات السّلامة تفرض قدرًا من الحذر عند تفسير النتائج. فالتحسن في مؤشرات الحوادث لا يمكن نسبته تلقائيًا إلى التدريب وحده، لأن السلامة المرورية هي حصيلة تفاعل معقد بين التدريب والهندسة المرورية والتشريعات والرقابة والتوعية وإدارة السرعات وغيرها من التدخلات وهذا لا يقلل من قيمة التدريب، بل يضعه في موقعه الصحيح بوصفه أحد المكوّنات الأساسية لمنظومة متكاملة. ولذلك فإن قياس أثر التدريب يتطلب المقارنة العلمية بين المؤشّرات قبل التدريب ،وبعده، مع مراعاة المتغيرات المؤسّسية والتنظيمية والعوامل الأخرى التي قد تؤثر في النتائج.

ومن هنا، فإن مستقبل التدريب المروري لا ينبغي أن يقاس بعدد الدورات المنفّذة فقط، وإنما بقدرته على إحداث تغيير ملموس في المعرفة والمهارة والسلوك. فالمؤسّسة التدريبية الأكثر تأثيراً هي التي تستطيع أن تعرف أين تقع المشكلة، ولماذا تقع، ومن هي الفئة الأكثر تعرّضا لها، ثم تصمّم تدخلاً تدريبيا محددًا وتتابع أثره ببيانات قابلة للقياس.

وفي هذا السياق، تمثل تجربة المعهد المروري الأردني خطوة مهمة نحو بناء منظومة تدريب تستند إلى البيانات وتستجيب لمؤشرات الواقع المروري. فالانتقال من التدريب التقليدي إلى التدريب القائم على تحليل المخاطر، ومن المعرفة النظرية إلى المحاكاة والتطبيق، ومن قياس النشاط إلى قياس الأثر، يمثل تحولا نوعيا يمكن أن يعزز دور

المعهد بوصفه مركزا متخصّصا في بناء القدرات المرورية وتطوير المعرفة المرتبطة بالسلامة على الطرق. وفي نهاية المطاف، فإن الطريق نحو مرورية أكثر أمانا لا يبدأ بعد وقوع الحادث، بل يبدأ قبل ذلك بكثير؛ يبدأ عندما تتحول الأرقام إلى معرفة والمعرفة إلى تدريب والتدريب إلى سلوك، والسلوك الآمن إلى ثقافة مؤسّسية ومجتمعية. وعندما يصبح كل مؤشر مروري فرصة لفهم الخطر، وكل خطأ متكرّر مدخلا لتطوير التدريب، وكل تجربة ميدانية مصدرًا لتحسين المعرفة، فإننا لا نكون أمام تدريب للسائقين فحسب، بل أمام استثمار حقيقي في الإنسان وفي سلامة الطريق وفي مستقبل أكثر أمنا لمستخدميه.



بزيّ الأمن وقلب المتطوّع
حين يصبح العطاء لغة الأثر



المقدم حمزة عبدالله الوريكات
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

لم يكن التطوع في تاريخ الإنسانية فعلًا طارئًا، فقد رافق المجتمعات منذ نشأتها في صور التكافل والنجدة والعمل الخيري وفي عام ٢٠٠١ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة «السنة الدولية للمتطوعين»، بهدف تعزيز الاعتراف بالعمل التطوعي وتيسيره وتشبيك جهود الفاعلين فيه والترويج له وقد شكّلت تلك السنة نقطة تحول، إذ انتقل التطوع من هامش العمل الاجتماعي إلى موقعه شريكًا أصيلًا في التنمية.

واليوم مع مرور خمسة وعشرين عامًا على تلك المحطة، تعلن الأمم المتحدة عام ٢٠٢٦ «السنة الدولية للمتطوعين من أجل التنمية المستدامة»، لتجدد الدعوة إلى الاعتراف بالمتطوعين وإشراكهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي مناسبة نراجع فيها ما أنجزناه خلال ربع قرن، ونسأل كيف نجعل التطوع أكثر تنظيمًا وشمولًا وابتكارًا وأثرًا.

وتنظر مديرية الأمن العام إلى الأمن بوصفه شراكة مجتمعية، وليس مهمة تنفيذية بحتة ومن هذا المنطلق تؤدي الشرطة المجتمعية دور الجسر الذي يربط المؤسسة الأمنية بأفراد المجتمع، وتقوم على الثقة والقرب والتعاون ويتجلى دورها في تشجيع التطوع من خلال تنظيم المبادرات والحملات المجتمعية مثل حملات التوعية المرورية، والوقاية من المخدرات، والسلامة العامة، والتوعية البيئة من خلال محاضرين اكفاء بهدف نشر التوعية على اوسع نطاق واقامة المبادرات المجتمعية بمشاركة متطوعين من الشباب والمؤسسات التعليمية. وتقوم فلسفة الشرطة المجتمعية على الشراكة مع المؤسسات والجمعيات والتعاون مع الجامعات والمدارس والجمعيات الخيرية والمبادرات الشبابية، بما يوسّع دائرة المشاركة ويُكسب العمل التطوعي صفة مستدامة.

ويبقى دعم العمل الإنساني من اولويات الشرطة المجتمعية من خلال المساهمة في دعم الأسر المحتاجة، والمشاركة في الاستجابة للأزمات والتعاون في الفعاليات التي تخدم الفئات الأكثر حاجة. ومن هنا أصبح المواطن يرى رجل الأمن منخرطًا في عمل تطوعي إلى جانبه، تترسخ فيه قيمة المشاركة ويزداد استعداده للانخراط فيها. ولم تغفل الشرطة المجتمعية العمل من أجل ذوي الإعاقة كتوفير الدعم والمساندة في الفعاليات العامة، وتهيئة الخدمات الأمنية والمجتمعية لتكون في متناولهم، وتجهيز مبانيها وادارتها لاستقبال المراجعين منهم بكل يسر وسهولة.

وقامت مديرية الامن العام بتوفير المخصصات المالية للأعمال التطوعية ضمن خططها وموازناتها لدعم الأعمال التطوعية، بحيث تغطي برامج التدريب والتأهيل والمواد التوعوية وتهيئة الفعاليات لتكون ميسّرة لذوي الإعاقة.

يذكّرنا عام ٢٠٢٦ بأن التطوع ليس ترفًا اجتماعيًا، بل ركيزة من ركائز التنمية وأحد أسس التماسك المجتمعي وحين تحتضن مؤسسة أمنية بحجم مديرية الأمن العام هذا التوجه، وتدمجه في سياساتها، وتخصص له الموارد، وتفتح أبوابه لجميع الفئات بمن فيهم ذوو الإعاقة، وتدعمه بالابتكار، فإنها ترسخ مفهوم الأمن الشامل القائم على الشراكة والثقة.

ومن ربع قرن من الاحتفاء بالتطوع، نمضي في مديرية الامن العام نحو مرحلة أكثر تنظيمًا وشمولًا وأثرًا.

السنة الدولية للمتطوعين 2026

#VolunteerYear2026

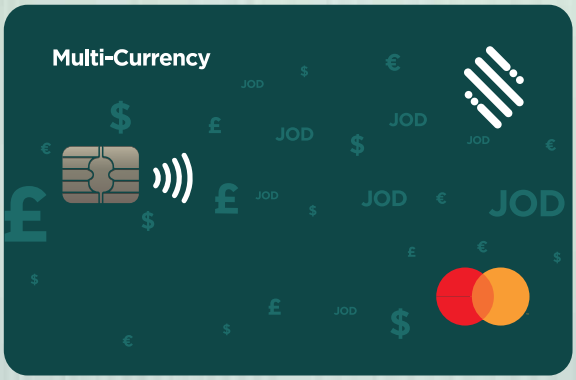
#عام التطوع

SIGNATURE
BY CAIRO AMMAN BANK

سافر ووفر
العالم بانتظارك

احصل على بطاقتك الائتمانية
متعددة العملات من **SIGNATURE**
بنك القاهرة عمان وادفع
بالعملة التي تختارها!





*تطبق الشروط والأحكام

الذكاء الاصطناعي والجرائم الإلكترونية



إعداد: المقدم محمود المغايرة
رئيس وحدة الجرائم الإلكترونية

تهديدات جديدة أمام أجهزة إنفاذ القانون

لم يعد الذكاء الاصطناعي موضوعاً تقنياً يقتصر الاهتمام به على المختصين أو شركات التكنولوجيا، بل أصبح جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية.

فقد دخل في التعليم والطب والإعلام والتجارة والخدمات المصرفية، وأتاح للأفراد والمؤسسات إنجاز كثير من الأعمال بسرعة ودقة. إلا أن هذه الفوائد رافقها جانب آخر أكثر خطورة، تمثل في استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم الإلكترونية وتطوير أساليبها.

فالوسائل نفسها التي تساعد على إنتاج النصوص والصور وتحليل البيانات، يمكن أن تُستخدم في انتحال الشخصيات، وإعداد رسائل احتيالية مقنعة، وتزييف الأصوات ومقاطع الفيديو، وجمع المعلومات عن الضحايا.

وهذا الواقع يفرض على أجهزة إنفاذ القانون تحديات متجددة، لأن الجريمة لم تعد تعتمد دائماً على مهارات تقنية متقدمة، بل أصبح في مقدور أي شخص الوصول إلى أدوات قادرة على تنفيذ أعمال كانت تتطلب سابقاً خبرة كبيرة ووقتاً طويلاً.

الاحتيال بلغة الضحية

اعتمدت جرائم الاحتيال الإلكتروني لسنوات على رسائل عامّة تتضمن أخطاء واضحة، الأمر الذي كان يسهّل على كثير من الأشخاص اكتشافها.

أمّا اليوم، فيستطيع المحتال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لإعداد رسالة سليمة ومقنعة، تتناسب مع وظيفة الضحية أو عمرها أو اهتماماتها، وقد تُكتب باللهجة التي تستخدمها في حياتها اليومية.

ومن خلال المعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن للمجرم معرفة اسم جهة عمل الشخص، وأسماء بعض أفراد أسرته، والأماكن التي يرتادها، ثم توظيف هذه التفاصيل في بناء قصة تبدو حقيقية. وقد تصل الرسالة باسم بنك، أو شركة توصيل، أو مؤسسة رسمية، وتطلب تحديث البيانات أو دفع مبلغ بسيط أو فتح رابط إلكتروني. وتزداد فرص نجاح الاحتيال عندما تتضمن الرسالة معلومات يعرفها الضحية عن نفسه، فيظن أنها صادرة عن جهة موثوقة بها.

كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراء محادثات متواصلة مع عدد كبير من الأشخاص في الوقت نفسه، والرد على استفساراتهم بصورة فورية، وتغيير أسلوب الإقناع وفق ردود كل ضحية. وبذلك يتحول الاحتيال من رسالة عشوائية إلى عملية مدروسة تستهدف الشخص وتستفيد من ظروفه وحاجاته.

حين يصبح الصوت دليلاً مضللاً

من أخطر صور الاستغلال الإجرامي للذكاء الاصطناعي القدرة على تقليد صوت الإنسان. فقد يكفي توافر تسجيلات صوتية قصيرة منشورة على حساب شخص ما لإنتاج صوت قريب من صوته، ثم استخدامه في مكالمة أو تسجيل يطلب تحويل مبلغ مالي بصورة عاجلة.

وتزداد خطورة هذا الأسلوب عندما ينتحل الجاني صفة أحد أفراد الأسرة أو مسؤول في جهة العمل. وقد يتلقى الموظف اتصالاً يبدو أنه صادر عن مديره، أو يسمع أحد الوالدين صوت ابنه يطلب المساعدة، فيتخذ قراراً سريعاً تحت تأثير الخوف أو الثقة أو الاستعجال.

ولا يقتصر الأمر على الأصوات، فقد أصبح ممكناً إنتاج صور ومقاطع فيديو مزيفة، أو تعديل محتوى حقيقي بطريقة يصعب على المشاهد (العادي) ملاحظتها. ويمكن استغلال هذا المحتوى في التشهير، والابتزاز، والإساءة إلى السمعة، ونشر الأخبار الكاذبة، وانتحال صفة الشخصيات العامّة، أو تلفيق وقائع لم تحدث أصلاً.



ومن هنا، لم يعد ظهور شخص في مقطع فيديو أو سماع صوته كافياً وحده للجزم بصحة المحتوى، بل أصبح من الضروري التحقق من المصدر، وفحص الملف الأصلي، ودراسة البيانات الفنية والظروف التي ظهر فيها التسجيل، وعدم بناء النتائج على المشاهدة المجردة.

هجمات أسرع وأكثر إقناعاً

أسهم الذكاء الاصطناعي أيضاً في تسريع بعض مراحل الهجمات الإلكترونية. فالمجرم قد يستخدمه للبحث عن معلومات متاحة للعامة، أو إعداد رسائل تصيّد متعددة، أو صياغة تعليمات مضللة، أو تحسين أسلوب التخاطب مع الضحايا. كما قد يساعده في إعداد صفحات إلكترونية مقلدة تشبه المواقع الأصلية، أو إنتاج إعلانات وهمية تبدو من الناحية الشكلية أكثر احترافاً.

ولا يعني ذلك أن الذكاء الاصطناعي ينفّذ جميع مراحل الجريمة بصورة مستقلة، لكنه يقلل الوقت والجهد اللازمين لإعدادها، ويتيح للمجرم تجربة عدد أكبر من الأساليب. فالرسالة التي كانت تحتاج إلى وقت لإعدادها وتدقيقها، يمكن الآن إنتاج عشرات النسخ منها خلال دقائق، مع تعديل كل نسخة لتناسب فئة معينة.

ويمنح ذلك الجماعات الإجرامية قدرة أكبر على توسيع نطاق الاستهداف، لا سيّما في جرائم الاحتيال المالي، والوظائف الوهمية، والمتاجر المزيفة، وانتحال صفة المؤسّسات، والاستثمار غير المشروع. ومع ازدياد جودة المحتوى المصطنع، يصبح التمييز بين الحقيقي والمزيف أكثر صعوبة بالنسبة إلى المستخدم غير المتخصص.

تحديات التحقيق وجمع الأدلة

يواجه التحقيق في الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي عدة صعوبات. فالجاني قد يعمل من خارج الدولة، ويستخدم حسابات وهمية وأرقاماً أجنبية وخدمات لإخفاء هويته وموقعه. وقد تتوزع عناصر الجريمة بين أكثر من منصة ودولة، بينما تتحرك الأموال بسرعة عبر حسابات مصرفية أو محافظ إلكترونية متعددة.

ويضاف إلى ذلك أن المحتوى الرقمي سهل الحذف والتعديل وإعادة النشر. وقد تصل إلى جهة التحقيق صورة منقولة أو مقطع مسجّل عن شاشة هاتف، من دون توافر الملف الأصلي الذي يحتوي على البيانات الفنية اللازمة للفحص. وفي

مثل هـذه الحالات، يصبح من الضـروري التمييز بين مـا يمكن إثباتـه فنياً وما يظـلّ في حدود الاحتمال.

كما أن اكتشاف التزييف لا يعتمد على المظهر وحـده؛ فبعض المقاطع الحقيقيـة قد تبدو غير طبيعية بسـبب ضعف التصوير أو ضغط الملف، في حيـن قد يظهـر المحتـوى المزيـف بجودة مرتفعة. لذلك تحتـاج عملية الفحص إلى أدوات متخصّصة وخبرة فنية، إلى جانب دراسـة مصدر المحتوى وتسلسـل تداوله والأجهزة والحسابات المرتبطة به.

ومـن التحديـات المهمة أيضاً سـرعة حفظ البيانات. فالتأخر فـي الإبلاغ قد يؤدي إلى حذف الحساب أو فقدان المراسلات أو انتهاء المدة التي تحتفـظ خلالها بعض الجهـات بالبيانات. ولهذا فإن سـرعة اتخـاذ الإجراءات القانونيـة والفنية، وتعزيـز التعاون مع المنصّات ومزودي الخدمات، تمثـلان عنصريـن أساسـيين في الوصـول إلى الأدلة وتحديد المسؤولين عن الجريمة.

دور مديرية الأمن العام ووحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية

قامت مديرية الأمن العـام، من خلال وحدة مكافحـة الجرائم الإلكترونية، بـدور محوري في مواجهـة هذا النـوع المتطور مـن الجرائم، بدءاً من اسـتقبال البلاغـات والشـكاوى ومتابعتها، وصولاً إلى إجراء التحقيقـات الفنية وجمع الأدلة الرقمية وتحليلها ضمن الأطر القانونية المعمول بهـا. ولا تقتصر المهمـة على تحديد الوسـيلة التقنية المسـتخدمة في الجريمـة، بل تمتد إلى تتبع الحسـابات والروابط والأرقام والبيانات ذات الصلة، وربطها بالوقائع للوصول إلى صورة فنية متكاملة تساعد في كشف ملابسات القضية.

وتعمل الوحدة على التعامل مع الأدلة الرقمية بأسلوب يحافظ على سلامتها وقيمتها القانونية، مع مراعاة سـرعة اتخاذ الإجـراءات اللازمة لحفظ البيانـات قبل حذفهـا أو فقدانها. كما تنسـق، وفقـاً لطبيعة كل قضية، مـع الجهات القضائية والمؤسّسـات المصرفيـة وشـركات الاتصـالات والمنصـات الرقمية والجهـات ذات العلاقة، بما يسهم في تتبع مسـار الجريمة وتحديد الأطراف المرتبطة بها، ولا سيما في القضايا التي تتداخل فيها الحسـابات الإلكترونية والحوالات المالية أو تمتد عناصرها إلى خارج المملكة.

وفي ظـل إسـاءة اسـتخدام تقنيـات الذكاء الاصطناعـي، تبرز أهمية تطويـر القدرات الفنية للعاملين وتحديـث أدوات الفحص والتحليل، مع التأكيـد أن نتائج البرامج التقنية تظل مؤشـرات تحتاج إلى تقييم المختص وربطها ببقية الأدلة. ففحص محتوى يشـتبه في تزييفه لا يقوم على مظهر الصـورة أو الصوت وحـده، وإنما يتطلب دراسـة الملف الأصلي ومصدره وتسلسل تداوله والبيانات الفنية المرتبطة به.

وإلى جانب التحقيق والملاحقة، تولي مديرية الأمن العام ووحـدة مكافحة الجرائم الإلكترونية الجانـب الوقائـي أهميـة كبيرة من خلال نشـر الرسـائل التوعويـة، والتحذيـر مـن الأسـاليب المسـتجدة، وتعريف المواطنيـن بطرق التحقق والإبلاغ والمحافظة على الأدلة. فالتوعية المبكرة لا تحمي الفرد وحده، بل تحد من اتساع الجريمة وتساعد الجهات المختصّة على الاستجابة بسرعة وكفاءة.

مواجهة التقنية بالتقنية

علـى الرغم مـن أن الـذكاء الاصطناعي وفّر للمجرمين أدوات جديدة، فإنه في الوقت نفسـه يقدّم فرصـاً مهمة لأجهـزة إنفـاذ القانون. إذ يمكن الاستفادة منه في تحليل كمّيات كبيرة من البيانات، وربط الأنماط المتشابهة بين الشكاوى، واكتشاف الحسابات أو الرسائل المرتبطة بحملات احتيالية، وفرز الأدلة الرقمية بما يساعد المحقّق على توجيه جهده نحو المعلومات الأكثر أهمية.

ويمكن كذلك اسـتخدام الأدوات المتخصّصة فـي فحص الصـور ومقاطـع الفيديـو، وتحليل الخصائص الفنية للملفات، والكشـف عن بعض مؤشـرات التلاعـب أو التوليـد الاصطناعي. غير أن نتائـج هـذه الأدوات لا ينبغـي التعامل معها بوصفهـا حكماً نهائياً، بل مؤشـرات فنية تُراجع من مختصين وتُربط ببقية الأدلة والوقائع.

وتتطلـب المواجهـة أيضـاً اسـتمرار تدريب المحقّقيـن وخبـراء الأدلـة الرقميـة وأعضـاء الضابطة العدلية، وتحديـث المختبرات والبرامج المستخدمة، ووضع إجراءات واضحة للتعامل مع المحتوى المشـتبه في توليده أو تعديله بالذكاء الاصطناعي. وتبرز الحاجة إلى تعاون مستمر بين الجهات الأمنيّة والقضائية والمصرفية، وشركات الاتصالات، والمؤسّسـات التعليميـة والإعلامية، والمنصات الرقمية.

الوعي خط الدفاع الأول

مهمـا تطوّرت وسـائل التحقيـق، يظل وعي المواطـن عامـلاً أساسـياً فـي الحدّ مـن وقوع الجريمـة. فالمحتال غالباً لا يعتمـد على التقنية

وحدها، بل يستغل مشاعر الخوف والطمع والاستعجال والثقة. وقد يطلب من الضحية التصرف فوراً، أو يحذرها من التواصل مع أي شخص، أو يدّعي أن الحساب المصرفي سيتوقف إذا لم تُرسل البيانات أو رمز التحقق.

وعند تلقي اتصال أو رسالة غير معتادة، حتى لو بدت صادرة عن شخص معروف، ينبغي التحقق من الطلب باستخدام وسيلة اتصال أخرى. فإذا طلب أحد أفراد الأسرة مبلغاً مالياً بصورة عاجلة، يمكن الاتصال به على رقمه المعتاد أو توجيه سؤال شخصي لا يعرف إجابته إلا هو. كما يجب عدم مشاركة كلمات المرور أو رموز التحقق، وعدم فتح الروابط قبل التأكد من عنوانها ومصدرها، والرجوع إلى القنوات الرسمية للجهات المصرفية والحكومية.

ومن المهم كذلك الاحتفاظ بالرسائل وأرقام الهواتف والروابط وإشعارات التحويل، وعدم حذف المحادثة أو إعادة ضبط الجهاز قبل مراجعة الجهة المختصّة، لأن هذه التفاصيل قد تشكّل جزءاً مهماً من الأدلة الرقمية.

مسؤولية مشتركة

لا يمكن مواجهة الجرائم المدعومة بالذكاء الاصطناعي من خلال الحلول التقنية وحدها؛ فالمواجهة تبدأ بالتشريع الملائم، وتمر بسرعة تبادل المعلومات وحفظ الأدلة، ولا تنتهي عند التوعية والتدريب. كما إن على المؤسّسات مراجعة إجراءاتها الداخلية، لا سيّما تلك المتعلقة بالتحويلات المالية وتغيير بيانات الحسابات وتنفيذ الطلبات الحسّاسة، بحيث لا يعتمد الإجراء على مكالمة صوتية أو رسالة منفردة مهما بدا مصدرها موثوقاً به.

إن الذكاء الاصطناعي ليس خطراً بحد ذاته، وإنما تتحدد آثاره بحسب طريقة استخدامه. وكما استفادت منه قطاعات عديدة في تحسين خدماتها، تحاول الجماعات الإجرامية توظيفه لتطوير أساليبها. لذلك فإن حماية المجتمع تتطلب فهماً واقعياً لهذه التقنيات، وتطوير قدرات العاملين في إنفاذ القانون، وتعزيز الشراكة مع المؤسّسات المعنية، ونشر وعي عام يقوم على التحقق وعدم التّسرع.

لقد دخلت الجريمة الإلكترونية مرحلة جديدة، وأصبح المحتوى المقنع لا يعني بالضرورة أنه حقيقي، كما لم يعد الصوت المألوف أو الصورة الواضحة دليلاً كافياً على هوية صاحبها. وفي مواجهة هذا الواقع، يبقى الوعي المدعوم بالخبرة الفنية وسرعة الاستجابة هو الطريق الأقصر لحماية الأفراد والمؤسّسات وصون الأمن المجتمعي.



الكريستال ميث...
مخدّر يسرق العقل ويهدد المجتمع



المقدم
نبيل حسن الرواشدة
إدارة مكافحة المخدرات

لم تعد مشكلة المخدرات مرتبطة بنوع واحد من المواد أو بطريقة محددة للتعاطي.

فالمشهد يتغير باستمرار وتظهر مواد اصطناعية شديدة الخطورة قادرة على إحداث تأثيرات سريعة وعميقة في جسم الإنسان وعقله.

ويأتي الميثامفيتامين البلوري المعروف باسم الكريستال ميث أو الآيس أو الشبو في مقدمة هذه المواد بسبب قدرته العالية على إحداث الاعتماد والإدمان وما يتركه من آثار صحية ونفسية واجتماعية خطرة.

منبّه شديد التأثير

الميثامفيتامين مادة منبهة تؤثر بشكل مباشر على الجهاز العصبي المركزي وتعمل على رفع مستوى النشاط واليقظة والطاقة بصورة غير طبيعية.

وقد يشعر المتعاطي في البداية بالنشوة الزائفة والنشاط غير الطبيعي وانخفاض الشهية. وقد تجعله هذه المشاعر يعتقد أن المادة تمنحه قدرة إضافية على العمل أو السهر أو التركيز.

لكن هذه الصورة المضللة لا تستمر طويلًا. فبعد انتهاء تأثير المادة قد يدخل الشخص في مرحلة من الإرهاق والقلق والاضطراب وتقلب المزاج. وقد يدفعه ذلك إلى إعادة التعاطي بحثًا عن التأثير الذي شعر به في البداية.

وهنا تبدأ دائرة خطرة قد تقود بسرعة إلى الاعتماد على المادة والإدمان عليها.

والخطورة لا تكمن فقط في الاعتماد على المخدر وإنما أيضًا في تأثيره على طريقة التفكير والحكم على الأمور والسلوك والقدرة على ضبط الانفعالات.

وقد يرتبط التعاطي بحالات من القلق الشديد والارتياب والهلوسة والاضطرابات النفسية. وفي بعض الحالات قد تظهر تصرفات عدوانية أو اندفاعية تجعل الشخص يشكل خطرًا على نفسه وعلى من حوله.

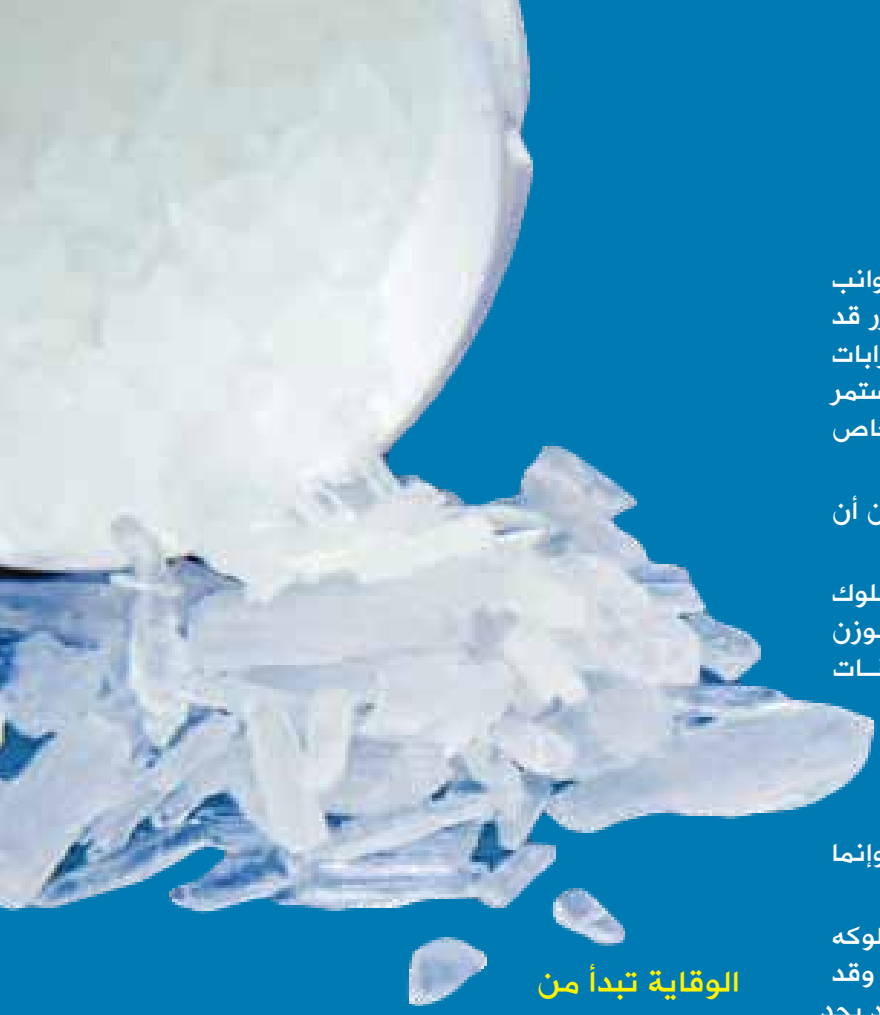
الكريستال... أضرار تتجاوز لحظة التعاطي

يؤثّر الكريستال ميث في أجهزة متعددة من جسم الإنسان. ومن آثاره ارتفاع معدل ضربات القلب وارتفاع ضغط الدم وارتفاع درجة حرارة الجسم.

وفي الحالات الشديدة قد تحدث اضطرابات في نظم القلب أو تشنجات أو سكتة دماغية وقد تصل الأمور إلى الوفاة.

ومع استمرار التعاطي تبدأ الأضرار بالتراكم. فقد يعاني الشخص من فقدان الوزن وسوء التغذية واضطرابات النوم وتقلبات المزاج والاكتئاب ومشكلات في الجلد والأسنان، ويمكن أن تمتد الأضرار إلى القلب والكلى والكبد والجهاز العصبي.





أمـا الجانب النفسـي فهو من أخطـر الجوانب المرتبطة بهـذا المخدر. فالاسـتخدام المتكرر قد يـؤدي إلى زيادة القلـق والارتيـاب والاضطرابات الذهنية وتغيرات واضحة في السلوك، وقد تستمر بعض الأعراض النفسـية لدى بعض الأشـخاص حتى بعد التوقف عن التعاطي.

وهناك مجموعة مـن العلامات التي يمكن أن تلفت انتباه الأسرة إلى وجود مشكلة.

ومـن بينهـا التغيّـر المفاجـئ في السـلوك واضطـراب النـوم وفقـدان الشـهية والـوزن والانفعـال والعصبيـة والتراجـع فـي العلاقـات الاجتماعيـة والأسـرية وإهمـال الدراسـة أو العمل والمسؤوليات اليومية.

الخطر لا يتوقف عند الفرد

المخدرات لا تدمر صحة المتعاطي وحده وإنما تمتد آثارها إلى أسرته ومحيطه ومجتمعه،

فالشـخص الذي يفقد السـيطرة على سلوكه بسـبب الإدمان قد يخسـر عمله أو دراسـته وقد تتراجـع علاقاتـه مع أسـرته وأصدقائـه وقد يجد نفسـه في مشـكلات اجتماعيـة وقانونية لم يكن يتوقعها.

ومن هنا فإن مواجهة الكريسـتال ميث ليسـت مسـؤولية جهـة واحـدة، هي مسـؤولية الأسـرة والمدرسـة والجامعـة والمؤسسـات الصحيـة والاجتماعية والأجهزة الأمنية والإعلام وكل فرد في المجتمع.

ودور الأجهـزة الأمنيّـة في مواجهـة هذه الآفة لا يقتصـر علـى ضبط المـواد المخـدرة وملاحقة المهربيـن والمروجين وإنما يشـمل أيضًا الوقاية والتوعية والشـراكة مـع المجتمع وحمايـة الفئات الأكثر عرضة للاستهداف.

بين الوقاية والمواجهة

إن مواجهـة المخـدرات تحتـاج إلـى منظومـة متكاملـة تقـوم علـى الوقايـة والعـلاج وإنفـاذ القانـون، فالقانون يحمـي المجتمع من شـبكات الاتجار والترويج. والوقاية تساعد على منع الإنسان من الوصول إلى التعاطي من الأسـاس. أما العلاج المتخصّص فيسـاعد مـن وقع في دائـرة الإدمان على استعادة حياته والعودة إلى أسرته ومجتمعه.

وتشـير البيانات الدولية إلى أن الميثامفيتامين أصبح تحديًا متزايـدًا للصحة العامة ولأجهزة إنفاذ القانـون في العديـد من دول العالـم وهنا تظهر أهمية الوعي.

الوقاية تبدأ من معرفة الحقيقة

الكريسـتال ميث ليس وسـيلة لزيادة النشـاط وليس طريقًا للقوة أو السـهر أو تحسين الأداء كما يحاول البعض أن يصوره.

إنـه مخدر شـديد الخطـورة ويمكـن أن يحول حياة الإنسـان خـلال مدّة قصيرة إلى سلسـلة من المشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية.

الأسرة... خط الدفاع الأول

للأسرة دور أساسـي في الوقاية من المخدرات ، الاهتمـام بالأبنـاء والاسـتماع إليهـم ومتابعـة التغيـرات التـي تطرأ على سـلوكهم وبنـاء علاقة تقـوم على الثقـة والحوار كلها أمور تسـاعد على اكتشاف المشكلات في مراحل مبكرة.

ومن المهم ألا تتحول الأسـرة إلى مكان للخوف والاتهام. بل يجب أن تكون المكان الذي يسـتطيع فيـه الشـاب أن يتحدث عـن مشـكلته وأن يطلب المسـاعدة دون خـوف أو خجـل. وفي حـال وجود مؤشـرات حقيقية على التعاطي فـإن التعامل مع المشـكلة فـي وقت مبكـر وطلب المسـاعدة من الجهـات المختصة أفضل بكثير مـن الانتظار حتى تتفاقم آثارها. كمـا أن علينا أن نتعامل مع العلاج والتعافي بعيدًا عن الوصمة.

فالإدمان مشـكلة تحتـاج إلى علاج ومسـاندة وليس إلى الإقصاء. وطلب المسـاعدة ليس ضعفًا وإنما خطوة شجاعة نحو استعادة الحياة.



مسؤولية مجتمعية وأمنية

إن مواجهة الكريستال ميث تحتاج إلى تعاون مستمر بين المؤسّسات الأمنيّة والصّحية والتعليمية والإعلامية ومؤسّسات المجتمع المدني.

فالمعلومة الصحيحة في الوقت المناسب قد تمنع شخصًا من تجربة المخدر لأول مرة.

والتدخّل المبكر قد يمنع تحوّل المشكلة إلى إدمان.

والتعاون مع الجهات المختصة والإبلاغ عن النشاطات المشبوهة يمكن أن يسهم في حماية أفراد وأسر ومجتمعات بأكملها.

إن التطور المستمر في أساليب الاتجار بالمخدرات يتطلب تطوير أدوات الرصد والتحليل والتوعية وتعزيز قدرات الجهات المختصّة على التعامل مع المخدرات الاصطناعية التي تتغير أشكالها وأسواقها وطرق انتشارها.

كلمة أخيرة

الكريستال ميث ليس مجرد مادة مخدرة.

إنه خطر قد يبدأ بقرار خاطئ وينتهي بخسارة الصّحة والأسرة والعمل والمستقبل.

ولهذا فإن المعركة ضد المخدرات لا تبدأ فقط عند نقطة الضبط وإنما تبدأ قبل ذلك بكثير.

تبدأ بالمعلومة الصحيحة.... وتبدأ بالأسرة الواعية... وتبدأ بالمدرسة والجامعة.... وتبدأ بالإعلام المسؤول.... وتبدأ بالمجتمع المتماسك.

وتبدأ أيضًا بالمؤسّسة الأمنيّة التي تعمل في الوقاية والمواجهة معًا.

إن حماية المجتمع من المخدرات مسؤولية وطنية مشتركة والوعي هو خط الدفاع الأول.

وكل شاب نحميه من المخدرات وكل أسرة نساعدها على اكتشاف المشكلة مبكرًا وكل شخص نسانده في طريق التعافي هو خطوة جديدة نحو مجتمع أكثر أمنًا وصحة واستقرارًا.

الكريستال قد يمنح الإنسان وهم القوة للحظات لكنه يأخذ منه الكثير إذا سمح له بأن يسيطر على حياته.

بالوعي... نكسر الحلقة.

القيادة الهاشمية وإدارة الدولة في إقليم مضطرب

المقدم الدكتورة خنساء مصلح حمدان المصالحة

أكاديمية الشرطة الملكية

في علم الاستراتيجية، تُقاس كفاءة القيادة بقدرتها على الحفاظ على استقرار الدولة في أوقات الاضطراب، وبمدى نجاحها في تحويل التحديات إلى فرص، وحماية المصالح الوطنية دون الانجرار إلى ردود أفعال آنية أو حسابات قصيرة المدى.

وعندما ننظر إلى المشهد الإقليمي خلال العقدين الماضيين، نجد أن الأردن قد واجه تحديات متعاقبة، شملت أزمات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية، ومع ذلك حافظ على تماسكه واستقراره، وهو ما يستحق قراءة موضوعية تتناول مرتكزات وهذا النموذج.

لقد انتهج جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين نهجًا يقوم على الاستباق في التعامل مع المخاطر، والتوازن في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على ثوابت السياسة الأردنية القائمة على حماية المصالح الوطنية، واحترام القانون الدولي، والدفاع عن القضايا العربية العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.



ولعل أهم ما يميز هذا النهج هو أن الأمن لم يُنظر إليه بوصفه مفهومًا عسكريًا أو أمنيًا فحسب، بل بوصفه منظومة متكاملة تشمل الاستقرار السياسي، والقدرة الاقتصادية، والتماسك المجتمعي، وكفاءة المؤسسات، وسيادة القانون وهذا الفهم الشامل للأمن الوطني مكّن الدولة الأردنية من التعامل مع أزمات متلاحقة دون أن تفقد بوصلتها أو تنحرف عن أولوياتها الاستراتيجية.

إنَّ الرؤية الملكية أولت أهمية كبيرة لبناء مؤسّسات قادرة على التطوّر المستمر، وعلى رأسها القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنيّة، التي عزّزت جاهزيتها، ورفعت من كفاءة كوادرها، وواكبت التطورات التكنولوجية، بما مكنها من مواجهة التهديدات التقليدية والمستجدة، من الإرهاب والجريمة المنظمة إلى الجرائم السيبرانية والتحديات العابرة للحدود.

وفي الوقت ذاته، لم تغفل القيادة أهمية تحديث الدولة سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا، انطلاقًا من أن قوة الدولة لا تُقاس فقط بقدراتها الأمنيّة، وإنما أيضًا بقدرتها على الإصلاح، وترسيخ الحوكمة الرشيدة، وتمكين الشباب، وتعزيز الابتكار، وتهيئة مؤسساتها لمتطلبات المستقبل.

إن التجربة الأردنية تقدم درسًا مهمًا في الإدارة الاستراتيجية للدولة؛ فالثبات لا يعني الجمود، والمرونة لا تعني التنازل عن الثوابت. وإنما تكمن الحكمة في القدرة على تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح، وبين متطلبات الأمن الوطني والانفتاح على العالم، وبين الاستجابة للمتغّيرات والحفاظ على هوية الدولة ودورها.

واليوم، وفي ظلّ استمرار الأزمات الإقليمية وتسارع التحولات الدولية، تبدو الحاجة أكثر إلحاحًا إلى ترسيخ ثقافة التفكير الاستراتيجي، وتعزيز القدرة على استشراف المستقبل، وهي قيم لطالما أكّد عليها جلالة الملك في رؤيته للدولة الأردنية ومؤسّساتها.

لقد أثبت الأردن أن الاستقرار ليس نتاج الموقع الجغرافي، بل ثمرة قيادة تمتلك رؤية واضحة، ومؤسسات تعمل باحتراف، وشعب يلتف حول دولته.

وهذه المعادلة هي التي مكّنت المملكة، رغم محدودية الموارد وكثرة التحديات، من أن تبقى واحة أمن واستقرار، وشريكًاً موثوقًاً به في تعزيز الأمن الإقليمي، وصوتًا للعقل والاعتدال في منطقة لا تزال تبحث عن الاستقرار.



فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي... ذراع إنسانية تتجاوز الحدود



المقدم سند المناصير

إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

منذ تأسيسه عام ٢٠٠٣ بتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني، أصبح فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي أحد أبرز الأذرع الإنسانية للأردن، وواجهة مشرّفة لمديرية الأمن العام – مديرية الدفاع المدني. الفريق الذي وجد لمواجهة الكوارث الطبيعية، سرعان ما تحوّل إلى قوة إغاثة دولية معترف بها عالميًا.



تصنيف عالمي ومهام إنسانية

الفريق يرتبط مباشرة بالهيئة الدولية للبحث والإنقاذ (INSARAG)، وقد حصل على التصنيف الدولي بالمستوى الأول (الثقيل)عام ٢٠١٣، وهو أعلى تصنيف يمنح لمثل هذه الفرق، ليكون أول فريق عربي يحصل على هذا التصنيف.

هذا الاعتراف لم يأتِ من فراغ، بل نتيجة مشاركات ميدانية في أصعب الظروف، حيث كان الأردن حاضرًا في زلازل إيران، باكستان، تركيا، فنزويلا، وكذلك في فيضانات ليبيا، ليقدّم نموذجًا في التضامن الإنساني والجاهزية العالية، وهو ما يعكس مستوى متقدماً من الجاهزية والقدرة على تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في الكوارث الكبرى، إذ واصل الفريق الحفاظ على هذا المستوى من خلال التدريب المستمر ورفع الكفاءة وتطوير القدرات.



خمس وحدات متكاملة

يتكون الفريق من خمس وحدات رئيسة تعمل بتناغم كامل:

- وحدة البحث: تحديد مواقع المحاصرين تحت الأنقاض باستخدام أحدث الأجهزة والكلاب البوليسية المدربة.



- **وحدة الإنقاذ:** تحرير الضحايا عبر معدات القص والرفع والتدعيم، مع الالتزام بأعلى معايير السلامة.
- **وحدة الدعم والتزويد:** توفير الاحتياجات اللوجستية من معدات وآليات واتصالات وطاقة وإعاشة لضمان استمرارية العمل.
- **الوحدة الطبية:** تقديم الإسعافات والرعاية الطبية الطارئة، وإنشاء نقاط طبية ميدانية لدعم العمليات الإنسانية.
- **وحدة الإدارة:** قيادة العمليات الميدانية، إدارة المعلومات والتنسيق مع الجهات المحلية والدولية.

تدريب وتعاون دولي

لم يقتصر دور الفريق على التدخل الميداني، بل امتد ليشمل نقل الخبرات، حيث عقد العديد من الدورات التدريبية لفرق مماثلة من دول صديقة وشقيقة، ما عزز مكانة الأردن بوصفه منصة إقليمية لتبادل المعرفة في مجال البحث والإنقاذ.

وتظهر قيمة هذه الجاهزية عندما تنتقل من ميادين التدريب إلى ساحات الكوارث، وهو ما تجسد بوضوح في المشاركة الأخيرة للفريق في جمهورية









فنزويلا عقب الزلزال الذي ضرب البلاد، إذ شارك في عمليات البحث والإنقاذ في العاصمة كاراكاس، ضمن ظروف ميدانية بالغة الصعوبة، وبالتنسيق مع الجهات المعنية والفرق المشاركة في الاستجابة.

وخلال المهمة، تمكّن الفريق من انتشال(٣٥) جثماناً من موقعين مختلفين، قبل أن يسجل إنجازاً إنسانياً بارزاً تمثل في العثور على طفل حي تحت الأنقاض بعد مرور ستة أيام على وقوع الزلزال وإنقاذه، في مشهد عكس مستوى الدقة والصبر والخبرة التي يتمتع بها أفراد الفريق.

ولم تكن هذه المهمة مجرد اختبار للقدرات الفنية، بل كانت تجسيداً حقيقياً لفلسفة عمل الفريق التي تضع الإنسان أولاً؛ فالمعدات والتقنيات، مهما بلغت من تطور، تبقى بحاجة إلى كوادر مؤهلة قادرة على اتخاذ القرار والعمل الجماعي وتحمل المسؤولية في ظروف خطرة ومعقدة.

وأكّدت مشاركة الفريق في فنزويلا أن الخبرة الأردنية في مجال البحث والإنقاذ أصبحت حاضرة في ميادين الكوارث الدولية، وأن ما يتميز به الفريق من تدريب وتجارب ومشاركات يتحوّل في الميدان إلى قدرة حقيقية على إنقاذ الأرواح وتقديم الدعم للمتضررين.



ويبقى فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي أحد النماذج المضيئة في مسيرة الدفاع المدني الأردني، بما يجسّده من احترافية وانضباط وجاهزية، وبما يعكسه من تطور مستمر في القدرات البشرية والفنية، ليواصل أداء رسالته في أصعب الظروف، ويثبت في كل مهمة أن وراء كل إنجاز إنساني خبرة وطنية، وتدريباً متواصلاً، وجاهزية لا تتوقف.

صورة مشرقة للأردن

اليوم، يُنظر إلى فريق البحث والإنقاذ الأردني الدولي بوصفه أكثر من مجرد قوة ميدانية؛ إنه رسالة إنسانية تحمل اسم الأردن إلى العالم، وتجسّد قيم التضامن والعطاء التي يحرص عليها الأردنيون قيادةً وشعبًا.







الذكاء الاصطناعي وإدارة رأس المال البشري الشرطي

من إدارة الأفراد إلى صناعة الكفاءات: كيف يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل الموارد البشرية الشرطية؟



الرائد يزن فؤاد المعاني
قيادة أمن إقليم العاصمة

«إن مواكبة التطور التكنولوجي لم تعد خياراً تحسينياً في العمل الشرطي، بل هي ضرورة استراتيجية تضمن جاهزية العنصر البشري أمام تحديات المستقبل".

يشهد العالم تحولات رقمية متسارعة طالت القطاعات الإدارية والأمنية، ولم تعد إدارة الموارد البشرية مجرد قسم يُعنى بالمعاملات الورقية وتنظيم الإجازات والملفات الشخصية، بل أصبحت المحرك الأساسي لاستشراف المستقبل وبناء الكفاءات. وفي بيئة العمل الشرطي والأمني، يكتسب العنصر البشري أهمية استثنائية بو صفه الركيزة الأولى لتحقيق الأمن والاستقرار.



ومن هنا، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة تحول جذرية تنقل الموارد البشرية الشرطية من مرحلة «الإدارة التقليدية» إلى مرحلة «صناعة وإدارة رأس المال البشري الاستباقي»، وهي الاستراتيجية التي تتعامل مع الفرد كأصل ثمين، وتستشرف احتياجاته وتتنبأ بالتحديات الميدانية قبل وقوعها للتعامل معها بمرونة وتخطيط مبكر.

وتعتمد هذه المنظومة الاستباقية على ما يُعرف بـ «تحليل كميات ضخمة من البيانات»، وهو مفهوم لا يعني سوى الربط الذكي بين البيانات الهائلة الموجودة أساساً في أنظمة مديرية الأمن العام، مثل سجلات الدورات والمهارات وتاريخ التنقلات، ومعدلات الانضباط.

وهنا يأتي دور «النظم الذكية»، وهي برامج تعتمد على خوارزميات تتنبأ بحاجة فرد أو وحدة معينة لدورة تخصصية في مجال ما قبل حدوث أي قصور ميداني، مما يضمن تصميم برامج تدريبية موجهة تلبي المتطلبات الفعلية للميدان وتواكب أنماط الجريمة الحديثة وترفع من كفاءة العنصر الشرطي.

ولأن النجاح العملياتي في مديرية الأمن العام يعتمد بالأساس على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، يبرز دور النماذج الذكية للذكاء الاصطناعي في تحقيق هذا الهدف عبر تقنيات المطابقة التلقائية (Smart Matching) من خلال ربط القدرات الخاصة والخبرات والسمات الشخصية للمجندين بمتطلبات الوحدات المختلفة، سواء الميدانية أو الفنية أو التحقيقية. هذا التوزيع المبني على تحليل البيانات يقلل من هدر الطاقات ويحقق أقصى إنتاجية ممكنة من القوى البشرية المتاحة بمهنية عالية.

إن التوسع في توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة القوى البشرية لا يعني إطلاقاً الاستغناء عن العنصر البشري أو الحس القيادي والإنساني، بل هو تمكين للقائد الشرطي بأدوات معززة بالبيانات لاتخاذ قرارات أكثر دقة وعدالة.

وإن الاستثمار في الموارد البشرية الذكية هو استثمار مباشر في أمن الوطن واستقراره، وهو ما يتطلب منا المضي قدماً في تحديث أنظمتنا وتأهيل كوادرنا للتعامل مع معطيات عصر الذكاء الاصطناعي بنجاح وتميز.



الإشاعة... خطر يبدأ بكلمة وينتهي بأزمة



الرائد مأمون المصري
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

حين تصبح المعلومة غير الموثوقة أسرع من الحقيقة، تتحول الإشاعة من مجرد حديث عابر إلى خطر يمس أمن الفرد واستقرار المجتمع.

لم تعد الإشاعة اليوم مجرد خبر يتناقله الناس في مجالسهم، أو قصة مجهولة المصدر تنتقل من شخص إلى آخر؛ فقد أصبحت، في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، قادرة على الوصول إلى آلاف الأشخاص خلال دقائق، وإحداث تأثيرات نفسية واجتماعية وأمنية قد يصعب احتواؤها إذا لم تتم مواجهتها بالمعلومة الصحيحة في الوقت المناسب.

وتزداد خطورة الإشاعة عندما تتعلق بالأمن والسلامة العامة، أو بالأحداث الوطنية، أو بالشخصيات والمؤسسات العامة، أو عندما تستهدف إثارة الخوف والهلع بين المواطنين. فالإشاعة في هذه الحالات لا تكون مجرد معلومة خاطئة، بل قد تتحول إلى سلوك جماعي خاطئ، وربما إلى تهديد حقيقي للأمن المجتمعي.

• كيف تبدأ الإشاعة؟

تبدأ الإشاعة بجملة قصيرة: «سمعت أن...»، أو بصورة قديمة يعاد نشرها على أنها حدثت اليوم، أو مقطع فيديو مبتور من سياقه، أو منشور مجهول المصدر، ثم تبدأ رحلة الانتشار، وفي البيئة الرقمية، تساعد سرعة المشاركة وإعادة النشر على تضخيم المعلومة، لاسيما عندما تكون مثيرة للخوف أو الفضول أو الغضب ، وكلما انتقلت المعلومة من شخص إلى آخر، قد تتغير تفاصيلها، وتضاف إليها معلومات جديدة، حتى تصبح الرواية المتداولة بعيدة عن الحقيقة الأصلية، والأخطر من ذلك أن كثرة تكرار المعلومة الكاذبة قد تجعل بعض الأشخاص يتعاملون معها بوصفها حقيقة، لمجرد أنهم شاهدوها أو سمعوها مرات عديدة.

• آثار الإشاعة على الفرد

لا تتوقف آثار الإشاعة عند حدود المعرفة الخاطئة، بل يمكن أن تمتد إلى الحالة النفسية والاجتماعية للفرد، ومن أبرز هذه الآثار، إثارة الخوف والقلق والارتباك، التأثير في قدرة الإنسان على اتخاذ القرار السليم، الإساءة إلى سمعة الأشخاص والمؤسسات، التسبب في خلافات ومشكلات اجتماعية، دفع الأفراد إلى سلوكات غير محسوبة نتيجة معلومات غير صحيحة، استغلال مشاعر الناس لتحقيق

أهداف شخصية أو تجارية أو عدائية، وقد يكون الضرر أكبر عندما تتعلق الإشاعة بشخص بعينه، إذ يمكن لمنشور واحد غير صحيح أن يلحق أذى بسمعته وخصوصيته وعلاقاته الاجتماعية، حتى لو ثبت لاحقاً عدم صحة ما نُشر.

عندما تتحول الإشاعة إلى خطر أمني

تأخذ الإشاعة بعداً أكثر خطورة عندما تستهدف الأمن العام أو السلامة العامة، لأن نشر معلومة غير صحيحة في ظروف حساسة قد يتجاوز حدود حرية التعبير والنشر، ليصبح فعلاً يؤدي إلى إثارة الخوف والبلبلة وتعريض المجتمع للخطر، وهو ما يستدعي التعامل معه وفق القانون.

• لماذا تنتشر الإشاعة بسرعة؟

هناك عوامل عديدة تساعد على انتشار الإشاعات، من أبرزها:

أولاً: غياب المعلومة، فعندما تتأخر المعلومة الموثوقة، تترك مساحة للمعلومة غير الموثوقة كي تملأ الفراغ.

ثانياً: الخوف والقلق، فالإنسان في الظروف الاستثنائية يكون أكثر قابلية لتصديق الأخبار التي تتفق مع مخاوفه.

ثالثاً: الرغبة في السبق، بعض مستخدمي وسائل التواصل يريدون أن يكونوا أول من ينشر الخبر، فيضغطون زر المشاركة قبل التأكد من صحته.

رابعاً: العنوان المثير، فكلما كان المنشور أكثر إثارة أو صدمة، زادت احتمالية تداوله.

خامساً: الثقة بالمصدر الخاطئ، قد يشارك الإنسان خبراً لأنه تلقاه من قريب أو صديق أو شخص يثق به، دون أن يعني ذلك أن المعلومة صحيحة.

كيف نحمي أنفسنا من الإشاعة؟

مواجهة الإشاعة تبدأ من سلوك الفرد قبل أن تكون مسؤولية المؤسسات، وقبل أن نضغط زر «إرسال» أو «مشاركة»، علينا أن نسأل أنفسنا: من نشر المعلومة؟ ما مصدرها؟ هل توجد جهة رسمية أكدت ذلك؟ متى نُشرت؟ هل الصورة أو الفيديو مرتبطان فعلاً بالحدث؟ هل توجد مصادر موثوقة بها أخرى تؤكدها؟ وإذا لم نجد إجابة واضحة، فإن أفضل قرار هو عدم المشاركة، فالامتناع عن إعادة نشر معلومة غير مؤكدة ليس سلبية، بل مسؤولية؛ لأن كل شخص يمتلك هاتفاً ذكياً أصبح شريكاً في صناعة البيئة المعلوماتية التي يعيش فيها المجتمع.

مديرية الأمن العام.. المعلومة الموثوقة في مواجهة الإشاعة

تضطلع مديرية الأمن العام بدور مهم في مواجهة الشائعات والمعلومات المضللة، من خلال منظومة إعلامية وأمنية متكاملة تقوم على سرعة إصدار المعلومات الرسمية، وتوضيح الحقائق، والتحذير من المنشورات المضللة، ومتابعة المحتوى الذي قد يسبب الضرر أو يثير الهلع، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفقاً للتشريعات النافذة.

وتوفر المديرية عبر بوابتها الإعلامية الرسمية المعلومات والرسائل الإعلامية الصادرة عنها مباشرة، في إطار نهج يقوم على التواصل مع المواطنين وإيصال المعلومة الصحيحة من مصدرها الرسمي.

لا تكن حلقة في سلسلة الإشاعة

قد يظن البعض أن إعادة نشر منشور مجهول المصدر لا تتجاوز كونها مشاركة بسيطة، لكن الحقيقة أن الإشاعة لا تستطيع الانتشار وحدها؛ إنها تحتاج إلى أشخاص ينقلونها من هاتف إلى آخر ومن حساب إلى حساب، لذلك فإن مواجهة الإشاعة تبدأ من قاعدة بسيطة: توقف.. تحقق.. ثم قرر، فإذا كانت المعلومة صحيحة، ستجد لها مصدراً موثوقاً. وإذا كانت غير صحيحة، فإن عدم مشاركتها يوقف انتشارها عندك. وفي زمن أصبحت فيه المعلومة جزءاً من الأمن، فإن مسؤولية المواطن لا تقتصر على حماية نفسه من الخطر المادي، بل تشمل أيضاً حماية مجتمعه من الخطر المعلوماتي، فالأمن لا تصنعه الأجهزة الأمنية وحدها، كما أن مواجهة الإشاعة ليست مسؤولية المؤسسات الإعلامية والأمنية فقط؛ إنها مسؤولية مشتركة تبدأ من وعي المواطن، فالمواطن الواعي لا يسأل فقط: «ماذا يقول الخبر؟»، وإنما يسأل قبل ذلك: «من أين جاء الخبر؟ وهل هو صحيح؟»



وبين نشر المعلومة ونشر الإشاعة مسافة قصيرة اسمها التحقق، فلنجعل من هواتفنا أدوات لنشر الحقيقة، لا منصات لنقل الخوف؛ ولنجعل من وعينا خط الدفاع الأول أمام كل معلومة مضللة تستهدف أمننا أو مجتمعنا أو وطننا، فلا تنشر ما لم تتحقق منه.. فالإشاعة قد تبدأ برسالة، لكنها قد تنتهي بأزمة.

قال: ما فيها شيء...
وكان فيها أشياء كثيرة



الرائد الدكتور
عدي تركي الفواعير
أكاديمية الشرطة الملكية

أحياناً تبدأ المشكلة بكلمة أو في جملة أو عبارة لا نلقي لها أي اهتمام، ونقول بكل بساطة «ما فيها شيء».

نقولها ونحن مستعجلون ونقولها عندما نوقف مركبتنا في مكان غير مخصّص، ونقولها عندما نمسك الهاتف في أثناء القيادة، ونقولها عندما نتجاوز قاعدة بسيطة؛ لأننا نعتقد أن لا أحد سيتضرر. لكن الحقيقة أن كثيراً من الحوادث والمشكلات لم تبدأ بفعل كبير. وإنما بدأت بلحظة صغيرة ظن صاحبها أنها لن تصنع فرقاً.

وهنا السؤال الذي يستحق أن نتوقف عنده قليلاً : هل كل ما يبدو بسيطاً هو فعلاً بسيط ؟

في كثير من المواقف يكون الإنسان مستعجلاً فيرى أن المخالفة مجرد دقيقة وسيمضي. يقف في مكان غير مخصّص أو ينظر إلى هاتفه في أثناء القيادة أو يتجاوز السرعة؛ لأنه يرى الطريق خالياً أمامه. وفي لحظتها يبدو الأمر بسيطاً ولا يستحق كل هذا الاهتمام.

لكنّ الأشياء الخطرة في حياتنا لا تبدأ دائماً بشكل خطر.

قد تبدأ بثوانٍ قليلة وقد تبدأ بقرار صغير وقد تبدأ بتصرّف يعتقد صاحبه أنه لن يسبّب أي مشكلة. ثم تتغير الصورة كلها في لحظة واحدة.

وهنا تأتي أهمية القانون. فالقانون لا ينظر فقط إلى ما يفعله الإنسان في هذه اللحظة وإنما ينظر أيضاً إلى ما يمكن أن ينتج عن هذا الفعل. عندما تحدّد القواعد أماكن الوقوف أو سرعة المركبات أو طريقة استخدام الطريق فالأمر ليس تعقيداً لحياة الناس ولا رغبة في تسجيل المخالفات. الفكرة أبسط من ذلك بكثير. هناك نظام وضع حتى يستطيع الجميع استخدام الطريق بأمان وحتى لا تصبح سلامة الإنسان مرتبطة بتقدير كل شخص لما يراه مناسباً.

المشكلة أننا أحياناً نريد القانون عندما يكون في صالحنا ونبحث عن الاستثناء عندما يكون علينا. أن نقبل بالإجراء عندما يحمينا ونبدأ بالبحث عن الأعذار عندما يطلب منا الالتزام. مرة نقول: إنها أول مرّة، ومرة نقول إنه لم يقصد، ومرة نقول إنها مجرد مخالفة بسيطة، ومرة أخرى نبحث عن أحد يتدخّل حتى تنتهي المسألة.

لكن القانون لا يستطيع أن يعمل بهذه الطريقة.

إذا أصبح لكل شخص تقديره الخاص لما هو بسيط وما هو خطر وما يستحق التطبيق وما لا يستحقه، فلن يبقى هناك نظام يستطيع حماية الجميع.

ورجل الأمن عندما يتعامل مع مخالفة لا ينظر إليها دائماً بالطريقة التي ينظر إليها المواطن. المواطن قد يرى سيّارة متوقفة لدقيقة بينما رجل الأمن قد يرى مكاناً يؤدي إلى إعاقة السير أو حجب الرؤية أو تعريض شخص آخر للخطر. وقد يرى المواطن استخدام الهاتف في أثناء القيادة أمراً طبيعياً بينما يعرف رجل الأمن أن لحظة واحدة من عدم التركيز قد تكون كافية لتغيير حياة أكثر من شخص.

وهذا هو الفرق بين النظر إلى التصرّف وحده والنظر إلى نتيجته المحتملة.

لذلك فإن تطبيق القانون ليس موقفاً شخصياً بين رجل الأمن والمواطن. رجل الأمن ليس خصمًا للمواطن، والمواطن كذلك ليس خصمًا لرجل

الأمــن. هناك قانــون يجمــع الطرفيــن وكلّ واحد منهما له دور في احترامه وتطبيقه.

ومن حــقّ المواطــن أن يســأل وأن يفهم وأن يعترض بالطرق القانونية إذا شــعر أن هناك خطأ. وهذا أمر طبيعي في دولة القانون. لكنّ الاعتراض شيء ورفض القانون شــيء آخر. أن تطلب توضيح الإجــراء حق مشــروع. أمــا أن تتحول المســألة إلى إســاءة أو تهديد أو محاولة فرض الاستثناء بالقوّة أو الواســطة فهنــا نكون قــد ابتعدنا عــن الفكرة الأساسية وهي احترام القانون.

والحقيقــة أن ثقافــة القانــون لا تظهــر عندما تكون دوريــة الأمن موجودة أمامنــا فقط. الثقافة الحقيقية تظهر عندما لا يكون هناك أحد يراقبنا.

أن تلتزم بالســرعة المحــددة والطريق خالٍ. أن تنتظــر دورك ولا تبحث عن طريقة لتجاوز الآخرين. أن ترفض اســتخدام هاتفك فــي أثناء القيادة حتى لو كنت تظنّ أنّ الأمر لن يســتغرق أكثر من ثوانٍ . أن لا تنشر خبرًا لم تتأكد منه لأنك تعرف أن الكلمة على مواقع التواصل قد تصل إلى آلاف الناس خلال دقائق.

وهنــا أصبحــت المســؤولية أكبــر مــن الطريق والمركبة والمخالفة. نحن نعيش في زمن يستطيع فيه أي شخص أن يصوّر وينشر ويعلّق ويحكم على الآخرين خلال دقائق. وقد تنتشر مقاطع قصيرة من دون معرفــة مــا حدث قبل التصويــر أو بعده. يبدأ النــاس بإصدار الأحــكام ويصبح عدد المشــاهدات وكثرة التعليقات وكأنها دليل على الحقيقة.

لكن الحقيقة لا تصنعها المشاهدات.

والقانون لا يحكم من خلال التعليقات.

هنــاك جهات مختصّــة وهناك إجــراءات وهناك حقائــق يجب أن تعرف كاملة قبل أن نحكم على أي شخص أو أي موقف. ولهذا فإن مسؤولية المواطن اليوم لا تتوقف عند احترام القانون في الشارع وإنما تمتد أيضاً إلى ما يكتبه وينشره ويعيد تداوله.

وفــي المقابــل فــإن رجل الأمــن نفســه أمام مســؤولية كبيرة. فالحزم مطلوب لأن القانون يجب أن يطبــق لكنّ الحزم لا يعني الإســاءة. والقوّة في تطبيــق القانــون لا تتعــارض مع الاحترام وحســن التعامــل. المواطــن عندما يشــعر أن رجــل الأمن يتعامــل معه بجديــة واحترام ســيكون أكثر فهماً للإجــراء وأكثــر قدرة علــى تقبّله حتى لــو لم يكن لصالحه.

هــذه العلاقة هي التــي نحتاج إلــى بنائها بين رجــل الأمن والمواطن. علاقــة لا تقوم على الخوف وإنما على الثقة والاحترام. لا نريد مواطناً يلتزم لأنه



يخشى أن يراه رجل الأمن فقط. نريد مواطناً يعرف لمــاذا يلتزم. ولا نريد رجــل أمن ينظر إلى المواطن بأنّه مشــكلة وإنما هو شــريك فــي المحافظة على الأمن والنظام.

فالأمن لا يبدأ عندما تقع المشــكلة. الأمن يبدأ قبلها بكثير.

يبدأ عندما يقرّر الســائق ألا يســرع حتى لو كان علــى عجلة مــن أمره. ويبــدأ عندما يقرّر شــخص ألا يدخــل في ســلوك يعــرف أنه قد يســبّب ضرراً للآخريــن. ويبدأ عندما يُعلّــم الأب ابنه أن القانون ليس شــيئاً نخاف منه وإنما شــيء يحمــي الجميع. ويبــدأ عندمــا يتأكّــد المواطــن من الخبــر قبل أن ينشــره. ويبدأ عندما يدرك كلُّ واحد منّا أنّ تصرّفه مهما بدا صغيراً قد يكون له نتيجة أكبر مما يتوقّع.

في حياتنا أشياء كثيرة تبدو صغيرة في لحظتها لكــنّ نتائجها قــد تكون كبيرة. لذلــك ليس كلّ ما نستطيع فعله يستحق أن نفعله.

احتــرام القانون ليس خوفاً مــن رجل الأمن ولا محاولة لتجنّب المخالفة فقط. هو وعي بأن وراء كل قاعدة ســبباً وأن وراء كل إجراء سلامة إنسان وحق مجتمع.

لذلك قبل أن نقول: ما فيها شــيء، دعونا نسأل أنفسنا سؤالاً واحداً :

ماذا لو كان فيها شيء؟

قد تكون فيها حياة إنسان.

وقد تكون فيها سلامة شخص نعرفه.

وقد تكون فيها لحظة نندم عليها كثيراً.

أحياناً تكون المسؤولية الحقيقية أن نتوقّف عن الفعل قبل أن نضطر إلى الندم على نتيجته.

الغـــرق



النقيب عبدالله السعودي
إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

الغـرق مـن الحـوادث التي قد تقـع خـلال لحظـات قليلة، إلا أن آثارها قد تمتد لسـنوات، لا سـيما عندما يكـون الضحية طفـلًا، ومـع ارتفـاع درجـات الحـرارة وزيـادة الإقبـال علـى المسابح والمسـطحات المائية، تصبح الوقاية والانتباه المستمر ضـرورة لحمايـة الأرواح والحّد من هذه الحـوادث. وقد يحدث الغرق بصورة مفاجئة وصامتة، دون أن يتمكـن الشـخص من طلـب المسـاعدة، الأمـر الـذي يجعل سرعة الملاحظة والتدخل عامليـن حاسـمين فـي إنقـاذ الحياة. ويكـون الأطفال بصورة خاصة أكثر عرضة للخطر، نتيجة عـدم إدراكهم الكامـل لمخاطر الميـاه وعـدم قدرتهـم علـى التعامـل مع حـالات الطـوارئ، لذلك فإن تـرك الطفل بالقرب من المياه دون رقابة مباشـرة، حتى لمدة قصيرة، قد يؤدي إلى نتائج مأساوية.

وتبـدأ الوقاية مـن الغرق باختيار الأماكـن المخصّصة والآمنة للسـباحة، والالتزام بتعليمات السـلامة، والتأكد من وجود وسائل الإنقاذ والمراقبة، وعدم السـماح للأطفال بالاقتراب من المسـابح أو مصادر المياه دون إشـراف مباشر. كما يجب عدم الاعتماد على معرفة الطفل بالسباحة وحدها، إذ إن السقوط المفاجئ أو الإرهاق أو التشنجات قد يفقد الشخص قدرته على التحكم بنفسه.

وتزداد الخطورة عند السـباحة في الأماكـن غير المخصّصة أو في ظّـل اضطراب المياه وارتفـاع الأمواج، كمـا أن محاولة إنقاذ شخص يغرق دون امتلاك المهارة اللازمة قد تعّرض المنقذ نفسه للخطر، لذلك ينبغي طلب المساعدة فورًا واستخدام وسائل الطفو أو الإنقـاذ المتاحة من مـكان آمن، وترك عمليـات الإنقاذ المائي للأشخاص المؤهلين متى أمكن.

وفـي حـال إخـراج المصاب مـن المـاء، يجب طلب الإسـعاف فـورًا وتقييم حالته، والبدء بالإسـعافات الأولية والإنعاش القلبي الرئوي عند الحاجة، وفق مسـتوى التدريب، إلى حين وصول الفرق المختصّة.

إن الوقايـة من الغرق مسـؤولية مشـتركة، تبـدأ بالوعي ولا تنتهي عند بوابة المسبح أو الشاطئ. فالمراقبة المستمرة، وتعليم الأطفال قواعد السـلامة المائيـة، واختيار الأماكـن الآمنة، وعدم الاسـتهانة بخطورة المياه، إجراءات بسيطة قد تكون الفاصل بين حادث يمكن تجاوزه وفقدان حياة لا يمكن تعويضها.

ففي مواجهة الغرق، لا توجد فرصة للإهمال، وثوانٍ قليلة من الانتباه قد تكون سببًا في إنقاذ حياة إنسان.

الهوية الأردنية... أصالة التاريخ وروح الانتماء في وجه التحديات



ملازم ١ ضياء زكي الشويات

إدارة الإعلام والشرطة المجتمعية

الأردن ليس مجرد وطن نعيش فيه، بل هو الهوية التي نفخر بها، والجذور التي ننتمي إليها، والمكان الذي نحمل له في قلوبنا كل محبة ووفاء ،والانتماء الحقيقي للوطن ليس بالشعارات إنما بالأفعال والإنجازات.

في حين تعصف بمحيطنا وتتخبط به أمواج التغيّرات الإقليمية والدولية، وتتداخل فيه المفاهيم العابرة للحدود، تقف الهوية الوطنية الأردنية كشجرة صلبة الجذور، متجذرة في أعمق طبقات التاريخ، ومستظلّة بظل جبال عجلون الخضراء التي لم تطأطئ رأسها يوماً للرياح.

إن الحديث عن الهوية الأردنية ليس مجرد استدعاء للماضي أو تكرار لشعارات براقة، ولا بد من فهم جغرافيا الأردن الذي هو نسيج من الصحراء والسهل والجبل، وفي التاريخ، هو نقطة التلاقي التي لم تنكسر عبر العصور، ولكن في الفلسفة الوطنية، الأردن تجربة فريدة صيغت بعناية فائقة، عنوانها العريض: هوية أردنية جامعة، برعاية هاشمية موصولة.

جذور راسخة.. من الثورة إلى الحداثة

في الأردن، يتعدى الانتماء حدود القصائد والشرائط الحمراء على الشماغ الأردني؛ ليكون سلوكاً يومياً يمارسه المواطن في مختلف نواحي الحياة: لم تكن الهوية الأردنية نتاج صدفة ، بل كانت مشروعاً نهضوياً خطّ سطوره الأولى الملك المؤسس عبد الله الأول ، وكانت نقطة التحول الكبرى فيها مع انطلاق الثورة العربية الكبرى ومنذ ذلك الحين، لعب الهاشميون دور «الماسك للبوصلة» و«الضامن للوحدة الوطنية» وتحولت الهوية تحت مظلة الهاشميين من إطار جغرافي ضيق إلى مظلة واسعة تستوعب الجميع على قاعدة المواطنة، دون تفريط بالأصالة الأردنية ولا بالعمق العربي والإسلامي.

الوصاية الهاشمية كجزء من المكون الوطني:

أصبحت الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس جزءاً لا يتجزأ من الوجدان الأردني؛ فالعلاقة مع فلسطين والمقدسات ليست مجرد ملف سياسي، بل هي بُعد رئيس من أبعاد الشخصية الأردنية التي تعتز بالدفاع عن الحق والعروبة، وفي عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، شهد مفهوم الهوية والانتماء نقلة نوعية نحو "المواطنة الفاعلة" و«التحديث الشامل».

رسالة الغد

ستبقى الهوية الأردنية رمزاً للصلابة والتسامح، عنوانها «النشامى» الذين يجمعهم حب الأردن والولاء لترابه. إن الانتماء الحقيقي لهذا الوطن هو القوة الدفينة التي تجعل من الأردن صامداً وقادراً على تحويل التحديات إلى فرص.

مهما تغيّرت الظروف، يبقى الأردن كبيراً بأهله، ويبقى الشماغ المهدّب رمزاً للكبرياء، والعلم الأردني يخفق عالياً، شاهداً على حكاية وطن كُتبت بالوفاء، وتُصان بالانتماء.

خاتمة: وطن يُبنى بالحب ويُصان بالحكمة

ستبقى الهوية الأردنية عصية على التشويه أو التذويب، لأنها تأسّست على بيت مبني على تقوى من الله، وحكمة قيادة هاشمية لم تفرط يوماً بكرامة مواطنيها وأمنهم، ووفاء شعب "نشامى" يرون في أرضهم عرضهم وفي رايتهم شرفهم .

إن الأردن، برعاية هاشمية وعزيمة أردنية وسهر عيون أمنه وشعبه، لا يكتفي بالبقاء صامداً، بل يواصل كتابة قصّة نجاح ملهمة؛ عنوانها صغر المساحة وشح الموارد لا يمنعان من صناعة وطن كبير بهويته، عظيم بوفائه، وراسخ بانتمائه.



عبق التأسيس ومسيرة التمكين



الملازم٢ : معاذ الصبح

منذ وقع الخطوات الأولى لبناء الدولة الأردنية، انطلقت مسيرة الأمن العام لتنسج حكاية وطن اختار أن يكون الاستقرار عنوانه والأمان ركيزته والروح مبعثه والإخلاص عقيدته. إنها ليست مجرد عقود طُويت في سجلات الزمن، بل هي أكثر من مائة عام من الحماية والتمكين والاستقرار، تحوّلت خلالها النواة الأولى من قوّة بسيطة إلى منظومة ومؤسّسة أمنيّة وإنسانيّة ومجتمعية عصرية تتكئ على إرث عريق وتتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً، لتظلّ العين الساهرة والدرع الأمين والحصين لكبرياء هذا الوطن.

تُعدّ مسيرة مديرية الأمن العام الأردنية تجسيداً حيّاً لنشأة الدولة الأردنية وتطوّرها عبر أكثر من قرن من الزمان، حيث رافقت هذه المؤسّسة العريقة تحوّلات الوطن ومراحل بنائه منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ وحتى وقتنا الحاضر. لم تكن نشأة الأمن العام مجرد ضرورة إدارية، بل كانت الحجر الأساس الذي بُنيت عليه أركان الاستقرار والطمأنينة، والركيزة التي مكّنت الدولة من النهوض والتطوّر في مختلف المجالات، مروراً بمراحل تنظيمية وهيكلية وفق كلّ مرحلة ما جعل منها أنموذجاً إقليمياً ودولياً في الانضباط والكفاءة والمرجعية.



بدأت اللبنة الأولى للجهاز مع وصول الملك المؤسس عبد الله الأول ابن الحسين (الذي كان أميراً آنذاك) وتشكيل الحكومة الأردنية الأولى عام ١٩٢١م، حيث صدر قرار بإنشاء قوّة لغايات حفظ الأمن والنظام تتألف من (قوّة الدرك، وكتيبة الدرك الاحتياط، والكتيبة النظامية، وقوّة الهجّانة)، وعُرف أول منصب لمدير الأمن العام باسم مشاور الأمن والانضباط. لتتولى بذلك مسؤولية حفظ النظام وتأمين الاستقرار الداخلي وحماية حدود الإمارة الفتية. وفي ١٠ آذار ١٩٢٢م، عُدلت تسمية منصب "مشاور الأمن والانضباط" لتصبح تسمية "مدير الأمن العام". ثم في ١١ نيسان ١٩٢٣م، تم دمج قوّات الأمن العام (الشرطة والدرك) مع القوّة السيارة، واستمر التّوسع التدريجي في إنشاء المخافر وتغطية مختلف المناطق والمحافظات الأردنية.

تواصل التطوير التنظيمي للجهاز؛ ففي عام ١٩٢٧م أُلغيت وظيفة وكيل قائد الجيش ووظيفة أركان حرب الجيش، واستُبدل مسمى "مدير الأمن العام" ليصبح مُسماه "مساعد قائد الجيش للأمن العام". وفي عام ١٩٣٠م، تم تجنيد عدد من رجال البدو لتشكيل قوّة تحفظ الأمن في الصحراء، وعرفت هذه القوّات باسم "قوّة البادية"، وأُنشئ لها مواقع ثابتة في كل من الأزرق والجفر والمفرق.

شكّل عام ١٩٥٦م نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الجهاز، حيث تم فصل الأمن العام عن الجيش العربي، وتأسّست "مديرية الأمن العام" كشخصية اعتبارية مستقلة تتبع لوزارة الداخلية، وأُنيط بها مهام حفظ الأمن والنظام في المملكة. وخلال هذه



المرحلة، وتحديداً في عهد الملك الحسين بن طلال -طيّب الله ثراه- أُعيدت هيكلة المؤسّستين العسكرية والأمنية لتُدار بكوادر وطنية.

مع تولّي جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، سلطاته الدستورية دخل الجهاز مرحلة جديدة ترتكز على التحديث التقني والمفهوم الشامل للأمن المجتمعي حسب متطلبات هذا العصر. ففي عام ٢٠٠٨م، جاءت توجيهات جلالة القائد الأعلى الملك عبد الله الثاني -حفظه الله ورعاه- بإعادة تشكيل قوّات الدرك بعد فصل قوّات الأمن الخاصّة عن مديرية الأمن العام، وصدرت الإرادة الملكية السّامية بالموافقة على قانون قوّات الدرك بتاريخ ١٠ تمّوز ٢٠٠٨م لتبدأ تنفيذ واجباتها الوطنية جنباً إلى جنب مع جهاز الأمن العام.

وفي تتويجٍ لهذه المسيرة الاستراتيجية، وتحديداً بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠١٩م، صدرت الإرادة الملكية السّامية بدمج قوّات الدّرك ومديرية الدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام. وتلا ذلك صدور الإرادة الملكية السّامية بالموافقة على القانون المعدل لقانون الأمن العام رقم (١٤) لعام ٢٠٢٠م، وبذلك توحّدت الأجهزة الأمنيّة الثلاثة تحت مسمى "مديرية الأمن العام"، وأصبحت قوّات الدرك والدفاع المدني تشكيلات تحت قيادة واحدة تحقيقاً لرفع كفاءة التنسيق والخدمات، وترشيد الإنفاق المالي، ورفع كفاءة الاستجابة، وترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسّسات.

ورافق هذا الاندماج نقلة نوعية في التحوّل الرقمي، أُدخلت خلالها تقنيات أتمتة المعاملات،





ووحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية، وأنظمة التتبع والتحليل الرقمي، مما جعل الأمن العام الأردني مؤسّسة عصرية تدمج بين سيادة القانون بحزم وتقديم الخدمات الإنسانية والمجتمعية بكفاءة واقتدار.

وما زالت مديرية الأمن العام كما بدأت تواصل مسيرة التحديث الرقمي لتلبية حاجات العصر اليوم، من خلال أتمتة خدماتها الإلكترونية الموجهة للمواطنين والمقيمين، وتطوير منظومات المرور والأمن السيبراني والدفاع المدني لا سيّما الخدمات الإسعافية، مما يضمن رفع الكفاءة التشغيلية وتسريع تقديم الخدمة بأعلى درجات الدّقة والأمان.

الثواني الخمس الأولى: عندما تصبح الابتسامة أداة أمنية





إعداد الملازم٢
عمار بني ياسين

تخيّل أنك تقترب من رجل أمن لأول مرة. قبل أن تسمع منه كلمة واحدة، تكون قد كوّنت انطباعًا أوليًا عنه. نظراته، وقفته، تعابير وجهه، ونبرة صوته... كل ذلك يحدث خلال ثوانٍ قليلة.

لكن ماذا لو كانت هذه الثواني الخمس قادرة على بناء الثقة أو هدمها؟

في العمل الأمني، اعتدنا أن نربط القوة بالحزم، والهيبة بالصرامة، والاستجابة بالتوجيهات الواضحة. لكن هناك نوعًا آخر من القوة قد لا نلتفت إليه كثيرًا: قوة التواصل الإنساني.

أحيانًا، قد تكون ابتسامة صادقة في اللحظة المناسبة أداة أكثر تأثيرًا مما نتوقع.

فالابتسامة لا تعني التهاون، ولا تقلل من هيبة رجل الأمن، ولا تعني أن جميع المواقف تحتاج إلى الودّ . لكنها، عندما تُستخدم في المكان والوقت المناسبين، قد ترسل رسالة بسيطة وواضحة:

«أنا هنا لمساعدتك»

وهنا نجد أن قيمة الابتسامة ليست فكرة حديثة؛ فقد سبقت إليها تعاليمنا الإسلامية منذ قرون. قال رسول الله ﷺ:

«تَبَسُّمُكَ في وَجْهِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ.»

فالابتسامة، في أبسط صورها، قد تكون فعلًا صغيراً، لكنها تحمل معنى كبيرًا: احترام الإنسان، و طمأنته، وفتح باب للتواصل معه.

وهذه الرسالة قد تغيّر طريقة استجابة الطرف الآخر بالكامل.

فالشخص المتوتر قد يصبح أكثر هدوءًا، والمتردّد قد يبدأ بالكلام، ومن يشعر بالخوف قد يشعر بأن أمامه شخصًا يمكنه الوثوق به. وهنا تتحول الابتسامة من مجرد تعبير على الوجه إلى أداة لبناء الثقة.

والأمر لا يتعلق بالابتسامة وحدها. فالإنسان لا يستمع إلى الكلمات فقط؛ بل يقرأ لغة الجسد، ويراقب نبرة الصوت، ويلتقط التواصل البصري، وينتبه إلى الكلمات الأولى التي يسمعها. لذلك، فإن الثواني الأولى من أي تواصل قد تحدد مسار الحوار بأكمله.

وفي عصر أصبحت فيه صورة المؤسسة تُبنى أحيانًا من مقطع فيديو قصير أو موقف عابر ينتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، لم يعد التواصل جزءًا ثانويًا من العمل الأمني؛ بل أصبح جزءًا أساسيًا من صورة المؤسسة وثقة المجتمع بها.

قد ننسى الكلمات، لكننا لا ننسى الشعور الذي تركه التعامل معنا.

ولهذا، فإن رجل الأمن لا يحمل مسؤولية حماية الناس فقط، بل يحمل أيضًا مسؤولية أن يجعلهم يشعرون بالأمان.

قد تستغرق الابتسامة ثانية واحدة، وقد تحتاج الثقة إلى سنوات لبنائها؛ لكن أحيانًا تبدأ الثقة من تلك الثانية.

فلا تستهِن بالثواني الخمس الأولى...

فربما كانت أهم خمس ثوانٍ في بناء علاقة من الثقة.

الأمن العام رجالِ المهامّ



الدكتور: سامح محمد سالم الضروس

ما زال رجال الأمن العام يرسمون في كلّ يوم لوحاتٍ مشرقةً من البطولة والشهامة والشموخ على ساحة هذا الوطن الغالي، فقد كانوا دائما الأيدي المعطاءة التي تقدم العون والمساعدة لكلّ أبناء الشعب الأردني في كل مكان وزمان، فهم رجال النجدة والإغاثة، وهم من يطبّقون النّظام والقانون، وهم من ينظمون حركة السّير، ويسهرون الليل لينام الجميع براحةٍ واطمئنان.

وقد أثبت رجال الأمن العام أنهم كخلايا النحل في كلّ أزمةٍ، يواصلون الليل بالنهار، ويقومون بواجباتهم تجاه الوطن بكل تضحية وصدق وانتماء، وقد أثبتوا ذلك خلال مسيرتهم في مؤسسة الأمن العامّ حتى وصلت سمعتهم إلى كل أنحاء العالم، فكانوا على استعداد دائما لتنفيذ ما يطلب منهم للحفاظ على سلامة الناس، وعلى حياتهم وممتلكاتهم، وإنْ دلّ ذلك فإنما يدل على حكمة القيادة العليا لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين - حفظه الله ورعاه - ، الذي يتابع الأحداث عن قربٍ، ويوجه الرسائل لأبناء وطنه من كوادر الأمن العام، فيقومون بتنفيذ مهامهم التي تضمن السلامة للجميع.

فقد كان رجال الأمن العام وما زالوا العيون الساهرة على الوطن، فتجدهم حاضرين يبذلون كلّ جهودهم من أجل حماية الوطن، وعدم تعرضِ أبنائه للأذى، وكل ذلك بفضل الانتماء الصادق لهذا الوطن، والالتزام بالقسم الذي أقسموه عندما انتسبوا لجهاز الأمن العام.

فتحية عطرة لرجال الأمن العام، فهم الشموع التي تضاء وسط الظلام، والطيور المحلقة في الآفاق، والسياج الذي يحيط بالوطن من كل جهاته، فسلام وشكر لهم من كل أردني على كلّ ما بذلوه، حفاظاً على الأردن وأبناء الشعب الأردني، وعلى كل شخص زائر أو مهاجر أو مقيم على أرض الأردن الطاهرة.





دور الأمن العام
في حماية المال العام



الدكتور معتصم عنيزات
مستشار قانوني

أولاً: المال العام

المال العام هو كل مال مملوك أو خاضع أو تحت إشراف الجهات الحكومية كالوزارات والمؤسّسات والبلديات والنقابات والأحزاب... إلخ، أو أي جهة ينص القانون الأردني على أنها أموال عامّة، يُعد المال العام من أهم مقومات الدولة وعمادها، إذ تعتمد الدولة عليه في بناء المشاريع وإنشاء المرافق العامّة وتمويل الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين مثل التعليم والصحة والنقل والمياه والكهرباء والبنية التحتية... إلخ، وتسعى الدولة بأجهزتها الحكومية والأمنّية كافّة إلى ديمومة هذه الخدمات والمحافظة عليها من أي اعتداء.

وفي حين أن أجهزة الدولة ومؤسّساتها تتولى مسؤولية المحافظة على المال العام كلٌّ حسب اختصاصه، يظهر جهاز الأمن العام الأردني بوصفه خط الدفاع الأول، ليسهم بشكل فاعل في المحافظة على ممتلكات الدولة، والوقاية من الجرائم، وضبط مرتكبيها، والتحقيق في الأفعال الجرمية، وجمع الأدلة تمهيدًا لإحالتها إلى الجهات المختصّة.

ثانيًا: أهمية حماية المال العام

تنبع أهمية المحافظة على المال العام من جوانب عديدة، أبرزها:

- استمرارية الدولة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مثل التعليم والصّحة والنقل والمياه والكهرباء وتوفير الأمن الغذائي.
- حماية مقدرات الوطن التي تُعد ملكًا للجميع وتقدّم منفعة عامّة.
- توفير السيولة النقدية التي تُعد شريان حياة الدولة لدفع رواتب الموظفين والعسكريين العاملين والمتقاعدين وغيرهم.
- تعزيز الثقة بمؤسّسات الدولة ودعم مبادئ النزاهة والشفافية وسيادة القانون.
- الحدّ من جرائم الفساد المالي والإداري.

ثالثًا: الأمن العام والحفاظ على المال العام

للأمن العام دوران رئيسان في هذا المجال:

١. الدور الوقائي



يتمثل في نشر الدوريات الأمنيّة في كل مكان، حيث نشاهد رجال الأمن والحراسات في المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية والبنوك وغيرها.

يشمل أيضًا الدور التوعوي والإعلامي الذي يقوم به رجال الأمن العام بين المواطنين، من خلال رفع الوعي الأمني وتعزيز الشراكة المجتمعية.

٢. الضبط والتحقيق

- يبدأ هذا الدور بعد الإبلاغ عن وجود جريمة مالية، سواء كانت متعلقة بالمال العام أو الخاص، إذ إن الأمن العام مسؤول عن توفير الحماية القانونية للجميع.
- عند وقوع الجريمة، يتوجه المعنيون إلى مسرح الجريمة وتتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة، ويباشرون التحقيق مع المشتبه بهم، ويجمعون الأدلة والمعلومات الضرورية، ثم يقومون برفعها إلى الجهات القضائية المختصة كالنيابة العامّة والقضاء.
- يُشار هنا إلى مدى مهنية رجال الأمن العام وحرفيتهم في كشف الحقائق وانتزاع الاعترافات من المتورطين.

الخاتمة :-

إن هذا الجهاز الأمني الرائد يستحق الشكر والتقدير والثناء، مع الدعاء باستمرارية عطائه في خدمة هذا البلد العظيم.

حفظ الله الأردن تحت ظل الراية الهاشمية بقيادة عميد آل البيت جلالة الملك عبدالله الثاني المعظّم، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم.

جائزة الحسين بن عبد الله الثاني للعمل التطوعي

مبادرة U Leader



الدكتورة روان أبو زعنونة
أكاديمية

حيـن يُصنع القـادة: رحلتي مع «U LEADER» من فكرة فردية إلى أثر وطني

كل فكـرة تطوعيـة تبـدأ مـن لحظـة إيمـان صغيـرة، قبـل أن تتحـول إلى مشـروع يحمل اسـماً ورسـالة. وهذا بالضبط ما عشـته مـع مبادرتـي «U LEADER»، التي لـم تنطلق مـن إمكانـات كبيرة أو دعم مؤسسي جاهز، بل من قناعة راسـخة آمنت بها منـذ البداية: أن تنمية مهارات القيادة لدى الطلبة، منـذ المراحـل المبكـرة، هـي جزء أصيل من الاسـتثمار في الإنسـان، ومن صناعة مسـتقبل هذا الوطن. وقد اسـتلهمت هـذه القناعة من الرؤيـة الملكية التي تضع الشـباب في قلب مسيرة التحديث والتنمية، وتؤكد أنهـم شـركاء فاعلون في صناعة الغد لا مجرد متلقين.



لـم تكن فلسـفتي فـي «U LEADER» قائمة على التدريـب النظري وحده، بل على الانخراط المباشـر مع الطلبة، من خلال تجـارب تطوعية حقيقية قائمة على الممارسـة والحوار. ومن خلال عملي المباشـر معهم، لمسـت بنفسـي كيف يعـزز هـذا النوع من الإشـراك ثقتهم بأنفسهم، وينمّي لديهم روح المبادرة والعمل الجماعي، ويجعلهم أكثر قـدرة على التفاعل الإيجابي مع محيطهم ومجتمعهم.

وأدركـت مع كل خطوة أن العمل التطوعي الفردي، حيـن يُدار برؤيـة واضحة، قـادر على تعزيز تماسـك المجتمـع، من خـلال تحويـل المبادرة الشـخصية إلى فعل جماعي مؤثر يرسّخ الثقة والمسؤولية المشتركة. فمبـادرة يقودها فرد واحد يمكن أن تخلق مسـاحات حوار حقيقية، وتبني جسور تواصل صادقة بين الطلبة والمؤسّسات والمجتمع بأسره.

ومن هذا المكان، أوجّه رسـالتي إلى كل من يحمل فكرة تطوعيـة ولم يخطُ خطوته الأولـى بعد: صناعة الأثر لا تبـدأ بضخامة الإمكانات، بـل بالإيمان بالفكرة والشـروع في تحويلهـا إلى عمل تطوعـي على أرض الواقع .

هذا ما علّمتنـي إياه «U LEADER»، وهذا ما أتمنى أن ينتقل إلى كل شاب وشابة.

جـاء التتويـج بجائزة الحسـين بن عبـدالله الثاني للعمـل التطوعي في دورتها الثالثـة لعام ٢٠٢٥، عن فئة الأعمال التطوعيـة الفردية المتميزة، ليمثّل لحظة

اعتزاز حقيقية في مسيرتي، لكنه في الوقت ذاته ذكّرني بأن هذا التكريم ليس ملكاً لي وحدي، بل هو انعكاس لمنظومة وطنية بأكملها آمنت بقيمة العمل التطوعي وصنعت له مكانة تليق به.

فهذه الجائزة، التي أطلقها سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد احتفاءً باليوم الدولي للمتطوعين، ليست مجرد تكريم رمزي، بل أرفع تقدير وطني يُمنح لرواد العمل التطوعي في المملكة، وتنظّمه وزارة الشباب بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد ومنظمة الأمم المتّحدة للطفولة "اليونيسف".

وحين تستقبل هذه الجائزة، في دورة واحدة فقط، ما يزيد عن ثلاثة عشر ألف طلب ترشح من مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية والريادية، فإن ذلك يعكس حجم الوعي المتنامي لدى شبابنا بقيمة العطاء، ويمنح كل صاحب مبادرة فرصة حقيقية لمراجعة عمله وتوثيق أثره، وبناء نموذج أكثر نضجاً واستدامة.

ولم يكن الدعم الذي رافق «U LEADER» ليكتمل لولا الشراكة الصادقة مع مؤسسة ولي العهد، التي فتحت أمامنا، من خلال جلسات تنسيقية مباشرة، أفقاً جديداً للعمل المشترك، سعياً نحو مبادرات أكثر أثراً واستدامة في تعزيز ثقافة التطوع وترسيخ قيم المواطنة الفاعلة.

وكذلك وزارة الشباب، التي تحمل على عاتقها مسؤولية الإشراف على هذه المنظومة انطلاقاً من قناعة أنّ ثقافة التطوع في الأردن امتداد للإرث الهاشمي القائم على خدمة الإنسان، وأن دعم الشباب نهج وطني راسخ وليس نشاطاً موسمياً عابراً، وقد واكبت الحكومة الأردنية هذا التوجه بخطوات تشريعية داعمة، عبر تعديل نظام الجائزة بما يواكب تطوّر منظومة العمل التطوعي ويعزّز حوكمتها المؤسّسية، تكريساً لمكانة مرجعية وطنية لتحفيز المبادرات ذات الأثر المستدام.

وفي هذا المقام، لا يسعني إلا أن أتوقف بامتنان خاص عند دور القنوات الإعلامية، التي كانت ولا تزال شريكاً حقيقياً في مسيرة «U LEADER» ومسيرة العمل التطوعي في الأردن عموماً. فالفكرة مهما بلغت قوتها، تبقى محدودة الأثر ما لم تجد من يوصلها إلى الناس، ويمنحها منصة لتُروى وتُسمع. ولطالما كان للإعلام الأردني، بمختلف منابره المكتوبة والمرئية والرقمية، فضل تسليط الضوء على قصص المتطوعين وتجاربهم، وإبراز نماذجهم الملهمة، وهو ما أسهم في تعزيز ثقافة التطوع لدى فئات واسعة من المجتمع، ومنح مبادرات مثل «U LEADER» فرصة الوصول إلى جمهور أوسع من الطلبة والمؤسسات التعليمية والأسر، بما وسّع نطاق أثرها وضاعف من قدرتها على إلهام الآخرين.



فحين تحتفي وسيلة إعلامية بقصّة تطوعية، فإنها لا تنقل خبراً عابراً، بل تزرع فكرة في ذهن قارئ أو مشاهد قد يكون هو صانع المبادرة القادمة.

وهذا الدور، الذي كثيراً ما يُغفل في حديثنا عن منظومة دعم العمل التطوعي، يستحق كل التقدير والشكر، فهو الجسر الذي يعبر عليه صوت المتطوع ليصل إلى من يحتاجه، وإلى من يستلهم منه.

واليوم، حين أنظر إلى مسيرة «U LEADER»، أرى بوضوح أن القيادة الحقيقية لا تُقاس بحجم الموارد المتاحة، بل بعمق الإيمان بالفكرة والمثابرة على تحويلها إلى واقع يخدم الأجيال الناشئة.

وأرى أيضاً أن هذا الإيمان الفردي وحده لا يكفي، بل يحتاج إلى منظومة وطنية تحتضنه، من جائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي، إلى مؤسسة ولي العهد، ووزارة الشباب، وسائر مؤسسات الدولة، وصولاً إلى الإعلام الذي يحمل الرسالة ويوصلها.

وحين تلتقي القيادة الفردية الملهمة بالإرادة المؤسّسية الراعية والصوت الإعلامي المميز، تتحول الفكرة التطوعية البسيطة إلى مشروع وطني خالد الأثر، وهذا بالضبط ما أطمح أن تبقى عليه «U LEADER»: فكرة تكبر مع كل جيل جديد يؤمن بها.

التّعليم... لصناعة المستقبل وتمكين الشباب لبنائه



أميمة محمد الجبور
مديرية تربية الموقر
وزارة التربية والتعليم

عادت مدارسنا تشرع أبوابها وتبدأ عاما جديدا، ينتظم فيه الطلبة في صفوفهم ، ويحلّقون خلف أحلامهم ويكملون مسيرتهم التعليمية بهمم جديدة وبشغف يحملون فيه طاقات ومواهب وميول يريدون لها أن تلتقي وتمتزج بمناهجهم وتخرج فيها أفكارهم بمشاريع أحلام تدشّن مستقبلهم المهني ، يمتدّ نورها ليسطع على فجر غدهم الذي يعرفون ملامحه وعثراته فيبدو لهم واضحا لا يجهلون عالمه المتّسع المتغيّر والمتطوّر والمتسارع دون أن يأخذهم ندم تكاسل أو مجهول أو تردد .



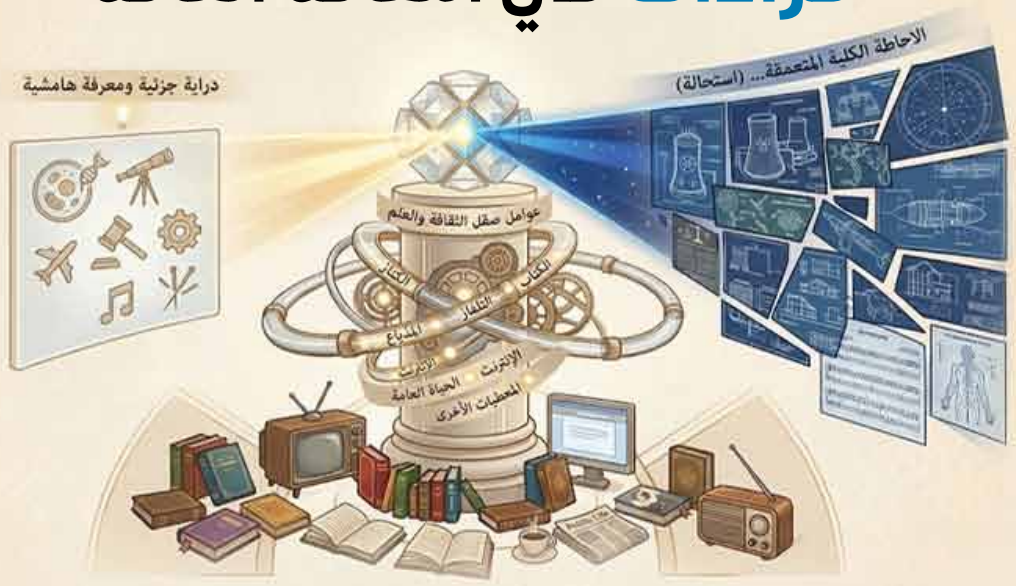
والقارئ المتمعّن لجوهر العملية التعليمية التي تعنى بالطالب ومصلحته يعي جيداً أن التعليم لم يعد يقتصر على منح الشهادة والدرجة العلمية بل بات يضع الطالب في حضرة المؤسّس والفاعل والشريك والمشارك في خطّته التعليمية والتربوية يحدد رغبته العلمية وميوله الأكاديمي ويوجه الطالب نحو المستقبل الذي ينتظر فيمكنه من المهارات العلمية والعملية اللازمة ويكسبه منها ما يؤهله لسوق العمل حتى وإن تضاءلت الفرص فيه لكنه يبقى على وصل مع المستحدث منها وسيجد القارئ والمدرك أن التعليم تلازمه الثورة التقنية وأدواتها وستكون أول وأهم واجهات فرص العمل التي ينتظرها جميع الشباب .

إن صناعة المستقبل تبدأ من المدارس ومن إعداد الطالب وتمكينه من مهارات جديدة وتمكينه من أن يعيد تأهيل ذاته كلما تغيّرت ملامح مهن المستقبل وفرص العمل الذي يتطلّب استثمار التكنولوجيا كعمود فقري وأساس لجميع المهن لا سيما تلك التي تعتمد الذكاء الاصطناعي وأن يشارك خبراته فيها مع العالم ويبقي على هويته الأصلية يتجانس مع هذا الفضاء الكوني ولا ينسلخ عن جذوره وقيمه وثقافته العربية الإسلامية وقيمنا الأصلية .

واليوم وقد شهدت مدارسنا ثورة تقنية وصارت تحتل مراكز متقدّمة في مجالات التكنولوجيا وأدخلت فيها الأدوات التقنية التي جعلت من الطالب باحثا وجعلت من مختبراتها ومرافقها وكوادرها بيئة تزخر في التطوير والتدريب والتفاعل والرقمنة .

فقد أصبح واجبنا أن نضع أيدينا بيديها ونزيد من وعي أبنائنا ونوجههم نحو مستقبل يقودونه وتتفتح لهم فيه آفاقا واسعة ، يراهن فيه على علمهم النافع وأخلاقهم الرفيعة وإبداعاتهم التي تسهم في بناء الأردن ونهضته .ويعلو فيه اسمه كما يحب أبناؤه ويريدون لمجده ورفعته ويحققون فيه رؤى سيد البلاد وقائده - حفظه اللّه ورعاه - .

قراءات في الثقافة العامة





الدكتور حمزه الشوابكه
إعلامي

الثقافة العامة في المفهوم العام هي التوافق الفكري الإيديولوجي في الرصد والبحث والتحليل ؛ وقد يتأتى هذا التوافق من خلال الإحاطة الجزئية بالعديد من العلوم الحياتية العامة؛ فمن الاستحالة بمكان الإحاطة بأي شيء دون الولوج إلى ماهية الأشياء وسبر غورها .

فالكتاب والتلفاز والمذياع والإنترنت والحياة العامة وما إلى ذلك من هذه المعطيات عوامل تساعد على صقل الثقافة والعلم والمعرفة؛ وليس بالضرورة الإحاطة العامة الكلية بكل هذه المعطيات ؛ وهذه استحالة ؛ وإنما بالوقت نفسه إحاطة شمولية كلية بالعلوم النووية والفلك والزراعة والطيران والمحاماة والهندسة والطب البيطري والموسيقى والتداوي بالإبر الصينية ؛ قطعا هذا لا يمكن ؛ وإنما يمكن للمرء أن يكون على دراية جزئية ومعرفة هامشية غير متعمقة بهذه الأمور ؛ ومن باب العلم بالشيء ليس إلا .

وعليه فإن هذه المعطيات المكتسبة تندرج ضمن مسميات الثقافة العامة وقد تتفاوت هذه المعطيات من شخص لآخر في ضوء المكتسبات التخزينية المؤرشفة في الذاكرة وبمقاييس نسبية ، كثيراً ما تطالعنا عبارة (الوعاء الثقافي) فهذا المسمى أو هذا المصطلح إذا صح التعبير يقصد به المخزون الفعلي للواقع الفعلي في الحّيز الذهني المكتسب .

هنا في هذه المجلة مثلا هناك مجموعة من الكتابات لأشخاص تتفاوت ثقافاتهم المكتسبة في ضوء معطياتهم الفكرية والذهنية ؛ وإذا تمعنت في هذه الكتابات لوجدت أن هناك خصوصية واستقلالية وتباين في التعبير والطرح .

من هذا المنطلق نجد نظم الشعر وكتابة المقالة والخاطرة والقصة يتأتى وفق خصوصية ذاتية ولون مميز ؛ فمثلا كتابات نجيب محفوظ تختلف بالسرد والطرح عن كتابات جبران خليل جبران .

والأسلوب القصصي الذي ينتهجه إحسان عبد القدوس يختلف عن الأسلوب القصصي الذي يكتب فيه طه حسين وكذلك الشعر نجد بأن الطرح الشعري الذي يكتب فيه نزار قباني يختلف عن الطرح الشعري الذي يمتاز به عرار على سبيل المثال لا الحصر واللون الغنائي الذي تؤديه المطربة أم كلثوم غير اللون الغنائي الذي تؤديه المطربة فيروز وهكذا ..

اذن هناك بصمة خاصة تختلف من شخص لآخر ؛ وهناك مفارقات واختلافات في الثقافات في تجسيد المعاني الحقيقية للمشهد الثقافي العام . وبالتالي فإن الثقافة العامة غير مقيدة وسقفها السماء تماما كالصحافة الحرّة .

بين الشاشة والطفولة: كيف تُعيد التكنولوجيا تشكيل نفسية الأطفال والمراهقين؟



الدكتورة مرام بني مصطفى
استشارية نفسية وتربوية

لم تعد الشاشات اليوم مجرد وسيلة للترفيه أو تمضية الوقت، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من تفاصيل الحياة اليومية للأطفال والمراهقين.

فالهواتف الذكية، والأجهزة الذكية ، وألعاب الفيديو، ومنصات التواصل الاجتماعي باتت ترافق الطفل منذ سنواته الأولى، حتى أصبحت حاضرة في لحظات اللعب، والتعلّم، والرّاحة، كما أن سهولة حملها ووزنها الخفيف ساعد ان تكون موجودة في كل الأوقات حتى أثناء تناول الطعام أو قبل النوم .

ورغم ما تحمله هذه الوسائل من فوائد تعليمية وترفيهية، إلا أن المختصين في علم النفس والتربية يحذرون من آثارها النفسية والسلوكية عندما تتحول إلى البديل الأساسي عن التفاعل الإنساني والحياة الواقعية.

فالطفل في مراحلة العمرية الأولى يحتاج بصورة أساسية إلى التواصل المباشر مع من حوله، لأن بناء شخصيته النفسية والعاطفية يعتمد على العلاقات الإنسانية الدافئة أكثر من اعتماده على أي وسيلة رقمية.

فالنظر إلى وجوه الوالدين، والاستماع إلى نبرة أصواتهم، واللعب معهم، والتفاعل مع الإخوة والأقارب وزملاء الروضة والمدرسة، كلها خبرات يومية تشكّل شعور الطفل بالأمان والانتماء والثقة بالنفس. وعندما يقضي الطفل ساعات طويلة أمام الشاشة، فإنه قد يفقد تدريجيًا جزءًا مهمًا من هذه الخبرات العاطفية والاجتماعية التي تعد حجر الأساس في نموه النفسي السليم.

وتشير دراسات تربوية حديثة إلى أن السنوات الأولى من عمر الطفل تُعد مرحلة حسّاسة جدًا لنمو الدماغ وتطوره، لذلك فإن الإفراط في استخدام الشاشات خلال هذه المدّة قد يؤثر في العديد من الجوانب المعرفية والسلوكية.

فالمحتوى السريع والمليء بالمؤثرات البصرية والصوتية يجعل الطفل يعتاد على التحفيز المستمر، الأمر الذي قد ينعكس على قدرته على التركيز والصبر والتفاعل مع الأنشطة الواقعية التي تتطلب هدوءًا وتدرجًا، مثل القراءة أو الدراسة أو ممارسة الهوايات اليدوية.

ومن الجانب النفسي، يلجأ بعض الأطفال والمراهقين إلى العالم الرقمي بوصفه مساحة للهروب من الضغوط أو الشعور بالوحدة أو الفراغ. فكثير من المراهقين يجدون في الألعاب الإلكترونية ملاذًا آمنًا بعيدًا عن المشكلات اليومية التي قد يواجهونها في المدرسة أو المجتمع، مثل التنمر، أو السخرية، أو ضعف العلاقات الاجتماعية. فالألعاب الإلكترونية تمنحهم شعورًا مؤقتًا بالإنجاز أو القبول أو القوة، وهو ما يجعلهم أكثر تعلّقًا بها مع مرور الوقت.

لكن المشكلة تبدأ عندما تتحوّل الشاشة إلى المصدر الرئيس للراحة النفسية والهروب من الواقع، حيث يصبح الطفل أو المراهق أكثر عصبية وتوترًا عند محاولة إبعاده عنها، وقد تظهر عليه علامات الانفعال السريع أو الانطواء أو ضعف التواصل مع الآخرين. كما أن الإفراط في استخدام الألعاب الإلكترونية ومواقع التواصل قد يؤثّر في تنظيم المشاعر



والانفعـالات، ويجعل الطفل أقل قدرة على التحكّم بغضبه أو التعامل بهدوء مع المواقف اليومية.

ولا يقتصر تأثير الشاشـات على الجانب النفسي فقـط، بل يمتـد أيضًـا إلـى الجوانـب الاجتماعية والسـلوكية والحركيـة . فقلـة الحركـة والتفاعـل الواقعـي تحدّ مـن فـرص تعلّم الطفـل لمهارات التواصل والحوار والتعاطف وفهم مشاعر الآخرين. كمـا إنّ العزلة الطويلة أمام الأجهـزة قد تؤثر في تنميـة الشـخصية والقـدرات الإبداعيـة، وتضعف مهاراته في تكوين العلاقات الاجتماعية الطبيعية.

أسـهم التطـور التكنولوجي السـريع في زيادة انتشـار الألعاب الإلكترونية بشـكل غير مسبوق، لا سيّما مع سهولة الوصول إليها عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحيـة وأجهزة الألعاب الحديثة. كما أن التنوع الكبير في الألعـاب الإلكترونية جعلها قادرة علـى جذب مختلـف الفئات العمريـة والاهتمامات، إضافـة إلـى جـودة الرسـوم والمؤثـرات البصرية وسـرعة الإنترنـت التي جعلـت تجربـة اللعب أكثر واقعية وإثارة.

ومن أبـرز العوامل التي سـاعدت على انتشـار الألعـاب الإلكترونية خاصية التفاعل الجماعي، حيث تتيح العديد من الألعاب إمكانية اللعب مع أشخاص من مختلف أنحاء العالم، مما يخلق شعورًا بالتنافس والحماس والانتماء إلـى مجموعات افتراضية، وهو ما يزيد من تعلق الأطفال والمراهقين بها.

أثّـرت جائحـة كوفيـد-١٩ في ارتفـاع معدلات اسـتخدام الشاشـات والألعـاب الإلكترونيـة بيـن الأطفـال. فخـلال مـدد الإغـلاق والحجـر الصحي، أصبحت الأنشـطة الخارجية والتجّمعات الاجتماعية محـدودة، الأمر الـذي دفع الكثير مـن الأطفال إلى قضـاء أوقات أطول على الإنترنـت بحثًا عن الترفيه والتسلية والتواصل مع الآخرين. وقد تحولت الألعاب الإلكترونية خلال تلك المدّة إلى وسيلة للهروب من العزلة والملل، لكنها في المقابل أسهمت في زيادة الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشـات بشكل ملحوظ.

ورغم هذه المخاوف، لا يمكن اعتبار التكنولوجيا خطرًا مطلقًا، فالشاشات بحد ذاتها ليست المشكلة، وإنمـا تكمن المشـكلة في غيـاب التوازن وسـوء الاسـتخدام. فالتكنولوجيا قد تكون وسـيلة مفيدة للتعلّـم وتنميـة المهـارات واكتسـاب المعرفة إذا اسـتُخدمت بوعي وتحت إشراف الأسـرة، مع اختيار محتوى مناسب لعمر الطفل وتحديد أوقات واضحة للاستخدام.

لذلك يؤكد اختصاصيو التربية والإرشاد النفسي أهمية أن يحرص الوالدان على توفير بيئة نفسـية واجتماعية غنية بالبدائل الواقعية، مثل اللعب الحر، والرياضة، والقراءة، والرسـم، والأنشـطة العائلية، والحوار اليومي مع الأبناء. فهذه الأنشـطة لا تسهم فقـط في تنمية القـدرات العقليـة والمعرفية، بل تسـاعد أيضًا في بناء شـخصية متوازنة قادرة على التعبير عن المشاعر والتواصل الصحي مع الآخرين.

يبقى الطفـل بحاجة إلى علاقة إنسـانية دافئة أكثر من حاجته إلى شاشة مضيئة. فالكلمة الطيبة، والاحتـواء العاطفي، واللعب المشـترك، والشـعور بالاهتمـام والحـب، هـي الأسـاس الحقيقـي الذي تُبنى عليه نفسـية الطفل السليمة وتوازنه النفسي والاجتماعي في المستقبل.

«ملاكمو الأمن العام» يحرزون الذهب في بطولة المملكة للملاكمة





أحرز نشامى فريق الأمن العام للملاكمة الذهب في بطولة المملكة للملاكمة لعام «٢٠٢٦» والتي أقيمت نزالاتها على صالة الشهيد راشد الزيود في مدينة الحسين للشباب بمشاركة أكثر من (٣٠٠) لاعب، يمثلون (٤٠) ناديا . حيث حقّق ملاكمو الأمن العام (٧) ميداليات ملونة توزعت كالآتي (٣ ذهبيات ، فضيتن ، برونزيتن) ، وشهدت النزالات ندية وتنافساً شديداً بين الملاكمين .

(أمن الملاعب) تتوج بلقب بطولة الأمن العام السنوية لألعاب القوى لعام (2026)





توج فريق وحدة أمن الملاعب بلقب بطولة الأمن العام السنوية لألعاب القوى لعام (٢٠٢٦) ، والتى أقيمت منافساتها في جامعة العلوم والتكنولوجيا .

وشهدت البطولة مشاركة (١٢٠) لاعب يمثلون (٨) فرق من مختلف مديريات وقيادات مديرية الامن العام وهي (وحدة أمن الملاعب ، قيادة أمن إقليم الشمال ، مدينة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين التدريبية ، قيادة الأمن الدبلوماسي والدوائر ، مديرية الدفاع المدني، قيادة درك المهام الخاصة ، قيادة شرطة البادية الملكية ، قيادة درك الشمال) .

وفي نهاية البطولة وزع راعي الحفل الأمين العام للاتحاد الرياضي للشرطة العقيد محمد الحميدات الكؤوس والميداليات على الفرق واللاعبين الفائزين .

تكريم فرق الأمن العام لرياضات (الكراتيه ، ألعاب القوى ، رفع الأثقال ، كرة الطاولة).



كرّم الأمين العام للاتحاد الرياضي للشرطة لاعبي فرق مديرية الأمن العام لرياضات (الكراتيه ، ألعاب القوى، رفع الأثقال ، كرة الطاولة) التى حققت انجازات في البطولات الدولية والمحلية خلال المدة الماضية .

ونقل الأمين العام للاتحاد الرياضي للشرطة تهنئة عطوفة مدير الأمن العام الى الفرق، مشيراً إلى السمعة الطيبة والمميزة التي تحظى بها فرق الأمن العام خلال مشاركاتها في البطولات كافة .

وقال الأمين العام للاتحاد الرياضي للشرطة إن هذا التكريم يأتي تقديراً للجهود التى يبذلها رياضيو مديرية الأمن العام، وحافزا لهم لمواصلة الانجازات ، مؤكداً أن مديرية الأمن العام لن تدخر جهدا في دعم رياضييها، وتزويدهم بسبل النجاح .

وكان لاعب فريق الأمن العام لألعاب القوى «كرسي متحرك» علي السوالمة قد أحرز العديد.

من الإنجازات موخراً أبرزها (ذهبية ماراثون ماربوغ الدولي ، ذهبية ماراثون جريب ستي العالمي ، ذهبية ماراثون البحر الميت) فيما حصدت لاعبة فريق الأمن العام لكرة الطاولة البارالمبية «فاتن عليمات» ذهبية بطولة مصر الدولية ، فضية بطولة اوسترافا الدولية ، فضية بطولة سلوفينيا الدولية .

فيما ظفرت لاعبة فريق الأمن العام لرفع الأثقال البارالمبية «ثروة الحجاج» بذهبية بطولة فزاع الدولية ، وحقق لاعبو فريق الأمن العام للكراتيه المكون من (محمد الجعفري، عبدالله حماد، محمد الشقور ، صلاح الدين فتيان) العديد من الإنجازات الدولية و المحلية .

من الأسرة إلى المجتمع: كيف نصنع جيلًا يؤمن بالعطاء؟

إعداد: كواكب نهار علي
أختصاصية تربية طفل

يُعدّ العمل التطوعي من أسمى السلوكات الإنسانية التي تعكس روح التعاون والمحبة والانتماء للمجتمع، فهو عمل يقوم به الإنسان بإرادته الحرّة دون انتظار مقابل مادي، بهدف تقديم الخير والعون للآخرين والمساهمة في خدمة المجتمع. ولا يقتصر العمل التطوعي على تقديم المساعدات المادية، بل يمتد ليشمل كل جهد إيجابي يسهم في إسعاد الآخرين أو المحافظة على البيئة أو دعم المبادرات الإنسانية والاجتماعية.

ويمثل العمل التطوعي سلوكًا إيجابيًا مهمًا في حياة المجتمعات، لأنه يعزّز قيم التكافل والتعاون والمسؤولية الاجتماعية بين أفرادها. فالمجتمع الذي ينتشر فيه العمل التطوعي هو مجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات، وأكثر ترابطًا وتماسكًا، حيث يشعر كل فرد فيه بأن له دورًا ومسؤولية في خدمة الآخرين والمساهمة في بناء مستقبل أفضل.

يسهم العمل التطوعي في تنمية شخصية الفرد، إذ يكسبه العديد من المهارات والقيم مثل تحمل المسؤولية، والعمل الجماعي، واحترام الآخرين، والمبادرة، والثقة بالنفس. وعندما يقدم الإنسان وقته وجهده لخدمة الآخرين، فإنه يشعر بقيمة ما يقدّمه وبأهمية دوره في المجتمع، الأمر الذي يعزز لديه الشعور بالرضا والسعادة والانتماء.

وتُعد الأسرة البيئة الأولى التي يتعلم فيها الطفل السلوك والقيم، ولذلك فإن دورها أساسي في غرس ثقافة العمل التطوعي في نفوس الأبناء منذ الصغر. فالطفل يتأثر بما يراه في أسرته أكثر مما يتأثر بما يسمعه، ولهذا فإن ممارسة الوالدين للأعمال التطوعية وتقديم المساعدة للآخرين تشكّل نموذجًا إيجابيًا يحتذي به الأبناء.

ويمكن للأسرة تعزيز حب العمل التطوعي لدى الأطفال من خلال تشجيعهم على مساعدة كبار السن، ومساندة المحتاجين، والمشاركة في تنظيف الأماكن العامةّ، والمحافظة على البيئة، والتعاون مع زملائهم في المدرسة. كما يمكن إشراكهم في المبادرات والحملات التطوعية المناسبة لأعمارهم، وتعريفهم بأهمية العطاء وخدمة الآخرين.

ومن المهم أيضًا أن تحرص الأسرة على تعزيز السلوك الإيجابي لدى الطفل من خلال الثناء على مبادراته وتشجيعه عندما يقدم المساعدة دون انتظار مقابل، حتى يدرك أن العمل التطوعي ليس واجبًا مفروضًا، بل قيمة إنسانية نبيلة تنبع من



الشعور بالمسؤولية والمحبة تجاه الآخرين.

إن غرس ثقافة العمل التطوعي في نفوس الأطفال هو استثمار حقيقي في مستقبل المجتمع، فالأطفال الذين يتربون على قيم التعاون والعطاء سيصبحون أفرادًا إيجابيين قادرين على تحمّل المسؤولية والمشاركة في خدمة وطنهم ومجتمعهم.

وفي الختام، فإن العمل التطوعي ليس مجرد نشاط نقوم به في أوقات الفراغ، بل هو أسلوب حياة وسلوك حضاري يعكس رقي الإنسان ووعيه. ومن هنا تأتي أهمية دور الأسرة والمدرسة ومؤسّسات المجتمع المختلفة في تعزيز هذه الثقافة، وتنشئة جيل يؤمن بأن خدمة الآخرين مسؤولية، وأن العطاء طريق لبناء مجتمع متماسك وآمن ومزدهر.

بطاقتك الائتمانية من
بنك القاهرة عمان
بدون عمولة الإصدار



اطلبها الآن

*بالنسبة للشركات والمصرفية

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

جوائز حسابات التوفير

وفّر عالثقيل



افتح أو غذِّ حساب التوفير

وادخل السحب على الجوائز

CAB | SIGNATURE | LINC

*يخضع لشروط وأحكام البنك